أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية

مركز
الدراسات
والبحوث

تطوير نظم إحصاءات العدالة الجنائية في الدول العربية

الرياض
١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م

٢٩٨

أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية

أعمال ندوة

تطوير نظم إحصاءات العدالة الجنائية في الدول العربية

الطبعة الأولى
١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م

المحتويـــات

■ **التقديم** ٣

■ **المقدمة** ٥

■ **تطور مفهوم الإحصاءالجنائي**

د. عثمان الحسن نور ٧

■ **أساليب التحليل الإحصائي**

د. عبدالرحمن بن محمد أبو عمة ود. إبراهيم عبدالعزيز الواصل ..٢٧

■ **الأساليب المستخدمة في التحليل الإحصائي**

رائد شرطة حسين عبدالمجيد حسن ٥٧

■ **مشكلة تنميط الجريمة في الدول المختلفة**

د. ذياب موسى البداينة ٧٣

■ **أمن المعلومات الجنائية وسبل الحماية والحفظ**

د. عبدالرحمن عبدالعزيز الشنيفي ١٠٥

■ **إساءة استخدام الإحصاء في بحوث العلوم الاجتماعية والجنائية**

أ. د. زايد عجير الحارثي ١٣١

■ **التقرير الختامي وتوصيات الندوة** ١٤٥

التقديـــــــم

لا تقتصر أهمية الإحصاء أو العمليات الإحصائية على ميادين علمية صرفة أو علوم تتعامل بالأرقام كماً وكيفاً كعلم الاقتصاد أو التجارة وغيرها من العلوم، بل اكتسب الإحصاء أهمية متزايدة في العلوم الإنسانية والاجتماعية ولا سيما في علم الإجرام، حتى أصبحت العمليات الإحصائية تمثل الأساس في المناهج القياسية والتحليلية في العلوم الاجتماعية سواء كان ذلك بهدف اتخاذ القرار الصائب أو كان ذلك لأغراض البحث العلمي والتحليل، أو لاختبارات الفروض العلمية، أو لتحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرات.

وإدراكاً من أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية لأهمية استخدام المعلومات الإحصائية في مجال البحث العلمي بشكل عام، والبحث الجنائي بشكل خاص باعتباره من أبرز مجالات اهتمامات الأكاديمية، فقد نظمت الأكاديمية هذه الندوة العلمية بهدف التعرف على واقع ومشكلات وسبل تطوير نظم إحصاءات العدالة الجنائية في الدول العربية، وقد حرصت الأكاديمية عند إعدادها لهذه الندوة على مشاركة نخبة من العلماء والباحثين العرب من ذوي الاختصاص، لتقديم بحوثهم ومساهماتهم العلمية والعملية في هذا المجال.

وتأمل أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية أن يجد المهتمون بموضوع هذه الندوة العلمية الفائدة المرجوة من وراء تنظيمها.

والله من وراء القصد، ، ،

رئيـــس

أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية

أ.د. عبدالعزيز بن صقر الغامـــدي

المقدمـــــــة

تؤكد الإحصاءات الجنائية في كثير من دول العالم اتساع نطاق الإجرام وتعدد صوره وألوانه، مما يضع المجتمعات أمام مشكلة كبيرة لابد من التصدي لها ومواجهتها بمختلف الوسائل والسبل.

ومن أهم ما يجب أن تواجه به هذه المشكلة استخدام الإحصاء الجنائي في رصد جميع الظواهر الإجرامية، والأسباب المؤدية إليها، والعوامل المساعدة عليها، ومتابعة الظروف الاجتماعية، والنفسية، والمادية، التي تحيط بالمجرمين للوصول إلى الخصائص التي يتسمون بها، والتعرف على الأسباب التي تقودهم إلى الجريمة، وتؤدي إلى انتشارها وشيوعها في مختلف المجتمعات.

إذ لابد من انتهاج أسلوب البحث العلمي السليم والدقيق، وذلك من خلال الإحصاء المتابع لذلك، والذي يساعد في تسليط الأضواء على الظواهر الإجرامية وما تتصف به، والوصول إلى حجم هذه الظواهر وأبعادها، والعوامل المؤثرة والمتأثرة بها، وتحديد العلاقة بين الجرائم والمجرمين، وعلاقة ذلك بالزمان والمكان، وبالظروف الاجتماعية، والعلمية، والتربوية، والاقتصادية، وبالتغيرات التي تطرأ على هذه الظروف، ومدى تأثيرها على ظاهرة الإجرام، وقدرتها على الحد من إجرام المجرمين من جهة، أو دفعهم إلى ذلك من جهة أخرى.

ولا شك في أن اللجوء إلى هذا النهج العلمي السليم سيمهد السبل أمام تحليل وتقييم الوضع الأمني وتفسيره، وإعطاء الحلول المناسبة من خلال

لغة الأرقام التي أصبحت معياراً قوياً لأي قرار أمني يسعى العاملون في مجال الأمن إلى تحقيقه .

ونظراً لأهمية هذه القضية فقد عمدت أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية إلى تنظيم هذه الندوة .

وكلنا أمل أن تكون الأبحاث المقدمة في هذا الكتاب إضافة جديدة ، تسلط الاضواء على مدى أهمية هذه المشكلة في كل أرجاء الوطن العربي .

والله ولي التوفيــق ، ، ،

عميد مركز الدراسات والبحوث

أ.د. عبدالعاطــي أحمد الصـياد

تطور مفهوم الإحصاء الجنائي واستخدام الحاسوب في تسجيل الجرائم وتحليلها

د. عثمان الحسن محمد نور

تطور مفهوم الإحصاء الجنائي واستخدام الحاسوب في تسجيل الجرائم وتحليلها

أولاً : مقدمـــــة

الإحصاء من حيث اللغة هو الإلمام بكل المفردات التي يشملها مجتمع البحث المراد دراسته ومعرفة خصائص كل مفردة، معرفة دقيقة ومحددة. وللإحصاء أهمية كبيرة في المجالات العلمية والعملية وفي إدارة شئون البلاد والعباد. وأكبر شاهد على ذلك أن القرآن الكريم أشار إلى ذلك في حوالي ثمان وثلاثين آية، نذكر منها ما يلي[1]: ﴿ ... **وَيَقُولُونَ يَا وَيْلَتَنَا مَا لِهَذَا الْكِتَابِ لا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلا كَبِيرَةً إِلاَّ أَحْصَاهَا** ... ﴿٤٩﴾ ﴾ (الكهف) ﴿ **وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ كِتَابًا ﴿٢٩﴾** ﴾ (النبأ) ﴿ ... **وَأَحْصَىٰ كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا ﴿٢٨﴾** ﴾ (الجن).

وتؤكد هذه الآيات الكريمة معنى الشمولية والمعرفة المكتوبة والمبينة عددياً حتى لا تتعرض للنسيان أو التحريف أو التشكيك.

والإحصاء علمياً يصور واقع المجتمعات البشرية وغير البشرية، أو الظواهر المطلوب دراستها تصويراً رقمياً دقيقاً. والمقصود بالواقع هنا هو الحاصل فعلاً وقت إجراء عملية الإحصاء، وليس الواجب أن يكون أو الذي كان في وقت سابق أو المطلوب أو المرغوب أو المنظور أن يكون في المستقبل القريب أو البعيد.

وعلى الرغم من حداثة تطور نظريات ومفاهيم وأساليب العمل الإحصائي، إلا أن استخدامات الإحصاء قديمة قدم المجتمعات البشرية. فقد استخدمه قدماء المصريين والصينيين لمعرفة أعداد السكان وثرواتهم

ومواردهم الاقتصادية لأسباب تتعلق بجمع الضرائب وإعداد الكوادر البشرية للحروب والدفاع عن الأرض والممتلكات. وكان الإحصاء في بادئ الأمر يخدم أغراض الدولة للتعرف على القوى العاملة وموظفي الدولة وحاجات البلاد من الحاصلات الغذائية والمواد التموينية ومساحات الأراضي الصالحة للزراعة وتوزيع السكان في المناطق الجغرافية. واتسع مجال الإحصاء في العصر الحديث، كما تعددت استخداماته في شتى مجالات الصناعة والزراعة والإنتاج والاستهلاك والخدمات بشتى أنواعها، وفي البحوث والدرأسات العلمية. والدولة الحديثة أصبحت تعتبر البيانات الإحصائية من المتطلبات الأساسية لاعداد وتنفيذ الخطط والبرامج المتعلقة بعمليات التنمية في جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية وفي مجالات الجريمة والمؤسسات العقابية وغيرها. ومما لا شك فيه، أن البيانات الإحصائية الدقيقة والشاملة تساهم في بلورة تصورات ورؤى أكثر اقتراباً من الواقع مما يطمئن المخططين على سلامة التوجهات التي تتضمنها الخطط والبرامج سواء على مستوى الأهداف المطلوب تحقيقها أو الخطوات الإجرائية المطلوبة للتنفيذ [٢].

والعمل الإحصائي يتكون من أربع مراحل متتابعة تبدأ بمرحلة تحديد مشكلة البحث وتنتهي بمرحلة التحليل والاستدلال الإحصائي، وتلخص هذه المراحل فيما يلي:

أ- مرحلة تحديد المشكلة المطلوب بحثها والعوامل المؤثرة فيها، وتصميم العمل الميداني وتحديد خطواته.

ب- مرحلة جمع البيانات في مفردات مجتمع البحث ويتضمن ذلك تسجيل قراءات التجارب العملية أو الحقلية.

ج ـ تجهيز وتبويب البيانات في جداول تبرز الخصائص والصفات المهمة وتوضح العلاقات بين المتغيرات التي تؤثر وتتأثر بموضوع الدراسة وتتضمن هذه المرحلة حساب المؤشرات الإحصائية المختلفة من مقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت ومقاييس الارتباطات ومعاملات الانحدار ومؤشرات تحليل التباين وغيرها .

د ـ تحليل وتفسير النتائج والمؤشرات الإحصائية للوصول إلى مرحلة الاستدلال الإحصائية واختبارات الفروق . وتعد هذه المرحلة قاعدة أساسية يستند عليها المسؤولون في اتخاذ قراراتهم وتنفيذ سياساتهم وبرامجهم المختلفة .

وللإحصاء مجالات تطبيقية واسعة ومتعددة تشتمل على مختلف ضروب المعرفة كالسكان والزراعة والصناعة والطب والاجتماع والتعليم والصحة والجريمة وغيرها . وتعتبر المجالات التطبيقية للإحصاء الجنائي من المجالات الحديثة ، التي ما زالت في بداية مرحلة التطوير والاهتمام من بعض الدول العربية . وسنحاول فيما يلي الحديث عن الإحصاء الجنائي من حيث ماهيته واهميته ومصادر بياناته واستخداماته في تسجيل الجرائم وتحليلها .

ثانياً: الإحصاء الجنائي وأهميته

يعتبر الإحصاء الجنائي وسيلة من وسائل البحث العلمي الذي يترجم خصائص وسمات الظاهرة الإجرامية إلى أرقام بأسلوب يركز على دراسة الشخصية الإجرامية متبعاً إياها باستعراض أساليب الفعل الإجرامي وسماته من حيث الحجم والنوع والزمان والمكان والأسلوب والنمط والدافع مستهدفاً التوصل من خلال ذلك إلى العلاقة بين الجريمة والمجرم ، وبين

المتغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والبيئية وغيرها، التي تساعد الشخص أو تدفعه على ارتكابها [٣].

وتستخدم بيانات الإحصاء الجنائي في تحليل وتفسير الظواهر الإجرامية ومعرفة خصائص المجرمين وأسباب الجريمة والعوامل التي تؤثر في انتشارها من خلال الجداول التكرارية المزدوجة والمتعددة المتغيرات، والنسب المئوية والمعدلات والتناسب ومعاملات الارتباط والقيم المرجحة وغيرها من المؤثرات الإحصائية. وتشير الإحصاءات الجنائية في كثير من اقطار العالم إلى زيادة حجم الإجرام وتنوعه تعبيراً عن إحدى أزمات النمو الحضري المتسارع بسبب ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية «المواليد-الوفيات» وتزايدت تيارات الهجرة من المناطق الريفية للمراكز الحضرية. وقد صاحب النمو الحضري المتسارع بعض الأمراض الاجتماعية كانتشار الجريمة وتعاطي المخدرات وجنوح الأحداث وغيرها. ولا يمكن وضع تنفيذ خطط وبرامج مكافحة تلك الأمراض الاجتماعية إلا بتوفر الإحصاءات الجنائية. وللإحصاءات الجنائية أهمية كبيرة في تحليل مسار الظاهرة الإجرامية واتجاهاتها وحجمها في أوقات مختلفة ويعمل الباحثون عادة على استخدام التحليل الإحصائي في دراساتهم المسحية لمعرفة حجم الظواهر الإجرامية ومحدداتها والعوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة فيها. ويساعد الإحصاء الجنائي على دراسة الحالة الفردية أو الشخصية للمرتبطين بالجريمة ودراسة التحريات الشخصية، وتحليل سجلات التحقيق الجنائي ووثائق المحاكم والمؤسسات العقابية.

ثالثاً: مصادر ومحتوى إحصاءات العدالة الجنائية

الجدير بالذكر أن مدى إحصاءات العدالة الجنائية واسع ولا يختصر

فقط على الإحصاءات التي توفرها أجهزة العدالة الجنائية وانما يتعداها للإحصاءات المرتبطة بالعدالة الجنائية التي توفرها الأجهزة الحكومية وغير الحكومية. ويتضمن الإحصاء الجنائي على المستوى القومي ما يلي:

أ ـ الحوادث الجنائية.

ب ـ نظام العدالة الجنائية.

ج ـ الإحصاءات الاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية للسكان.

أ ـ الحوادث الجنائية

يلاحظ أن معظم الحكومات تهتم بجمع بيانات عن عدد المجرمين ونسبتهم بين السكان خلال فترات زمنية مختلفة مصنفة حسب الجنس والفئات العمرية والجنسية والمجموعات الأثنية، والمستويات الاجتماعية والاقتصادية للمجرمين وتوزيعاتهم الجغرافية. وعادة ما تتوفر مثل هذه الإحصاءات من سجلات الشرطة والمحاكم والمؤسسات العقابية. كما يتضمن هذا النوع إحصاءات عن ضحايا الجريمة والأذى الذي لحق بهم والخسائر التي تكبدوها وتصنيف الضحايا حسب فئات العمر والنوع ونمط المعيشة «ريف، حضر، بادية» والمناطق الجغرافية والجنسية، ونوع وطبيعة الأذى الذي لحق بالضحية، والجدير بالذكر أن الضحايا قد تكون مؤسسات أو منازل أو دوراً للعبادة أو الترويح وخلافه.

ب ـ الإحصاءات الخاصة بنظام العدالة الجنائية

وتهتم هذه الإحصاءات بعمليات نظام العدالة الجنائية، وتتضمن إحصاءات الشرطة والمحاكم والمؤسسات العقابية والاصلاحية. وتوضح بيانات الجداول رقم (١) بعض إحصاءات العدالة الجنائية حسب تصنيفات بعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية.

الجدول رقم (١)

يوضح بعض إحصاءات العدالة الجنائية حسب تصنيفاتها

نوع إحصاءات العدالة الجنائية والمؤشرات الإحصائية	تصنيف احصاءات العدالة الجنائية حسب المتغيرات التالية
١ـ عدد المجرمين ونسبتهم من السكان خلال فترات زمنية مختلفة .	١ـ العمر والنوع والمناطق الجغرافية والجنسية والمجموعات الآثنية والخصائص الاجتماعية والاقتصادية .
٢ـ عدد السجناء ونسبتهم بين السكان خلال فترات زمنية مختلفة .	٢ ـ العمر والنوع والمناطق الجغرافية والجنسية والمجموعات الآثنية والخصائص الاجتماعية والاقتصادية .
٣ ـ عدد السجناء الذين أفرج عنهم ومتوسط سنوات ايقافهم خلال فترات زمنية مختلفة .	٣ـ العمر والنوع والمناطق الجغرافية والجنسية والمجموعات الآثنية والخصائص الاجتماعية والاقتصادية .
٤ ـ متوسط عدد السجناء في الوحدة الواحدة .	٤ ـ حسب نوع المؤسسة العقابية والمناطق الجغرافية ونوع الجريمة .
٥ ـ متوسط تكلفة السجين في المؤسسات العقابية في الشهر .	٥ ـ حسب نوع المؤسسة العقابية والمناطق الجغرافية ونوع الجريمة .
٦ ـ عدد الأفراد العاملين في نشاطات العدالة الجنائية .	٦ ـ حسب المناطق الحضرية والريفية وحسب المنطقة الجغرافية ونوع النشاط الذي يقوم بها العاملون في العدالة الجنائية .

جـ ـ الإحصاءات الاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية للسكان

عادة ما ترتبط إحصاءات العدالة الجنائية بالإحصاءات الاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية للسكان، وهنالك قائمة طويلة لهذا النوع من الإحصاءات التي يستخدمها العاملون في العدالة الجنائية في مجالات التخطيط والإدارة وتحليل السيأسات ووضع الاستراتيجيات المختلفة لمكافحة الجريمة وفي مجالات البحوث والدرأسات المرتبطة بالجريمة والعدالة الجنائية. وتشتمل هذه الإحصاءات على أعداد السكان وتوزيعاتهم العمرية والنوعية وحسب المناطق الجغرافية والمهنية والتعليمية والمجموعات العرقية وإحصاءات الهجرة بشقيها الداخلية والخارجية . . . الخ. وإحصاءات أخرى عن الاقتصاد والعمالة ومعدلات البطالة ومتوسط الدخل وغيرها من المتغيرات الاقتصادية.

ويلاحظ أن بعض الدول تنتهج السياسة المركزية في جمع وتحليل إحصاءات العدالة الجنائية نسبة لوجود وزارة مركزية للعدالة الجنائية ولوجود مكتب مركزي لإحصاءات العدالة الجنائية. ويهتم مثل هذا المكتب المركزي بتصميم النظم والعمليات الخاصة بإحصاءات العدالة الجنائية وجمع وتحليل ونشر تقارير عن إحصاءات العدالة الجنائية [٤].

وتقوم مكاتب الشرطة والنيابة العامة والمحاكم في بعض الدول بإرسال إحصاءاتها مباشرة إلى المكتب المركزي كما هو موضح في الشكل رقم (١). وهناك دول أخرى تتبع سياسة اللامركزية في جمع وتحليل إحصاءات العدالة الجنائية. وعادة ما يتبع هذا النظام في الدول التي تأخذ بنظام الفدرالية في إدارة شئون البلاد. ويتطلب نظام اللامركزية وجود شبكة واسعة تصل بين المكاتب المختلفة على مستوى المحافظات والولايات والأقاليم من جهة

وبين المكتب المركزي لإحصاءات العدالة الجنائية من جهة أخرى . وفي نظام اللامركزية تجمع البيانات من مصادرها الأولية وتحلل وتنشر على المستوى المحلي والاقليمي .

(راجع الشكل رقم ٢) . كما يقوم المكتب المركزي لإحصاءات العدالة الجنائية بتجميع وتحليل البيانات التي تصل من المكاتب الإقليمية على المستوى القومي .

شـــــكل رقم (١)

يوضح كيفية انسياب إحصاءات العدالة الجنائية للمكتب المركزي من المكاتب الإقليمية

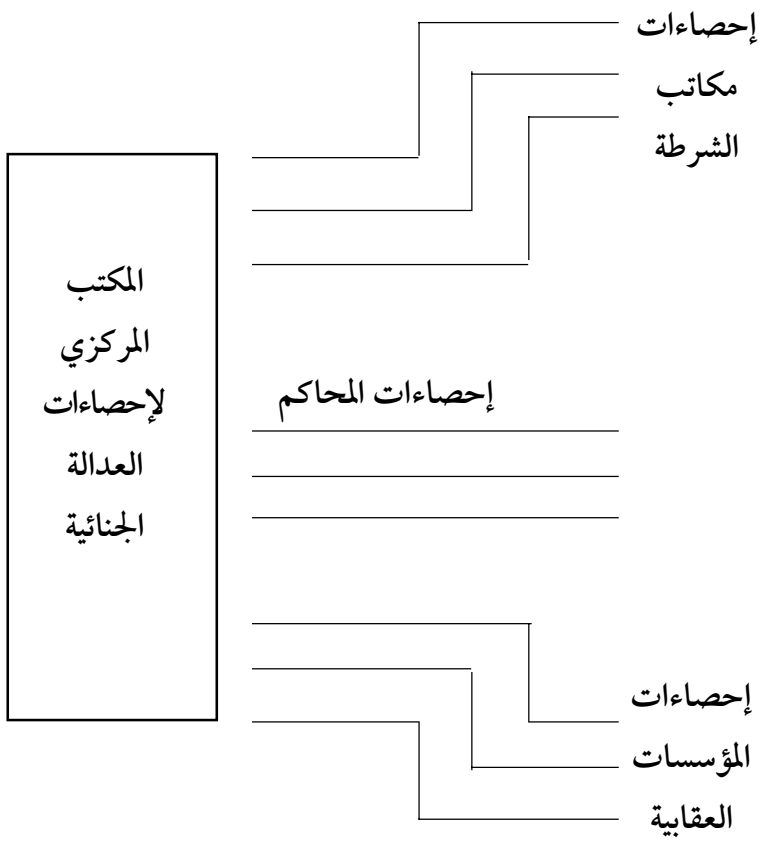

شـــكل رقم (٢)

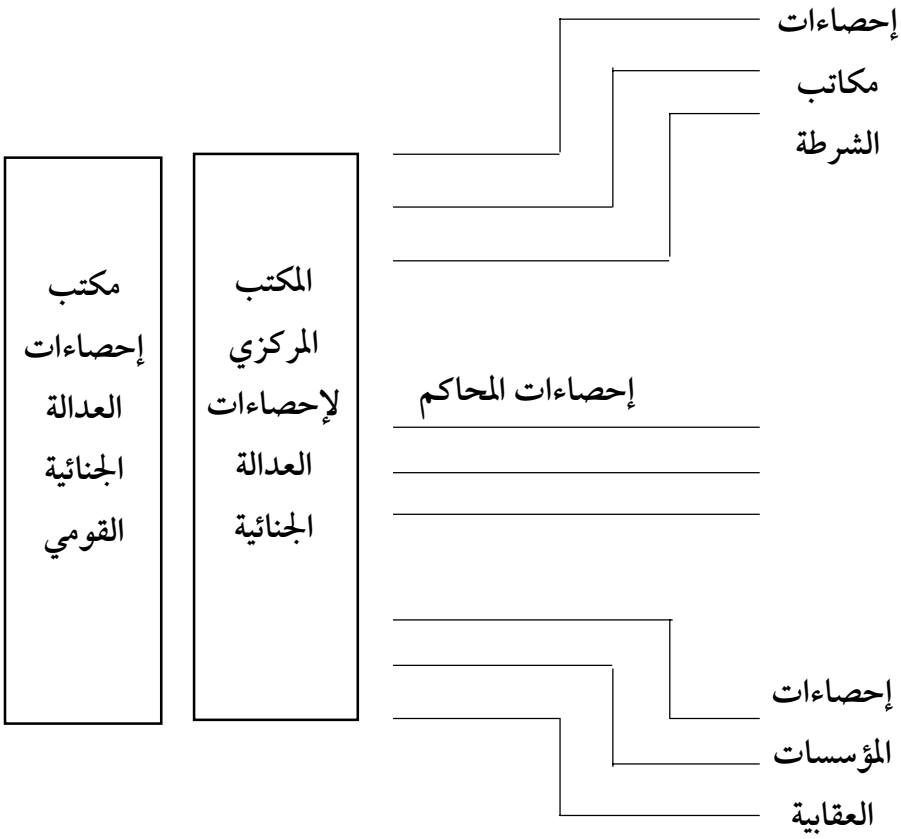
إحصاءات
مكاتب
الشرطة
المكتب
المركزي
لإحصاءات
العدالة
الجنائية
مكتب
إحصاءات
العدالة
الجنائية
القومي
إحصاءات المحاكم
إحصاءات
المؤسسات
العقابية

الجـــدول رقم (٢)

يوضح كيفية مساعدة الحاسبات الآلية في تحقيق أهداف العدالة الجنائية

الهـــــدف	أمثلة لاستخدامات الحاسبات الآلية لتحقيق أهداف العدالة الجنائية
١ ـ منع الجريمة	١ ـ يساعد الحاسب الآلي في منع الجريمة عن طريق الآتي : ـ معرفة حجم الجريمة ومستواها واتجاهاتها خلال السنوات السابقة مع ربط ذلك بالمبادرات والإجراءات الخاصة بمنع الجريمة . ـ حصر وحفظ أرقام الممتلكات العامة للدول والمؤسسات شبه الحكومية بهدف المحافظة عليها من السرقة . ـ حصر قوة الشرطة والمسئولين عن حفظ الأمن والاستقرار لتوزيعها على الأعمال الروتينية واعمال الطوارئ .
٢ ـ اكتشاف الجريمة	٢ ـ يساعد الحاسب الآلي في اكتشاف الجريمة عن طريق الآتي : ـ مراجعة وتبويب وتحليل المعلومات والبيانات العديدة التي جمعت خلال مرحلة التحقيق في الجريمة . ـ التعرف على المتهمين من خلال سجلات المتهمين السابقين ومن خلال سجلات البصمة . ـ التعرف على الأشخاص المفقودين والممتلكات الضائعة .
٣ ـ المحاكمة والعقوبة	٣ ـ يساعد الحاسب الآلي في المحاكمات وإيقاع العقوبة عن طريق ما يلي : ـ متابعة القضايا من واقع إحصاءات العدالة الجنائية بواسطة الحاسب الآلي قد تقلل من طول الفترة بين الاعتقال وايقاع العقوبة .

الهـــــدف	أمثلة لاستخدامات الحاسبات الآلية لتحقيق أهداف العدالة الجنائية
	ـ يوفر بيانات تصلح للمقارنة في قرارات المحكمة في القضايا المتشابهة، وذات العقوبة المتماثلة. ـ يساعد القضاة والمحامين في الوصول إلى قرارات وتفسيرات سليمة فيما يتعلق بتطبيق القانون.
٤ ـ تنفيذ/ وتطبيق العقوبة	٤ ـ استخدامات الحاسبات الآلية تساعد في متابعة وتنفيذ العقوبة كدفع الغرامات وغيرها من العقوبات التي تصدرها المحاكم. ـ تساعد بيانات الحاسب الآلي المسئولين في المؤسسات العقابية في التعرف على الخصائص التفصيلية للسجناء وأصحاب السوابق، وذلك للحد من حالات الهروب من السجون.
(٥) منع تكرار ارتكاب الجريمة	٥ ـ تساعد بيانات الحاسب الآلي المسئولين عن المؤسسات العقابية من ضباط سجون وباحثين اجتماعيين وتربويين ونفسيين على أداء مهامهم الخاصة باقناع المجرمين بعدم تكرار ارتكاب الجريمة.

وعلى الرغم من أن منظمة الأمم المتحدة تطلب من الدول الاعضاء تعبيئة بيانات استبيان استقصاء الأمم المتحدة عن اتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية، إلا أن نسبة كبيرة من تلك الدول لا تقوم باستيفاء البيانات المطلوبة أما لعدم توفرها أو لأسباب أخرى ترتبط بسرية بيانات العدالة الجنائية. وينظم هذا الاستبيان بالاشتراك بين فرع منع الجريمة والعدالة الجنائية التابع لمكتب الأمم المتحدة بفيينا، ومكتب الأمم المتحدة الإحصائي

بنيويورك، ويجري توزيع الاستبيان من خلال شبكة المكتب الإحصائي، ومن خلال الوزارات المعينة والأجهزة الأخرى للعدالة الجنائية وذلك عن طريق البعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة (٥).

ويهدف هذا الاستقصاء لتحسين المعرفة بمدى حدوث الجريمة المبلغ عنها، وببينة نظم العدالة الجنائية كأساس لتحسين تبادل المعلومات والتعاون على الصعيد الدولي. كما يهدف الاستقصاء لمعرفة حجم البيانات المتوفرة لدى الدول فيما يختص بالإحصاء الجنائي. هذا بالإضافة إلى أن هذا الاستقصاء يعتبر اداة لتعزيز التعاون بين الدول الاعضاء بوضع عملية عرض وتحليل البيانات الوطنية المتصلة بالجريمة على نطاق واسع.

وتتضمن كراسة الاستبيان بيانات عما يلي:

أ- الموارد المالية لنظام العدالة الجنائية وتوزيعاتها حسب اجهزة العدالة الجنائية كالشرطة والنيابة العامة والمحاكم والسجون «المؤسسات العقابية والاصلاحية».

ب- إحصاءات الشرطة، وتتضمن موارد الشرطة والجرائم والمجرمين وأنواع الجرائم، وعدد الأشخاص الذين وضعوا قيد التعامل الرسمي مع نظام العدالة الجنائية حسب الجنس والنوع.

ج- إحصاءات النيابة العامة، وتتضمن هذه الإحصاءات موارد النيابة العامة، وعدد الأشخاص العاملين والملحقين القضائيين حسب الجنس والسن.

د- إحصاءات المحاكم، ويتضمن استقصاء الأمم المتحدة بيانات عن عدد الأشخاص المدانين حسب نوع الجريمة والجنس والعمر.

هـ- إحصاءات السجون، ويتضمن استقصاء الأمم المتحدة بيانات عن الأشخاص المودعون في الحبس في انتظار المحاكمة أو المقاضاة والذين

هم قيد الاحتجاز الوقائي والذين صدرت ضدهم أحكام مختلفة . . . الخ . وبيانات عن متوسط المدة التي يقضيها البالغون في السجن في انتظار المحاكم حسب نوع الجريمة . وعدد الأشخاص الذين أفرج عنهم إفراجاً مشروطاً . وعدد الأشخاص الذين وضعوا تحت المراقبة ، وبيانات عن عدد السجون والمؤسسات العقابية حسب مواردها المادية والبشرية وحسب طاقتها الاستيعابية للسجناء .

رابعاً : استخدام الحاسوب في تسجيل إحصاءات العدالة الجنائية وتحليلها

في الربع الأخير من القرن الحالي زادت استخدامات الحاسبات الآلية المتطورة في مجالات البحوث العلمية والعمليات التطبيقية في الزراعة والصناعة والإدارة والتجارة والخدمات المختلفة . ولا يستثنى في ذلك الاستخدامات في مجال العدالة الجنائية ، حيث اهتمت بعض الدول باستخدام الحاسبات الآلية في تبويب وجدولة وتحليل إحصاءات العدالة الجنائية خلال السنوات الأخيرة تنوعت تلك الاستخدامات وشملت ما يلي (راجع الجدول رقم ٢) .

أ ـ تساعد الحاسبات الآلية الضباط المسئولين عن تطبيق القانون في متابعة الجريمة والمجرمين وفي حصر أوامر القبض الصادرة وفي استدعاء المشتبه فيهم ، وذلك على المستوى الاقليمي والقومي والدولي .

ب ـ تساعد الحاسبات الآلية العاملين في هيئة الاتهام في تنظيم وترتيب الحجم المتزايد من القضايا وفي رصدها خلال الفترة الزمنية المحددة لها .

ج ـ تساعد الحاسبات الآلية القضاة في تقييم ومتابعة القوانين والسوابق المتصلة بمجالات مختارة للقضايا المختلفة ، وللحصول على بيانات دقيقة عن السجلات الجنائية السابقة للمذنبين وأصحاب السوابق المختلفة .

د ـ تساعد الحاسبات الآلية الإداريين بالمحاكم والمكتبة القضائية في حفظ واسترجاع القضايا وقرارات المحاكم السابقة .

هـ ـ تساعد الحاسبات الآلية في تحصيل الغرامات ومعرفة تكلفة إجراءات العدالة الجنائية .

و ـ تساعد الحاسبات الآلية في حفظ بيانات تفصيلية عن المسجونين والموقوفين في الحراسة رهن نتائج التحقيق .

ز ـ تساعد الحاسبات الآلية ضباط المراقبة في متابعة الأشخاص الذين يحملون تعهدات خاصة بحسن السير والسلوك .

ح ـ تساعد الحاسبات الآلية المسئولين عن العدالة الجنائية في المناطق والمنظمات المختلفة على تبادل المعلومات والبيانات الخاصة بالجريمة والمجرمين بسرعة ودقة لازمتين .

ط ـ تساعد الحاسبات الآلية في تبادل المعلومات عن الجريمة والمجرمين بين الدول المختلفة .

ولتحقيق فوائد ملموسة من استخدامات الحاسبات الآلية في مجال العدالة الجنائية بتكلفة معقولة ، لابد من الاعتماد على الحاسبات الشخصية ، إلا في حالة تسجيل إحصاءات العدالة الجنائية على المستوى القومي للدول ذات الكثافة السكانية العالية والمسائل القانونية المعقدة ، حيث يمكن الاعتماد على نظم الحاسبات الآلية الكبيرة .

ويشيع استخدام الحاسب الآلي في بعض الدول في المجالات التالية للعدالة الجنائية :

أ ـ النظم المركزية للسوابق الجنائية .

ب ـ حصر قضايا المحاكم ونظمها الإدارية .

ج ـ نظم تسجيلات السجناء والموقوفين في المؤسسات العقابية .

د ـ نظم إحصاءات العدالة الجنائية .

كما تستخدم الحاسبات الآلية في تحليل إحصاءات العدالة الجنائية «التي اشرنا اليها في الجزء الثالث من هذه الدراسة» لتبويب وجدولة البيانات، ولاستخلاص المؤشرات الإحصائية ولمعرفة الدلالات الإحصائية وإجراء اختبارات الفروض .

والحاسبات الآلية أجهزة الكترونية لها قدرة فائقة على إجراء العمليات الحسابية والمنطقية بسرعة بالغة ومتناهية في الدقة . كما أن للحاسبات الآلية «الشخصية منها والكبيرة» إمكانات هائلة لتخزين كميات كبيرة من المعلومات والرجوع إليها عند الحاجة كما هو الحال في إحصاءات العدالة الجنائية المتنوعة . وبامكان الحاسبات الآلية تخزين ١٦٠٠ حرف أو إشارة على قطعة من شريط ممغنط طولها بوصة واحدة وعرضها نصف بوصة . كما أن للحاسبات الآلية سرعة هائلة في تسجيل المعلومات والرجوع إليها لمعالجتها . وإذا عرفنا أن سرعة الحاسب في إجراء عملية حسابية معينة على الإحصاءات المخزونة في الذاكرة تقاس بوحدات زمنية تقل عن ($\frac{١}{١٠٠٠,٠٠٠}$) من الثانية ادركنا ما تعنيه سرعة الحاسبات الآلية .

وهنالك برامج وحزم إحصائية جاهزة (SPSS & SAS) لمعالجة مسائل التحليل الإحصائي، ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر برامج (SPSS) وبرامج (SAS) والتي تعد اكثر استخداماً في التحليل الإحصائي، وتعمل على الحاسبات الآلية الصغيرة والكبيرة على حد سواء .

وتشتمل هذه البرامج الجاهزة على طرق عديدة لتحليل البيانات نذكر منها ما يلي :

١ ـ الجداول التكرارية المزدوجة والمتعددة المتغيرات ومقاييس الارتباط الخاصة بمتغيرات الجداول التكرارية .

٢ ـ مقاييس النزعة المركزية كالمتوسطات والمنوال والوسيط وغيرها من مقاييس الموقع كالعشير والربيع والمئوين .

٣ ـ مقاييس التشتت كالتباين والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف والدرجة المعيارية .

٤ ـ مقاييس الارتباط مثل معامل ارتباط بيرسون وكاي تربيع ومعامل التوافق والاقتران وغيرها من مقاييس الارتباط العديدة .

٥ ـ تحليل التباين لمعرفة الاختلافات داخل المجموعات وبين المجموعات المختلفة .

٦ ـ التحليل الانحداري لمعرفة تأثيرات المتغيرات المستقلة على المتغير الصغير .

المراجـــع

ـ عبدالمنعم الشافعي، ١٩٧٨، العمل الإحصائي في البلاد العربية والنهوض به للوفاء باحتياجاتها، في كتاب الإطار السكاني، جمع البيانات، التحليل الديموغرافي، السكان والتنمية، الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، بيروت.

ـ عثمان الحسن، وزياد ارشاد الراوي، ١٩٩١، الإحصاءات السكانية في دول الخليج العربية، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، المملكة العربية السعودية.

ـ نشأت بهجت البكري، ١٤١٢، اصول اعداد خطط الإحصاء الجنائي في مؤسسات العدالة الجنائية، في كتاب استخدامات الإحصاء الجنائي في ميادين مكافحة الجريمة، المركز العربي للدرأسات الأمنية والتدريب، الرياض، المملكة العربية السعودية.

ـ منظمة الأمم المتحدة، ١٩٩٢، استبيان استقصاء الأمم المتحدة الرابع عن اتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية، فرع منع الجريمة والعدالة الجنائية، الأمم المتحدة، فيينا.

أساليب التحليل الإحصائي للجرائم
أهميتها ومدلولاتها والحزم الإحصائية المستخدمة في استخراجها

د. عبدالرحمن بن محمد أبوعمة

د. إبراهيم بن عبدالعزيز الواصل

أساليب التحليل الإحصائي للجرائم أهميتها ومدلولاتها والحزم الإحصائية المستخدمة في استخراجها

الملخص

كانت النسب المئوية والأرقام القياسية هي أكثر المؤشرات استخداماً للتعبير عن حجم ظاهرة جنائية معينة أو لوصف نجاح أو فشل أسلوب معين لمكافحة الجريمة. تستخدم هذه النسب والأرقام للمقارنة بين تفشي ظاهرة جنائية أو أكثر، أو للمقارنة بين جنايتين أو أكثر في المجتمع نفسه. لكن تطور علم الجنايات في النصف الثاني من القرن العشرين أدى إلى ظهور مناهج للبحث والتحليل الجنائي تعتمد على أساليب علمية حديثة، ولوحظ بأن النسب المئوية قاصرة عن تمثيل متغيرات الدراسة الجنائية. كما استخدم علماء تحليل الجنايات والباحثون في الدراسات الجنائية أساليب إحصائية متعددة في التحليل والدراسة ابتداء من التوزيعات التكرارية البسيطة في الجداول، والرسوم البيانية لأنواع الجنايات والمقارنات بين بيانات المناطق أو الولايات المختلفة في الدولة ذاتها أو بين الدول المختلفة، وحتى طرق تحليل التباين المتقدمة والانحدار والسلاسل الزمنية والتحليل العاملي والتحليل التمييزي. كما استخدم الباحثون الحاسب الآلي كذلك لتوثيق بيانات الجنايات ومتابعتها وتحليلها بسرعة ودقة تمكن من وضع التقارير عنها أمام المختصين باتخاذ القرار في وقت قصير جداً. كما أن كثرة البيانات الجنائية وتعدد تصنيفها والعوامل النفسية والاجتماعية والبيئية المؤثرة عليها أو المتأثرة بها جعلت الحاسب الآلي من اهم الأدوات الحديثة في الدراسات الجنائية. نتج عن هذا التطور وجود حزم برامج إحصائية آلية معدة مسبقاً

لإجراء الدراسات والبحوث في مجال الجنايات، مثل الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، ونظام التحليل الإحصائي (SAS)، والمينيتاب (MINITAB)، وحزمة البرامج الطبية الحيوية (BMDP)، من بين عدد من الحزم الأخرى المستخدمة في هذا المجال.

١ ـ مقدمـــة

تعد النسب المئوية مؤشرات عامة عن معدلات الجريمة، وثبوت قيمتها عند وضع معين لا يعبر بالضرورة عن الوضع السائد لاتجاه الجريمة، كما أن عدم ربط النسب بمتغيرات أخرى في تركيبة المجتمع قد يؤدي إلى خطأ الاستدلال بها. نذكر مثالاً على ذلك الإشارة إلى أن: نسبة السود في الولايات المتحدة الأمريكية من بين المعتقلين في مختلف الجرائم تساوي ٩٠٪، والتي لا تدل دائماً على النسب الحقيقية لاشتراك السود في الجرائم، وأن أي تغيير في هذه النسبة لصالح السود في المحكوم عليهم يدل على تمييز الجهات الأمنية ضدهم، حتى وإن كان معدل جرائم السود أربعة امثال معدل جرائم البيض، أي ٨٠٪ من جرائم السود والبيض معاً، وذلك في أكبر أربع جرائم عنف مثل القتل والاغتصاب والسرقة والاعتداء بالسلاح حسب نشرة الهيئة الوطنية للأسباب والحماية من العنف الأمريكية في السنوات ١٩٦٤ ـ ١٩٦٧م، انظر ريد (Reid,1979). كما أن الاستشهاد بأن زيادة نسبة اشتراك الأجانب من جنسية ما في الجريمة في المملكة العربية السعودية ليس دليلاً على زيادة نسبة العنف لديهم إلا إذا كانت هذه النسبة لا تتناسب مع حجم العمالة من هذه الجنسية في المملكة مقارنة بالجنسيات الأخرى. ذكرنا هذه الأسباب للتدليل على عدم دقة النسب المئوية المباشرة في التعبير عن حجم الجريمة أو متغيراتها.

استبدل كثير من الدارسين النسب الخاصة بالنسب المئوية وذلك بتحديد نسبة أو عدد الجنايات لكل مئة الف (١٠٠,٠٠٠) من السكان مثل القول بأن نسبة جرائم القتل في الولايات المتحدة هي ٨,٨ لكل ١٠٠,٠٠٠ في عام ١٩٧٦م حسب نشرة مكتب التحقيقات الفيدرالي، وهذه النسبة الخاصة تساعد في المقارنة بين الولايات المختلفة وفي الدولة ذاتها خلال سنوات مختلفة وإن كانت تتجاهل العوامل الأخرى المصاحبة للجناية.

فعلى سبيل المثال يجب تصنيف المعتقلين أو المحكوم عليهم في الجنايات المختلفة حسب عدد من العوامل السكانية مثل: الجنس، فئات العمر المختلفة، الجنسية، الظروف الاجتماعية كالزواج والطلاق والترمل، والوضع الاقتصادي، والمستوى الاجتماعي، وطبيعة العمل، بيئة مكان الجريمة، الطقس، الوضع الصحي والنفسي، وربما اشار بعض الباحثين إلى عامل الوراثة لنزعة العنف.

توجد، بالإضافة إلى ذلك، مجموعة عناصر وعوامل فيما يختص بضحايا الإجرام، حيث عقد أول مؤتمر دولي لعلم الضحايا (Victimology) في القدس عام ١٩٧٣، ظهرت كذلك متغيرات أخرى تهتم بطرق الكشف عن الجنايات كالتحاليل المخبرية وتخطيط مكان وقوع الجناية.

أدى اتساع علم الجنايات أو علم الإجرام إلى ظهور طرق جديدة للبحث العلمي فيها مثل كتاب بايندر وجيس ١٩٨٣ (Binder & Geis) والذي كان يعنوان «طرق البحث في علم الجنايات والعدالة الجنائية»، ويؤكد المؤلفان في الكتاب على ضرورة وأهمية استخدام الطرق الإحصائية والأساليب العلمية في بحث وتوثيق الجنايات ومتابعتها بما في ذلك طرق الإحصاء الوصفي للظواهر الجنائية، أو طرق الإحصاء الاستنتاجي للتعرف

على متغيرات الجنايات للوصول إلى الأسباب المرتبطة بها وذلك بغرض تحسين طرق الكشف عنها، ورفع كفاءة الجهات الأمنية، وتوعية الضحايا المتوقعة، للحد من إمكانية حدوثها، وتطوير طرق حماية المجتمعات من ازدياد الإجرام، ودراسة الأنظمة المتبعة لاعتقال مرتكبي الجنايات والتحقيق معهم، واستحداث العقوبات الرادعة لهم والبحث في سبل الحماية الأخرى للحد من تأثير الإجرام على المجتمع.

نذكر على سبيل المثال، أن من اهم الأساليب الإحصائية المستخدمة في رصد التغيرات في حجم الجنايات، طرق الإحصاء الوصفي ومنها، ايجاد الجداول التكرارية بمتغير أو بمتغيرين، الرسوم البيانية كالأعمدة التكرارية والدوائر، بالإضافة إلى مقاييس النزعة المركزية مثل الوسط والوسيط والمنوال والأرقام القياسية. استخدم الباحثون في وصف الجنايات أو المقارنة بين حجمها في مكانين أو أكثر مقاييس التشتت مثل التباين والانحراف المعياري والمدى ونصف المدى الربيعي. وقد زادت، في الواقع، حاجة الباحثين في علم الجنايات إلى مقاييس إحصائية أخرى للتعرف على الارتباط بين ظاهرتين، وربما الحصول على تقدير تقريبي ومقبول للتنبؤ بحجم الظاهرة على المدى القصير، لذا فقد استخدموا معامل الارتباط، وطرق تحليل الانحدار مثل خط الانحدار. أما في الدراسات الإحصائية المتقدمة فقد تطرق الباحثون والدارسون لعلم الجنايات لأساليب أدق مثل التنبؤ عن طريق السلاسل الزمنية والمقارنة بين عدة جنايات أو جناية في عدة أماكن بأسلوب تحليل التباين أو التحليل العاملي والذي يرتب فيه الباحث العوامل الداخلة في الظاهرة الجنائية حسب قوة تأثيرها بالإضافة إلى التحليل التمييزي للعوامل.

نظراً لكثرة العوامل الداخلة في دراسة الجنايات وتوفر البيانات الحديثة من الاقسام الأمنية بصورة أكثر تفصيلاً وحسب استمارات معدة مسبقاً لهذا الغرض، ولظهور أنواع أخرى من الجنايات العصرية، كجنايات الأوراق المالية، والجنايات الطبية، والسرقات الفنية عن طريق الحاسب، وتطور أساليب التزوير، لكل ذلك لم تعد السجلات اليومية أو الفصلية أو السنوية اليدوية قادرة على متابعة التغير في الجنايات، كما لم يعد للآلات الحاسبة أي دور يذكر في التحليل الإحصائي، بل كان للتطور الكبير الذي شهده مجال تقنيات الحاسبات الآلية دور رائد في خدمة علم الجنايات مما أدى إلى وجود آلية «مكننة» لرصد الجنايات، وتسجيلها، ونقل معلوماتها من مكان إلى آخر عن طريق الحاسب الآلي. اتجه الباحثون في علم الجنايات إلى الاستعانة بخبراء الحاسبات الآلية، من المختصين في علوم الحاسب أو هندسته لإعداد برامج آلية للتعامل مع متغيرات البحث في علم الجنايات وإيجاد مواصفات فنية في الحاسب الآلي لمعالجة الحجم الكبير من البيانات وبسرعة مناسبة، بالإضافة إلى جمعها من أماكن متعددة، وإرسالها بعد ذلك إلى مراكز متعددة أخرى.

وكانت النتيجة الطبيعية لذلك أن ظهرت مجموعة كبيرة من حزم برامج الحاسب الآلي للتعامل مع الظواهر الجنائية والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، والنفسية والصحية المرافقة لها أو البيئة المحيطة بها. لعل من أهم حزم برامج الحاسب الآلي الجاهزة، والتي يستخدمها الباحثون في علم الجنايات بكثرة نذكر على سبيل المثال لا الحصر، الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وهو مختصر لاسم (Statistical Package for Social Sciences)، ونظام التحليل الإحصائي (SAS) وهو مختصر لاسم (Statistical Analysis System)، والمينتاب (MINITAB)، وحزمة الطب

الحيوي (BMDP) وهي اختصار لاسم (Biomedical Programs). صدرت عدة نسخ من حزم برامج الحاسب الآلي للحسابات والتحاليل الإحصائية السابقة الذكر، وإن كانت لا تختلف الطبعات الحديثة لها إلا بإضافة أساليب إحصائية متقدمة ظهر استخدامها حديثاً، أو احتواؤها على خطوات أدت إلى تسهيل إدارة هذه البرامج أو استخدامها من قبل غير المختصين في الحاسب الآلي أو من غير الملمين بتقنياته، وإلى إعطائها تفصيلات وشروحات إضافية قد تساعد غير المختصين في علم الإحصاء والاحتمال من استخدامها بدون صعوبة تذكر. احتوت بعض هذه الحزم على الجداول الإحصائية اللازمة للاختبارات وربما اشارت إلى احتمال قبول أو رفض فرضية معينة وعند مستوى معنوية محدد.

لم يعد الإحصاء الجنائي نشاطاً هامشياً لعلم الجنايات، بل خصصت له كثير من مراكز التعليم والتدريب الأمني دورات تخصصية، وعمدت الكليات والاكاديميات الأمنية إلى استحداث برامج علمية ودورات تأهيلية وتدريبية على مراحل متعددة تمنح بعدها الدارس أو المتدرب شهادات تدل على تخصصه في هذا الفرع من العلوم الأمنية، لمزيد من المراجع في هذا السياق نشير إلى ابوعمة (١٤١٦هـ).

ندرس في الفصل الثاني من هذا البحث بعض العوامل المرتبطة بدراسات وبحوث الظواهر الجنائية، لنوضح اتساع هذه الدراسات وحاجتها إلى الأساليب الإحصائية وبرامج الحاسب الآلي. كما سنورد في الفصل الثالث من هذا البحث عرضاً للأساليب الإحصائية المستخدمة في الأبحاث الجنائية، وذلك باعطاء فكرة عن كيفية استخدامها، وتحديد بعض مجالات تطبيقها. أما الفصل الرابع فيحتوي على عرض موجز لعدد من الحزم

الإحصائية المستخدمة في هذه الدراسات مع تعداد لأهم مزاياها والطرق الإحصائية المتيسرة فيها. أوردنا في الفصل الخامس مقارنة موجزة لأوجه الشبه والاختلاف بين حزم برامج معالجة البيانات الإحصائية السابقة، وختمنا البحث بايجاز في الفصل السادس بالإضافة إلى قائمة المراجع.

٢ ـ الظواهر الجنائية وعواملها

يعرف علم الجنايات على أنه العلم الذي يدرس الظواهر الجنائية والعوامل المرتبطة بها وأساليب معالجتها. ويدرس علم الجنايات أو الإجرام طبيعة مرتكبي الجنايات وخصائصهم التي قد تميزهم عن غيرهم ومجالات نشاطهم، انظر (نجم، ١٩٩١)، (وخضر، ١٤٠٥).

ونظراً لتوسع الدراسات والبحوث في علم الجنايات فقد ظهرت صلات أخرى تربطه بالعلوم الطبيعية والإنسانية الأخرى، مثل علم الإنسان (الانثروبولوجيا) والذي يربط بين وجود الجناية والتركيب العضوي والتشريحي، وعلم وظائف الاعضاء، والتركيب العقلي للفرد الجاني. كما ربط الباحثون كذلك بين علم الجنايات وعلم الاجتماع وعلم النفس والجغرافيا السكانية وعلم السياسة والاقتصاد. ويعزى الربط بين علم الاجتماع وعلم الجنايات إلى أكثر من مئة عام عندما اصدر العالم الايطالي انريكو فيري (Enrico Ferri) كتابة علم الاجتماع الجنائي عام ١٨٨١م.

كما اعتمد الدارسون في علم الجنايات على علوم مساعدة أخرى مثل الطب الشرعي (Forensic)، والذي يسجل التحاليل المخبرية والحيوية والصحية للجاني ومكان ارتكاب الجناية، والطب العقلي والذي يربط الجناية بالأمراض النفسية أو الامراض العقلية الأخرى. ويعتبر علم الإحصاء من

العلوم الحديثة المستخدمة في التعبير عن الظواهر الجنائية وعواملها بارقام يمكن مقارنتها ونقلها وتخزينها ودراسة اتجاهها وتحليلها. ولعل فرنسا هي الدولة الرائدة في اصدار أول إحصاء سنوي للجنايات عام ١٨٢٧م موزعة حسب الأقاليم. كما أوجدت كثير من الدول سجلات إحصائية للجنايات وتصدر بعضها في كتيبات أو نشرات للتوعية بخطر الجرائم وتزايدها في المجتمعات ومن أهم السجلات الإحصائية لبيانات الإجرام نذكر:

- سجلات مراكز الشرطة أو إدارات التحقيق الجنائي أو المباحث الجنائية وتكون موزعة حسب المقبوض عليهم وجنسياتهم . . . الخ.
- سجلات المحاكم والتي تصدر موزعة حسب المقدمين للمحاكمة، والذين جرى تبرئتهم، أو إدانتهم المحكمة، وإعداد المحكوم عليهم، وحسب طبيعة الحكم والغرامة أو التعزير أو السجن وحسب حجم الحكم . . . الخ.
- سجلات النيابة أو مكتب المدعي العام، أو هيئات التحقيق والادعاء العام عن اعداد الموقوفين والمسجونين والمحكومين حسب حالاتهم الاجتماعية وموزعة على الجنايات المختلفة وحسب حجم مدد التوقيف والسجن وحجم الحكم.
- سجلات الدوائر العقابية أو العلاجية وهي البيانات التي تصدرها إدارات السجون أو إدارة مراقبة السجون أو الاصلاحات، وإدارات إعادة التأهيل ومستشفيات الأمراض النفسية.

ويمكن جمع البيانات الإحصائية للدراسات والبحوث الجنائية بطريقتين: اما بالاعتماد على السجلات الرسمية، وذلك بدراسة عينة منها، تكون مسحوبة أو مختارة حسب مواصفات إحصائية صحيحة ومناسبة

لحجم مجتمع الدراسة، أو إعداد استبيان لدراسة عينة في المجتمع، ولهدف محدد، أو إجراء مسح شامل لجميع من قبض أو حكم عليهم في جناية أو مجموعة من الجنايات.

يمكن تقسيم اهم نظريات علم الجنايات إلى قسمين رئيسيين وهما النظريات الإنسانية (الانثروبولوجيا) وهي التي تدرس الجاني لذاته أو النظرية البيئية وهي التي تدرس الجاني ضمن متغيرات البيئة التي تربى وعاش بها، وربما ارتكب جناية فيها.

ولعل الأقسام الرئيسة لمرتكبي الجنايات عند بعض خبراء علم الجنايات أو الباحثين فيه، هي أربعة:

- الجناة بالفطرة.
- الجناة بالخلل العقلي أو الجنون.
- الجناة بالصدفة.
- الجناة بالعاطفة.

مما سبق نرى كثرة العوامل وتعدد العناصر الداخلة في الدراسات الجنائية، ومن ذلك فإن لعلم الإحصاء دوراً كبيراً في تبسيط هذه العوامل وصفاً وتحليلاً، ودراسة. ولكثرة البيانات عن الجنايات يمكن الاستغناء عن تقنيات الحاسب الآلي في إجراء هذه الدراسات بسرعة كافية وبدقة عالية وقدرة تخزينية فائقة.

٣ ـ الأساليب الإحصائية في الدراسات الجنائية

في دراسة للطياش عام (١٤١٤هـ) عن «تعلم الجريمة من التلفزيون بين

مرتكبيها من أفراد العمالة الآسيوية بالمملكة» ورد الجدول التالي والذي يمثل توزيع عينة مكونة من ١٦٥ سجيناً في جنايات مختلفة في مدينة الرياض حسب جنسياتهم الآسيوية «غير العربية».

لا يمكن القول مثلاً أن نسبة ٤ , ٢٤٪ من الفلبينيين في العينة نسبة كبيرة أو صغيرة أو أن لدى العمالة من هذه الجنسية ميل أو نزعة إلى ارتكاب الجرائم أكثر من غيرها، لأنه لابد من المقارنة بين هذه النسبة ونسبة العمالة الفلبينية مقارنة بحجم العمالة المتواجدة في الرياض من هذه الجنسيات. بالإضافة إلى ذلك فإنه لابد من البحث في تفاصيل تركيب العينة مثل توزيعها حسب طبيعة الجنايات المختلفة وحسب اوضاع مرتكبي هذه الجنايات الاجتماعية والصحية والاقتصادية . . . الخ.

جـــــدول

توزيع ١٦٥ سجين آسيوي في مدينة الرياض حسب جنسياتهم

الدولة	العدد	النسبة المئوية
باكستان	٧٠	٤٢ , ٤
الفلبين	٣٧	٢٤ , ٤
الهند	١٧	١٠ , ٣
تايلاند	١٥	٩ , ١
أندونيسيا	١٢	٧ , ٣
سيرلانكا	١٢	٧ , ٣
بنجلادش	٢	١ , ٢
المجموع	١٦٥	١٠٠

ونظراً إلى أن الرياض هي حاضرة منطقة الرياض وهي العاصمة كذلك فلا بد من التأكد من مكان وقوع الجريمة والذي قد يكون في إحدى محافظات منطقة الرياض أو في إحدى المدن الرئيسة الأخرى وأن وجود السجين فيها هو لأسباب إدارية أو تنفيذية .

لعل المثال السابق يوضح أهمية استخدام أساليب إحصائية أدق واشمل تتجاوز الاستخدام الوصفي للنسب الخام، وسنتعرض في هذا الفصل إلى مجموعة من الطرق الإحصائية والأهداف الناتجة من استخدامها، دون التعرض للتفاصيل الرياضية أو العمليات الجبرية لحسابها . حيث يمكن اختبار طريقة الحسابات الإحصائية المناسبة وتنفيذها بالرجوع إلى الكتب الأساسية في الطرق الإحصائية مثل ميلتون وكوربيت ومكتير (Milton & Corbet & Mcteer,1989) (وابوعمة، وهندي، وعبدالله ١٤١٤)، (وكنجو، ١٤١٣)، بالإضافة إلى كتب كثيرة أخرى في اساسيات علم الإحصاء أو المراجع الإحصائية . سنركز هنا على الأهداف الناتجة من استخدام هذه الطرق والتي نذكر منها :

الإحصاء الوصفي

يدرس طرق جمع البيانات وإعداد الاستبيانات وأساليب اختبار العينة الممثلة للمجتمع أو المسح الشامل، ويدل الإحصاء الوصفي على طرق رسم البيانات، وكيف يمكن التعرف على اتجاه توزيعها وشكله، وكيف يمكن تجميع البيانات إلى فصول أو مجموعات، وكيفية رسم المضلع التكراري أو المضلع التكراري النسبي للبيانات . يمكن كذلك حساب مقاييس النزعة المركزية مثل الوسط، مجموع البيانات على عددها، أو الوسيط وهو العدد الذي يقسم البيانات إلى جزءين متساويين بعد ترتيبها تصاعدياً أو تنازلياً،

أو المنوال وهو أكثر مفردات البيانات تكراراً. يمكن عن طريق مقاييس التشتت، على سبيل المثال معرفة مدى تباعد بيانات الدراسة عن بعضها، فالمدى يقيس لنا مدى توزيع القراءات على مجال صغير أو كبير، أما مقياس التباين والانحراف المعياري فيحدده لنا مدى تباعد البيانات عن وسطها برقم محدد يمكن مقارنته مع مجموعة أخرى من البيانات. كما يمكن تقريب قيمة الوسط والوسيط والمنوال للبيانات المجمعة في جداول على صورة فئات.

نظرية الاحتمال

يمكن عن طريقها التعرف على إمكانية أو احتمال وجود ظاهرة جنائية ذات طبيعة معينة، ويمكن كذلك اثبات استقلال أو اعتماد الظواهر الجنائية على عوامل يعتقد أن لها تأثير في وجودها، أو أن ليس لها تأثيراً يذكر. كما تساعد دراسة الاحتمال على تعويد الباحثين على حصر الاحتمالات الممكنة لنتائج التجارب باستخدام طرق العد مثل التباديل أو التوافيق.

المتغير العشوائي والتوزيعات المتقطعة

تساعد دراسة المتغيرات العشوائية على معرفة المتغير المستقل والمتغير المعتمد، كما يمكن التعرف على التوزيعات الإحصائية الشائعة الاستخدام، كما يمكن تقدير أقرب التوزيعات إلى بيانات الظواهر الجنائية والتي عن طريقها يمكن حساب الاحتمالات المختلفة لإمكانية أن تكون اعداد ظاهرة معينة تزيد أو تنقص عن عدد معين. كما يمكن دراسة الحدوث العشوائي لبعض الظواهر الجنائية . . . الخ.

الإحصاء الاستنتاجي

تساعد دراسته على التفريق بين نوعين رئيسين منه وهو تقدير معالم الظاهرة الجنائية، أو فحص فرضية معينة، يعتقد الميدانيون بوجودها مثلاً. نستطيع كذلك التعرف على أنواع أخطاء في اختبارات الفرضيات وكيفية تحديد المستوى المعنوي لكل نوع منها.

الاستنتاج للوسط والتباين في بيانات بمتغير واحد

وبدراسته يمكن تعريف التقدير الجيد والتقدير المتحيز ودراسة البيانات الكبيرة جداً واستخدام اختبار مربع كاي لاختبار فرضية عن كل المجتمع ومدى تحققها من عدمه.

تحليل الانحدار والارتباط

يمكن بواسطة هذا التحليل التعرف على المتغير المستقل والمعتمد، كما يمكن برسم البيانات معرفة شكل منحنى الانحدار فيما إذا كان خطياً أو تربيعياً. يمكن كذلك تقدير معادلة خط الانحدار بين ظاهرتين جنائيتين، أو بدراسة التغير في عدد إحدى الظواهر الجنائية اعتماداً على زمن حدوثها، كما يمكن حساب معامل الارتباط الخطي بين قيم الظواهر أو معامل ارتباط الرتب بين الدرجات المختلفة لعنف الظاهرة مثلاً. يمكن تعميم ذلك لحساب الانحدار لمجموعة من الظواهر في آن واحد، وتفسير المؤشرات الناتجة من ذلك.

البيانات التجميعية

وهو وضع أو تجميع البيانات في خلايا أو فئات لإيجاد ما يسمى بجدول التناسق (Contingency)، ومعرفة العدد المشاهد أو المتوقع لكل فئة أوخلية،

ومن ثم اختبار الاستقلال أو الاعتماد بين درجتي ازدياد أو نقص ظاهرتين أو عاملين، وإيجاد معامل الاقتران بين العوامل. ويلعب اختبار مربع كاي دوراً رئيسياً في البيانات التجميعية.

تحليل التباين

تحدد فيه الفرضية البدهية التي نود اختبارها لتحليل التباين، ومعرفة عمل جدول تحليل التباين وكيفية إيجاد التغير بين الفئات أو إجمالي التغير في التباين للبيانات. وباستخدامه نستطيع معرفة تأثير العوامل المختلفة في ازدياد أو نقص النزعة لارتكاب الجنايات مثل التعليم والوضع الاجتماعي، أو الاقتصادي، أو الصحي. . . الخ.

الاختبارات غير العلمية

يمكن استخدامها في دراسة مجموعة محدودة من بيانات ظاهرة معينة، ومع انها تقريبية إلا أنها الأفضل عند عدم توفر بيانات كثيرة عن الظاهرة المراد دراستها ولعل أهمها اختبار الاشارة أو اختبار سبيرمان (Spearman) لمعامل ارتباط الرتب، واختبار كروسكال وأليس (Kruskal - Wallis) لعدد من العينات للظاهرة نفسها، في أماكن أو ظروف مختلفة.

التحليل العاملي

وعن طريقه نستطيع تحديد أكثر العوامل تأثيراً في ظاهرة معينة لاستبعاد العوامل ذات التأثير الأقل تدريجياً حتى نستطيع حصر العوامل الرئيسة لأي ظاهرة بطرق مباشرة أو غير مباشرة للحد من حجم الظاهرة الجنائية أو تغيير اتجاهها.

٤ ـ الحزم الإحصائية

سندرس في هذا البند الحزم الإحصائية للحأسبات الآلية والمستخدمة في تحليل بيانات الظواهر الجنائية المختلفة، وكذلك الحزم المستخدمة في دراسة العوامل المؤثرة أو المتأثرة بهذه الظواهر. ستنحصر دراستنا في الحسابات الإحصائية المتوفرة في كل من هذه الحزم والتي تختلف في الحسابات والتحاليل المتخصصة والمتقدمة، أما في جزء الإحصاء الوصفي وايجاد الجداول والرسوم ومقاييس النزعة المركزية أو التشتت، فكل الحزم المستخدمة تحتوي على الكثير من تفاصيلها وربما تنافست فيما بينها باصدار أوامر بسيطة للحصول على عدد كبير من حساباتها وجداولها ورسومها. توجد عدد من الحزم الصغيرة والكبيرة التي بدأت في ايجاد نسخ تصلح للعمل على الحاسبات الآلية الشخصية (Pc's) وخاصة أجهزة أي. بي. أم (IBM) والأجهزة الأخرى المتطابقة أو المتفقة معها.

نتعرض في هذا البند لعدد من هذه الحزم والتي شاع استخدامها وربما تعددت نسخ اصداراتها فوصلت إلى مرحلة متقدمة في ايراد أساليب إحصائية متقدمة وحديثة تحتوي على تفصيلات عن الاختبارات أو التحاليل الإحصائية الواردة فيها، بالإضافة إلى شروحات وتعليقات لمساعدة الباحث على تفسير هذه النتائج.

وقبل أن ندلف إلى وصف بعض الحزم الموجودة في الساحة يجب أن نؤكد أن الحاسب الآلي جهاز لا يمكنه التفريق بين الأشياء فإن تم إدخال معلومات خاطئة به فلا بد له أن يعطي نتائج خاطئة كذلك، فالعنصر البشري القادر على التمييز بين الصواب والخطأ وعلى اتخاذ القرار السليم بناء على

ما يحصل عليه من نتائج من الحاسب الآلي هو الأساس في العملية الإحصائية . لذلك ينبغي تدريب القوى البشرية المؤهلة لاستخدام الحزم الإحصائية بشكل متقن حتى نحصل في النهاية على قرارات ونتائج يُعتد بها ويُعتمد عليها .

الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS):

تعتبر حزمة الـ(SPSS) من الحزم التي تقدم نظاماً قوياً لتحليل المعلومات الإحصائية ، وتحتوي على خاصية التفاعل (Interactive) . ويوجد منها نسخة على الحاسبات الشخصية وتعتمد على تعليمات من الأوامر خاصة بها ، ومن أهم خصائصها إعداد التقارير ، ووصف البيانات وتصنيفها ، وحساب التبديلات الممكنة للإجابات وتلخيص الإجابات ، ايجاد ملخص إحصائي للبيانات ، ورسم البيانات واختبار الفرضيات وبناء النماذج الملائمة للبيانات ، ومراجعة البيانات ، وقراءة البيانات من برامج تحرير مختلفة مثل (SPF) ، بالإضافة إلى اعادة ترميز المتغيرات وايجاد كثير من التحويلات اللازمة للمتغيرات وفرز البيانات . يمكن باستخدام هذه الحزمة تكوين الجداول التكرارية والتعبير عنها رسماً بالأعمدة أو المضلعات أو الأشكال ومعالجة البيانات المفقودة . كما يمكن حساب المتوسطات ومقاييس التشتت ومقاييس التفرطح والمئينات . ولهذه الحزمة القدرة على إجراء اختبارات الفرضيات وايجاد توزيع المعاينة ، وحساب اختبار تي (T) بذيل أو بذيلين ، واختبار الاستقلال لبيانات عينتين أو ظاهرتين . كما تحتوي الحزمة على أوامر لحساب معامل الارتباط الخطي ومعامل ارتباط الرتب وايجاد خط الانحدار وتقدير ثوابته ، واستخدامه في التنبؤ وعرض البيانات على شكل مصفوفات . كما تعتبر حزمة الـ(SPSS) من أفضل الحزم لحساب تحليل

التباين واختبار فرضياته وتوزيع متغيرات التباين والمقارنة المتعددة لعدة ظواهر.

تحتوي الحزمة كذلك على عدد كبير من الاختبارات غير المعملية مثل اختبار الاشارة، واختبار ذي الحدين، واختبار كولموجروف ـ سميرنوف (Kolmogrov-Smirnov) لعينة واحدة، وكذلك اختبار مربع كاي لعينة، بالإضافة إلى ذلك توجد عدد من الاختبارات غير المعلمية لعينتين أو أكثر مثل اختبار الوسط واختبار كروسكال ـ واليس. كما تحتوي الحزمة على التحليل العاملي لثلاث عوامل أو أكثر وكيفية استخلاصها وتفسيرها. يوجد في حزمة الـ(SPSS) أوامر بخطوات محددة للتحليل التجميعي أو العنقودي (Cluster)أو التحليل التمييزي (Discriminant) لتوزيع البيانات على مجموعات أو فئات أكثر تجانساً ومحددة مسبقاً. وتحتوي الحزمة على مجموعات من البيانات وامثلة محلولة لتدريب الدارسين عليها، كما تحتوي على غالبية الأوامر لاستخدام الطرق الإحصائية السابقة. ونود الاشارة إلى أن كتابي نوروسيس (Norusis,1990)، ودليل المستخدم لحزم شركة الـ(SPSS) (١٩٨٦) يحتويان على تفاصيل كثيرة عن ميزات حزمة الـ(SPSS) والطرق الإحصائية الممكن حسابها عن طريق هذه الحزمة وعن تفصيلات أخرى في التحليل.

حزمة نظام التحليل الإحصائي (SAS):

وتعتبر هذه الحزمة من حزم الحاسب الآلي الأكثر شيوعاً وذلك لعدم خصوصية استخدامها لبيانات تخصص أو علم محدد، أنظر على سبيل المثال دليل المستخدم الإحصائي ساس (SAS/STAT,1990)، كما توجد كتب أخرى تقدم تطبيقات متقدمة للنظرية الإحصائية باستخدام حزمة نظام

التحليل الإحصائي (SAS)، انظر على سبيل المثال باورمان وأوكونيل (Bowerman & O'connell) عام ١٩٩٥م، وكذلك برينسون وآخرون (Berenson,M.et.al .) عام ١٩٨٣م. يقدم الكتاب الأخير تطبيقات إحصائية باستخدام الحزم الإحصائية (SAS), (BMDP) و (SPSS) مع شرح واف لطريقة تطبيق كل حزمة في النماذج الخطية العامة وكذلك التحليل متعدد المتغيرات مثل التحليل التجمعي أو العنقودي والتحليل التمييزي. وتقع برامجها الرئيسة في مجموعة من العمليات أو الإجراءات (Procedures) واوامر تنفيذها (Proc) وتحتوي الحزمة على واحد وعشرين أمراً أساسياً تقريباً لتنفيذ مجموعة من العمليات الإحصائية المتخصصة في أحد الأساليب الإحصائية مثل:

عملية النماذج الخطية العامة (Proc Glim)

وتشمل في حساباتها الانحدار البسيط، والانحدار المتعدد، وتحليل التباين، والانحدار الخطي والارتباط الجزئي، وتحليل التباين متعدد المتغيرات.

عملية الانحدار لبيانات الحياة (Proc Lifereg)

ويحتوي على دراسة مجموعة من التوزيعات الاحتمالية المعرفة على الجزء الموجب من محور السينات واحتمالات الحياة أو الاستمرار لظواهر معينة، وايجاد نماذج للاختبارات تحت ضغوط أو ظروف غير عادية والتي يمكن تطبيقها على بعض مرتكبي الجنايات للوصول أو الحصول على ردود فعلهم في دراسات معينة . . . الخ.

عملية اختبار الحياة (Proc Lietest)

وتحتوي على طريقة توزيع البيانات في فئات واختبار الاقتران بين الظواهر المختلفة . . . الخ .

عملية غير الخطية (Proc Nlin)

وتشمل هذه العملية ايجاد وتقدير أقل المربعات المثقل (Weighted) لمعالم نماذج غير خطية (Non-Linear) لبيانات الظواهر المدروسة .

عملية غير المعلمية بطريقة واحدة (Proc Npariway)

وهي عملية لدراسة الاختبارات غير المعلمية (Nonparametric) لبيانات بمتغير واحد مثل اختبار الإشارة .

عملية مركبات التباين (Proc Varcomp)

ويقصد بها مجموعة الطرق لتحليل مركبات أو وحدات التباين في تحليل التباين في النموذج الخطي العام، وتحسب عادة التأثيرات العشوائية وتصنيف هذا التأثير في مستويات محددة . كما تحدد المتغيرات المعتمدة والتأثيرات المرافقة لها .

وتجدر الاشارة إلى انه توجد حالياً نسخ متقدمة من كل هذه الحزم الإحصائية، والتي تستخدم انظمة النوافذ، حيث تشمل هذه الانظمة عملية التعامل مع الحزم ولا تتطلب حفظ شكل الأوامر المطلوبة لكل عملية إحصائية حيث يتم النظر بالمؤشر أو بالفأرة (Mouse) على العملية المطلوبة فتنسدل قوائم الأوامر أمام المستخدم ويختار منها ما يشاء، ويتولى الحاسب بعد ذلك القيام بكتابة الأوامر وإعطاء النتائج بشكل سريع وبسيط .

ولعل هذه العينة من العمليات كافية للتوضيح بمدى قدرة هذه الحزمة ومع عدم تخصصها، إلا أنها تخدم كثيراً من أغراض البحث بما في ذلك الأبحاث والدراسات الجنائية سواء في تحليل بياناتها الميدانية أو في بناء نماذج رياضية وإحصائية لمتابعة سلوكها المستقبلي.

المينيتاب (Minitab):

نعرض هنا لأهم طرق المينيتاب كما أوردها ميلر (Miller,1988)، علماً أنه لا توجد العديد من الكتب والتي تدرس استخدامات المينيتاب لاغراض مختلفة، كدليل المينيتاب في الدراسة الطبية أو الاجتماعية . . . الخ. ويعتبر المينيتاب من ابسط الحزم الإحصائية المستخدمة على الاطلاق، ويهدف إلى ايجاد نظام حسابات إحصائي متعدد الاغراض. والمينيتاب حزمة مرنة جداً وقوية كذلك وهو من افضل الحزم لاستخدام الباحثين الذين يفتقدون الخبرة أو المهارة الكافية السابقة للتعامل مع الحاسب الآلي.

يتكون المينيتاب من ورقة أو شاشة عمل يجري تخزين البيانات عليها، كما يحتوي على حوالي ١٥٠ امراً في ورقة العمل. يمكن ادخال اعمدة من البيانات أو الثوابت برقم واحد تسمى الأعمدة (C1,C2) ويمكن اعطائها اسماءاً محددة اما الثوابت المخزونة فيرمز لها بالرموز (K1,K2) . يعتمد عدد الأعمدة والثوابت على قدرة الحاسب الآلي المستخدم وقد تكون كثيرة جداً في الحاسبات الكبيرة، أما في بعضها فهي محدودة جداً وقد لا تفي باحتياجات الأبحاث التي تتجاوز بياناتها على أوامر التحرير (edit) والقراءة (read) والطباعة (Print) والرسم (Plot).

كما أن للمينيتاب القدرة على إجراء الكثير من العمليات الحسابية المتكررة وتحويلات البيانات، ويمكنه عمل عدد كبير من التحاليل الإحصائية. من أهم العمليات الإحصائية في المينيتاب هو وصف البيانات في فئات ومضلعات تكرارية ورسوم وتلخيص البيانات الكمية أو الوصفية في جداول مناسبة لها. ويستطيع المينيتاب رسم السلاسل الزمنية ومقارنة مجموعة أو أكثر من البيانات، عرض بعض التوزيعات الإحصائية المعروفة وإجراء عمليات المحاكاة (Simulation) لبياناتها. كما يمكن باستخدام المينيتاب إجراء تحليل الاستنتاج الإحصائي للمقارنة بين متوسطي مجتمعين من واقع عيناتهما، أو عمل تحليل التباين والتنبؤ أو الاستقراء بطرق الانحدار. يحتوي المينيتاب على برنامج جيد لتحليل السلاسل الزمنية ورسمها ومطابقتها وإيجاد النموذج المناسب، لها سواء أكان ذلك لمتغير واحد أو لعدة متغيرات.

ونظراً لكثرة استخدام المينيتاب وعدم احتياجه إلى سعات تخزينية كبيرة في الحاسبات فقد وجدت عدة نسخ له موسعة ومختصرة قابلة للاستخدام على مختلف الحاسبات الشخصية ولا يستبعد أن توجد نسخة من المينيتاب لاستخدامات أبحاث علم الإجرام والدراسة الجنائية.

الحزمة الطبية الحيوية (BMDP)

تم تطوير هذه الحزمة في أوائل الستينيات، وذلك في وحدة الحاسب الآلي الخاصة بالعلوم الطبية في جامعة كاليفورنيا ـ لوس انجلوس. واشير اليها في البداية بإسم (BMD) وهي عبارة عن مجموعة من البرامج الإحصائية الجاهزة لتحليل البيانات الطبية بشكل خاص إلا أنه، وبالطبع، يمكن استخدامها لأي نوع من البيانات الأخرى.

تم بعد ذلك إجراء عدة تعديلات وتطويرات على هذه الحزمة وذلك في عام ١٩٧٧م واطلق عليها اسم (BMDP) أي «البرامج الطبية الحيوية». تحوي هذه الحزمة على برامج للطرق الإحصائية التي تتدرج من البسيطة والمباشرة وحتى الطرق الأكثر تقدماً، والتي يمكن استخدامها في عرض المعلومات الجنائية وفي التحليل الإحصائي للبيانات الجنائية بأساليبه المتعددة. وتقع برامج الحزمة الطبية الحيوية الرئيسة في برامج عامة، والتي يجب تسميتها قبل البدء في عملية التحليل، وتحوي هذه البرامج العديد من التحليلات الإحصائية.

ويحوي الشكل العام لأي برنامج من الحزمة الطبية الحيوية جُمل النظام (System Statements)، والتحكم (Control)، وجمل الطرق (Procedures)، والبيانات (Data). وتكتب جمل النظام في فقرات يمكن تقسيمها إلى جمل صغيرة، وبحيث تنتهي كل جملة بنقطة، ويفصل بين الفقرات خط مائل (/). ويجب الا تزيد اسماء المتغيرات في هذه الحزمة عن ثماني حروف. كما يمكن باستخدام هذه الحزمة انجاز عدد كبير من التحاليل الإحصائية.

ومن أهم العمليات الإحصائية في هذه الحزمة هو وصف البيانات بجميع اشكالها في جداول، اما عن طريق الرسوم البيانية أو عن طريق تلخيص البيانات الكمية أو الوصفية. كما يمكن إجراء تحليل الاستنتاج الإحصائي للمقارنة بين مجتمعين أو أكثر، أو عمل تحليل التباين، وتحليل الانحدار البسيط أو متعدد المضاعف، والتحليل متعدد المتغيرات، مثل التحليل التجميعي أو العنقودي، والتحليل التمييزي. كما يمكن إجراء الاختبارات غير المعملية لبيانات بمتغير واحد أو متغيرين.

٥ ـ مقارنة بين الحزم الإحصائية

سنتعرض باختصار لبعض أوجه الشبه والاختلاف بين الحزم التي تم التطرق اليها في هذا البحث، ونشير على القاريء المهتم بتفصيل ذلك بالرجوع إلى الأدلة الحديثة الاستخدام لهذه الحزم، وإلى كتب التطبيقات الإحصائية باستخدام الحاسب الآلي:

التحكم (Control)

توجد بعض أوجه الشبه والاختلاف في أسلوب التحكم والتي سنلخصها في النقاط التالية:

١ ـ على العكس من حزمة BMDP والتي تسمح باستخدام برنامج واحد فقط عند كل تشغيله للبرنامج، فإنه يمكن الدخول واستخدام جميع البرامج الموجودة في الحزم الأخرى التي تطرقنا اليها.

٢ ـ تُعد الحزم BMDP وSAS وMinitab مرنة للغاية في تحديد مكان وضع اسماء جمل التحكم والوصف، بينما تتطلب الحزمة SPSS دقة أكثر في مكان وضع هذه الجمل، حيث يجب أن يبدأ اسم جملة التحكم في العمود الأول بينما يجب أن تبدأ جملة الوصف في العمود ١٦.

٣ ـ تتطلب عملية تسمية عناوين التصانيف (Categories) في الحزمة SAS جهداً أكبر مقارنة ببقية الحزم حيث يجب استخدام PRC Fromat لكل متغير تصنيفي، وبالتالي يجب استخدام جملة (Fromat) في أوامر التنفيذ مثل Proc Freq أو Proc Chart . . . الخ.

أوامر التنفيذ (Procedures): تحتوي جميع هذه الحزم على العديد من

الأوامر التي ترتبط بمقاييس وصفية تلخيصية كالمتوسطات والانحراف المعياري، والتوزيعات التكرارية والرسومات. إلا أن الإحصاءات والرسومات التي نحصل عليها من الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) قاصرة بشكل كبير مقارنة ببقية الحزم. فعلى سبيل المثال يمكن الحصول على مدرج تكراري من أمر التنفيذ التكرارات (Frequencies) في هذه الحزمة بينما يمكن الحصول على مدرج تكراري عمودي أو افقي أو رسم دائري من حزمة نظام التحليل الإحصائي (SAS).

مقارنة النواتج (OUTPUTS)

تعطي جميع هذه الحزم تقريباً الشكل نفسه لنتائج المقاييس التلخيصية الوصفية، ولكن تتوفر مقاييس أخرى مثل الالتواء (Skewness) كمتطلب اختياري في أمر التنفيذ (Condescriptive) في الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS). كما يجب الانتباه إلى أن البرنامج (P-10) في الحزمة الطبية الحيوية BMDP يطبع بشكل تلقائي جميع هذه المقاييس التلخيصية، ولكل المتغيرات بما فيها المتغيرات النوعية (Qualitative) والتي لا يكون لبعضها بالطبع معنى إحصائي معنى صحيح في مثل هذا النوع من المتغيرات.

أما بالنسبة للتوزيعات التكرارية والرسومات للمتغيرات النوعية فإن الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية ونظام التحليل الإحصائي (SAS) تعطي التكرارات، النسب المئوية المتجمعة، وكذلك رسوم الاعمدة، وعلى العكس من ذلك فإن الحزمة الطبية الحيوية (BMDP) لا تعطي سوى التكرارات لكل تصنيف في المتغير النوعي تحت الدراسة. أما إذا رغب الباحث في المزيد من النتائج فعليه استخدام برامج إضافية في الحزمة مثل برنامجي (P-20) و (P-50).

كانت هذه مقارنة بسيطة وسريعة لبعض صفات وخصائص الحزم التي تم التطرق إليها في هذا البحث، ولمن يرغب التوسع في هذا المجال الرجوع إلى أدلة الاستخدام وبعض الكتب المتخصصة مثل برنسون وآخرين (Brenson,M.et al .) عام ١٩٨٣م.

ولكننا كما أشرنا سابقاً يجب التأكيد على أن هذه الحزم الإحصائية يمكن أن تعطي نواتج كثيرة، وقد لا يكون لها أي معنى إحصائي أو علمي مفيد، وذلك إذا لم يتم إدخال البيانات بشكل جيد وصحيح ودقيق. كما يجب إدراك أن اوامر التنفيذ قد تعطي نتائج أخرى لا يهدف اليها الباحث أو المستخدم للتحليل الإحصائي من دراسته. كما نود التأكيد على ضرورة إعطاء التدريب الإحصائي الجيد للقوى البشرية المؤهلة من العاملين في الإحصاء الجنائي حتى يتمكنوا من إجادة خطوات الدراسات الإحصائية، بما في ذلك جمع البيانات الجنائية بشكل سليم وعرضها بالطرق المناسبة وإجراء عملية التحليل الإحصائي وطرق الحصول على النتائج، وكتابة التقارير النهائية بشكل فني واضح وأسلوب علمي بسيط، وحتى يتمكن المسئولون من استخدامه في اتخاذ القرار المناسب ويستطيع المعنيون بنتائج هذه الأبحاث من متابعتها بسهولة ويسر.

٧ ـ الخاتمـــة

استعرضنا في هذا البحث وبصورة وصفية لأهم الطرق الإحصائية المستخدمة في الدراسات والبحوث الجنائية، كما تطرقنا لأربع حزم إحصائية معروفة وشائعة الاستخدام بين الدارسين والباحثين في علم الجنايات. نود الإشارة إلى أنه يمكن استخدام أي من هذه الحزم للدراسات التي لا تتجاوز الوصف الإحصائي أو ايجاد المؤشرات العامة، وربما بعض طرق الإحصاء الاستنتاجي، ولكن يجب معرفة أي الحزم أكثر مناسبة في حالة الدراسات المتقدمة والتي تحتاج إلى مناورة ومهارة في نقل وتحويل وتحليل البيانات بطرق إحصائية محددة وحديثة.

المراجـــــع

أولاً : المراجع العربية

أبوعمة، عبدالرحمن محمد (١٤١٦)، الإحصاء الجنائي وتدريب العاملين فيه، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، مجلد ١٠، ص٢٤٥-١٦٢.

أبوعمة، عبدالرحمن محمد؛ هندي، محمود محمد؛ عبدالله، أنور أحمد (١٤١٠)، الإحصاء التطبيقي، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، الرياض.

خضر، عبدالفتاح (١٤١٥)، الجريمة: احكامها العامة في الاتجاهات المعاصرة والفقه الإسلامي، مطابع معهد الإدارة العامة، الرياض.

كنجو، أنيس إسماعيل (١٤١٣)، الإحصاء والاحتمال، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، الرياض.

الطياش، فهد (١٤١٤)، تعلم الجريمة من التلفزيون بين مرتكبيها من افراد العمالة الآسيوية بالمملكة، عرض رسالة الجامعة ١٤/ ١١/ ١٤١٤هـ.

نجم، محمد صبحي (١٩٩١)، الوجيز في علم الإجرام والعقاب، الطبعة الثانية، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

ثانياً : المراجع الأجنبية

Bernson,M.,Levine, D.and Goldstein, M.(1983). Intermediate Statistical Methods and Applications. Prentice-Hall.

Binder,A.and Geis, G.(1983). Methods of Research in Criminology and Criminal Justice. McGraw-Hill.

Bowerman,B.and O'Connell,R (1990).Linear Statistical Models PWS-Kent Pub.Co.Boston.

Miller, R.B.(1988). Minitab, Handbook for Business and Economics. PWS-Kent Pub.Co.Boston.

Milton, J.S.,Corbert,J.J. and Mcteer, P.M.(1986) Introduction to Statistics. D.C.Heath and Co. Lexington.

Norusis, Murija J.(1990). Spss/Pct for the IBM PC XT AT. SPSS Inc. Chicago, IL.

Reid, S.T.(1979). Crime and Criminoglogy, Second Edition, Holt, Rinehart and Winston, New York.

SPss Inc.(1986). SPSS User Guide. McGraw-Hill, New York.

SAS/STAT.(1990). User's Guide. Version 6, Fourth Edition Vol.2,SAS Institute Inc. Cary,NC.

الأساليب المستخدمة في التحليل الإحصائي وأهميتها والحزم الإحصائية المستخدمة في استخراجها

رائد شرطة/ حسين عبدالمجيد حسين

الأساليب المستخدمة في التحليل الإحصائي وأهميتها والحزم الإحصائية المستخدمة في استخراجها

تمهيـــــد

يعتبر موضوع الإحصاء والتنمية الاجتماعية والاقتصادية أحد أهم الأمور الجديرة بالاهتمام وذلك من خلال الدور الكبير والمتعاظم للبيانات الإحصائية، والتي تمكن من رسم السياسات العامة ووضع الخطط والترتيبات اللازمة لمعالجة معوقات مسيرة المجتمع.

لقد بات من المؤكد أنه لا يمكن للسلطات العامة في أي دولة أن تتخذ قراراً سليماً دون الاعتماد على قاعدة من البيانات الإحصائية المتعلقة بالقرار، ولقد أصبح لزاماً على أي دولة في عصرنا الحديث وهي تسعى للارتقاء بمجتمعاتها اجتماعياً أو اقتصادياً أن تعتمد خططاً وبرامج مبنية على قاعدة من الإحصائيات والبيانات الدقيقة.

ولا أدل على ذلك ما نلاحظه اليوم في الدول المتقدمة من حولنا وتلك الدول النامية من اهتمام كبير بالبيانات الإحصائية واعتبارها أحد اركان الدولة الحديثة وأهم وسائلها في وضع البرامج في كافة المجالات.

ولما كانت الحاجة ملحة بالنسبة لنا في مجال الإحصاء الجنائي في الحصول على قدر كبير من المعلومات والبيانات عن الجريمة واتجاهاتها باعتبار أن الجريمة ظاهرة اجتماعية سلبية تهدد استقرار المجتمعات البشرية لا بد لنا من وسائل علمية نعتمد عليها في توفير البيانات اللازمة عن خصائص الظاهرة الإجرامية عبر حزم إحصائية تضم حصيلة المعلومات لدى كافة

أجهزة العدالة الجنائية من شرطة وقضاء وسجون لنتمكن من خلالها تشخيص الظاهرة الإجرامية وسماتها وحجمها ونوعها وزمانها ومكانها وأساليبها وردود افعالها والعلاقة بين الجريمة والمجرم وربطها بالمتغيرات الاجتماعية والثقافية والبيئية وغيرها من المؤثرات.

إن الضرورة التي تفرض الاهتمام بالإحصاء الجنائي تنبع من كونها الوسيلة العلمية الوحيدة وذات الفائدة العظيمة وتتلخص في الآتي:

١ ـ الاعتماد على البيانات الصحيحة في دراسة حالة الأمن عموماً ووضع الخطط والسياسات لمنع الجريمة ومكافحتها.

٢ ـ التعرف على سمات وخصائص مرتكبي الجرائم.

٣ ـ التوصل من خلاله إلى عوامل الجريمة وارتباطها بالنتائج.

٤ ـ معرفة حجم الإجرام الحقيقي من خلال البلاغات عن الجريمة وتوزيعها الجغرافي.

٥ ـ مساعدة أجهزة التشريع في التعرف على حجم الإجرام لسن القوانين والتشريعات اللازمة لمعالجة الوضع.

٦ ـ تبين الإحصاءات حجم العمل ومدى كفاءة مؤسسات العدالة الجنائية ومردود جهودها في تنفيذ القانون وردع المجرمين واصلاحهم ورعايتهم لاحقاً.

٧ ـ الإحصاءات وسيلة لإعلام الجمهور والرأي العام عن الجريمة واتجاهاتها في المجتمع وتبصيره عن الظواهر للمساعدة في تخفيف ويلات الجريمة واتخاذ التحوطات الذاتية لدرئها.

مصادر الإحصاءات الجنائية :

إحصاءات الشرطة:

لا شك انه وبالرغم من الأهمية القصوى لإحصاءات العدالة الجنائية بصورة عامة تبرز أهمية إحصاءات الشرطة باعتبارها أولى مصادر الإحصاء الجنائي لكون جهاز الشرطة هو الواجهة الأولى حيث تبدأ الإجراءات أولاً في أقسامها ونقاطها بصورة يومية توضح حركة الجريمة ومن ثم تحديد ابعادها وكثافتها بشكل يعكس حقيقة الموقف بتبيان عددية الجرائم وأنواعها ومراحل التصرف فيها وحركة المتهمين تبعاً لذلك .

أما المصدر الثاني للإحصاءات الجنائية هو :

إحصاءات القضاء :

وتشمل إحصاءات النيابة وقضاة التحقيق والمحاكم الجنائية المختلفة وتوضح هذه البيانات حجم الدعاوى ومرتكبيها والمحاكمات والقرارات بأنواعها بصورة توضح حجم العمل القضائي مقارنة بحجم الجريمة .

المصدر الثالث للإحصاءات الجنائية هو :

إحصاءات المؤسسات العقابية والاصلاح :

وتشمل إحصاءات المحكوم عليهم بالسجن ومددها وأنواع جرائمها وحركة النزلاء دخولاً وخروجاً وتصنيف النزلاء وأوضاع السجون وبرامج التأهيل والتدريب وخلافه .

الهدف من هذا التمهيد هو إعطاء صورة عامة مختصرة ونتناول فيما

يلي عدداً من المطالب بغرض التركيز على جوانب محددة من موضوع هذه الورقة .

المطلب الأول : الملامح الرئيسية لواقع العمل الإحصائي الجنائي العربي من خلال تجربة السودان:

معظم الإحصاءات الجنائية في الوطن العربي حالياً تعتمد على بيانات كمية لحجم الجريمة وتوزيعها وتصنيف أنواعها ومراحلها ، وكيفية التصرف فيها وهي بيانات عامة يستعان بها في معرفة حجم الجريمة كماً ونوعاً بحيث تمكن من وضع الحلول للكثافة الإجرامية واتخاذ التدابير على ضوء تلك المعطيات من توزيع لقوات الشرطة أو اعمال النصوص القانونية لمنع الجريمة وتغفل الإحصاءات البيانات العلمية الدقيقة مثل رصد الجناة في كل جريمة وتحديد اعمارهم وبيان الحالة الاجتماعية ودوافع الجريمة وأدواتها وبيانات عن الضحايا تفصيلاً . ولعل هذه السمات تنطبق على معظم الإحصاءات العربية ونأخذ الإحصاء السوداني كنموذج لواقع الحال ، رغم الجهود المبذولة في التحديث والتطوير .

وللوقوف على التجربة السودانية في مجال الإحصاء الجنائي نشير إلى أن المراجع الأساسية للجريمة وحجمها واتجاهاتها تعتمد على إحصاءات الشرطة وهي تشمل فيما تشمل جنائياً من إحصاءات القضاء لهذا فهي ما زالت تمثل المصدر الأساسي للإحصاءات الجنائية على نطاق القطر ، وهي منظمة ومتسلسلة بدءاً بالمصادر الأساسية لقاعدة الإحصاء الجنائي وحتى المقر المركزي للإحصاء الجنائي بالقطر ونوضح سمات النظام الإحصائي الجنائي في السودان .

السودان قطر مقسم إلى ستة وعشرين ولاية حسب مقتضيات تطبيق الحكم الفيدرالي الجديد بسبب كبر حجم المساحة الجغرافية والمتغيرات السياسية الجارية في البلاد، وتضم كل ولاية عدداً من المحافظات وعلى رأس كل ولاية ومحافظة مدير شرطة وتضم كل محافظة عدداً من أقسام الشرطة ونقاطها وهي الوحدات الأساسية والقاعدية لمصادر البيانات الإحصائية وتندرج هذه البيانات والإحصاءات صعوداً حتى المقر المركزي للإحصاء الجنائي بالقطر.

والنظام الإحصائي بالنقاط يتم عبر استمارات ونماذج محددة وهي تشمل في مجملها مواد التقرير الإحصائي الجنائي.

مصادر الإحصاء الجنائي في الوحدة الأساسية بنقاط الشرطة هي سجلات الشرطة في كل نقطة وقسم وتشمل:

١ ـ سجلات البلاغات اليومية.

٢ ـ سجل المقبوض عليهم يومياً.

٣ـ سجل المحاكم بكل قسم «الراجعة اليومية».

التقسيم النوعي للرصد يتم وفق التبويب التالي:

أ ـ الجرائم الواقعة ضد النفس والجسم.

ب ـ الجرائم الواقعة ضد المال وبين قيمة الأموال المسروقة والمسترده.

ج ـ الجرائم الأخرى تحت القانون الجنائي وهي تشمل الجرائم الموجهة ضد الدولة والجرائم الخاصة بالآداب العامة والطمأنينة.

د ـ الجرائم الواقعة تحت القوانين الأخرى وهي القوانين المكملة للقانون

الجنائي مثل قانون مكافحة المخدرات، مكافحة التهريب، حيازة الأسلحة بطريقة غير مشروعة، وقانون الجوازات . . . الخ .

هـ- الحوادث والمخالفات المتعلقة بالمرور مثل حوادث تسبيب الموت والأذى ومخالفات نظم تراخيص المركبات ورخص قيادة السيارات .

هذه الاستمارات تشمل بالإضافة للبلاغات المدونة تلك المعلقة من الشهور أو السنوات السابقة وبيان كيفية التصرف في كل قضية بواسطة المحاكم ونوعية القرارات القضائية والقضايا التي أحيلت للمحاكم ولم يتم البت فيها وتلك التي تتواصل التحريات فيها وتلك التي قفلت لعدم اكتشافها والتي حفظت في المراحل المبكرة لتحريك الدعوى .

تشمل إحصاءاتنا الجنائية بيانات عن الاشخاص المقبوض عليهم في كافة الجرائم الجنائية وتقسيمهم بالفئات العمرية اجمالاً . كما تشمل أيضاً بيانات عن جرائم المخدرات وتشمل البلاغات وعدد المتهمين فيها وكميات المخدرات المضبوطة وأنواعها، ويعتبر هذا النظام هو المعتمد في كافة الإحصاءات الشهرية والسنوية .

بالإضافة للبيانات الإحصائية التي يتم الحصول عليها وإفراغها في الجداول المخصصة لكل نوع من الإحصاءات شهرياً كانت أم سنوياً تخضع حصيلة البيانات إلى تحليل واقعي من خلال مقارنات ومن ثم ربط الظاهرة الإجرامية بحركة المجتمع وعادته وتقاليده بصورة تمكن من فك رموز الأرقام الإحصائية لتسهيل مهمة الباحثين والدارسين باعتبار أن ما أمكن الحصول عليه هو من مصادر وثيقة الصلة بالجريمة وعالمها وهي افضل ما يمكن الحصول عليه في هذا الجانب رغم المآخذ العديدة عليه .

ومما يجدر ذكره انه بالرغم من استقرار النظام الإحصائي بالسودان

بحالته الراهنة إلا أن هناك بعض المعوقات التي تحول دون انطلاقه لآفاق أرحب ونوجزها في الآتي :

١ ـ اتساع الرقعة الجغرافية للقطر وانتشار أقسام ونقاط الشرطة في مساحات واسعة الأمر الذي يصعب مهمة جمع المعلومات الإحصائية في مواعيدها المناسبة .

٢ ـ قلة دورات التدريب للعاملين في الحقل الإحصائي وعدم استقرار اولئك الذين نالوا تدريباً في مواقعهم بسبب ضغوط الحاجات الأمنية في مواقع أخرى .

٣ ـ الصعوبات التي تواجه خطط التدريب من النواحي المالية والإدارية .

٤ ـ قلة وسائل الاتصال الحديثة بين الأقسام والنقاط ورئاسات الوحدات حيث تنتشر هذه القواعد في مساحات شاسعة وبعيدة .

المطلب الثاني : الأصول العلمية للتخطيط الإحصائي

أولاً : الإحصاءات الجنائية شأنها شأن الإحصاءات الأخرى لها شروط يجب توافرها نذكرها اولاً ثم نوضح طرقها وأساليبها وهي :

١ ـ اتباع المنهج العلمي في تحديد أساليب الإحصاء بحيث تتيح للدارس أو جهات الاختصاص تلبية حاجاتهم لوضع الحلول الكفيلة للوقاية من الجريمة ومكافحتها .

٢ ـ توحيد التعاريف والمسميات لتساعد في إجراء المقارنات .

٣ ـ توحيد طريقة رصد البيانات وتفريغها في الاستمارات والجداول المخصصة .

٤ ـ توسيع نطاق التبويب والتصنيف بالصورة التي تساعد على الدراسة والوصول إلى النتائج .

٥ ـ تغطية الإحصاءات الجنائية لفترات زمنية طويلة لإتاحة المجال للمقارنة المعقولة وتحديد النسب والمعدلات .

٦ ـ استثمار البيانات الإحصائية والاستفادة منها في تحديد مؤثرات الجريمة لفائدة واضعي الخطط للوقاية من الجريمة .

ثانياً : الطرق الإحصائية لدراسة الجريمة : هناك طريقتان هما :

١ ـ طريقة إحصاء الجريمة : تعني دراسة الجريمة دراسة كمية بتجميع بياناتها العددية وتصنيفها وتوضيح العلاقة بين حجمها والمتغيرات الفردية والاجتماعية والطبيعية وتحديد العلاقة بين الأحكام الصادرة ضد الجناة وبيانات الذين تم القبض عليهم وتصنيفهم بغرض الوصول إلى تحاليل وافتراضات مبنية على بيانات الفئات العمرية مثلاً .

٢ ـ طريقة إحصاء خصائص المجرمين : وتهتم بجمع البيانات عن مرتكبي الجرائم ، برصد بيانات ومعلومات كاملة عن سماتهم وخصائصهم وظروفهم وحالاتهم الاجتماعية لتحديد درجة الميل النفسي للجريمة مثلاً وسط أي فئة من المجتمع وفي أي الاعمار وأي الجرائم هي إرتياداً لكل فئة ولماذا؟ .

هذه الأصول مهمة جداً ويجب أن تراعى كضوابط تجعل من العمل الإحصائي كاملاً ومفيداً لتأتي النتائج المرتبة عليها متسمة بالعملية إلى حد ما .

المطلب الثالث: الإحصاء الجنائي في الوطن العربي ومعوقاته

بسبب التباين الواضح في أساليب رصد الدول العربية للجريمة والتفاوت في قدرة وكفاءة أجهزة الإحصاء الجنائي فيها وانعدام اسلوب مشترك متفق عليه واختلاف القوانين ومسميات الجريمة لم يكن في الإمكان الاتفاق على أسس أو معايير محددة للبيانات والإحصاءات الواجب توافرها. الأمر الذي أدى إلى سعي المكتب العربي لمكافحة الجريمة لابتكار ثلاثة استمارات تتعلق بالإحصاء في مجال الشرطة والقضاء والأجهزة العقابية تشتمل على بيانات محددة وتكاد تكون موجودة في أغلب إحصاءات الدول العربية كخطوة أولى للتغلب على اختلاف القوانين ومسميات الجرائم والحصول على أدنى قدر من المعلومات عن الجريمة واتجاهاتها في الوطن العربي.

معوقات توحيد الإحصاء الجنائي العربي:

إن الاهتمام المتزايد بإيجاد أنظمة عربية موحدة للإحصاء الجنائي مرده الشعور العام المتنامي لدى الأجهزة المعنية بمكافحة الجريمة على كافة مستوياتها في الوطن العربي بخطورة تدني الأساليب الإحصائية وعدم مواكبتها للمتغيرات وعدم تلبيتها لحاجات البحث والدراسة، وأن جهود المكتب العربي لم تأت بالنتائج المرجوة لأن الاستجابة الجماعية لم تكن بقدر الآمال.

لقد كانت أهم المهام لهذا المكتب هي خدمة الأمة في مشروعها الطموح للارتقاء بالنظم الإحصائية في الوطن العربي قبل حوالي الثلاثة عقود من الزمان. وقد تسبب تراخي النتائج المرجوة في العودة إلى نقطة البداية، وهي

اعتماد الدول على جهودها الفردية وستبقى أجهزة العدالة الجنائية في كثير من الدول ثابتة في مواقعها القديمة المتأخرة أو عاجزة حتى عن الوقوف على حصر وإحصاء انشطتها ونتائج جهودها . في الوقت الذي تتطور فيه الجريمة وتشهد قفزات هائلة دون مواكبة الأجهزة لها .

أسباب تخلف النظم الإحصائية:

ـ إن طبيعة تكوين أجهزة العدالة الجنائية تختلف من بلد إلى آخر وكذلك نظمها الإدارية كما تختلف مهام معظم الأجهزة .

ـ عدم وجود نظام مركزي موحد لإحصاءات أجهزة العدالة كافة .

ـ عدم مواكبة الاستمارات المستخدمة وعدم استيفاءها إلا للنذر اليسير .

ـ ثبات أساليب الرصد وثبات نوعية البيانات دون أي تعديلات جوهرية تنتقل بها إلى الافضل أو الشمول .

ـ عدم الوعى الكافي بأهمية الإحصاءات الجنائية واعتقاد الكثيرين بأن الإحصاءات مجرد ارقام وتعداد ولا فائدة منها وأنه لا مجال للتطوير والتحديث فيها وأن الإحصاءات يستفاد منه في البلدان المتقدمة دون غيرها بينما العكس هو الصحيح .

ـ اعتماد التقارير الإحصائية على بيانات عددية ثابتة ولا تنفك عن النظم التقليدية المتوارثة وعدم الإضافة أو التحديث لسنوات عديدة وعدم الجرأة من احداث النقلة المطلوبة التي غالباً ما تكون لأسباب مالية .

ـ السجلات والدفاتر القاعدية لم تصمم اصلاً لتواكب متطلبات الإحصاء وانما صممت لاغراض تفي بحاجات ضيئلة ومعلومات مبسطة للغاية .

الحلول والتوصيات

- التأمين على دور المكتب العربي لمكافحة الجريمة في مجال الإحصاء الجنائي للجهود المقدرة التي قامت بها لارساء قاعدة في سبيل توحيد الإحصاءات العربية . لأنه إذا استمر الأمر على هذا الحال الذي نراه من التباين وشح المعلومات الجنائية فإن تلك الجهود عبر الثلاثة عقود الأخيرة ستتعثر ويستمر غياب الأسس المنهجية وحتى يتمكن المكتب من السير قدماً في اتجاه تحقيق اهدافه يجب اتباع الآتي :
- الاستمرار في اعتماد الاستمارات التي صدرت على أن تقوم الدول العربية باتخاذ التدابير اللازمة لابتكار استمارات محلية تمكن من استيعاب كافة البيانات المطلوبة فيها على قلتها .
- ابتكار استمارات جديدة عن الجناة في الجرائم والضحايا تهدف إلى الحصول على مزيد من المعلومات عن الجريمة والمجرمين وحث الدول العربية على اتخاذ كافة التدابير المحلية لاستيفائها وذلك لاهميتها على الرغم من الصعوبات التي ستواجه أجهزة الإحصاء في تعديل الأسس القاعدية لمصادر الإحصاء في القواعد الأولية لجمع البيانات .
- حث الدول على ضرورة الالتزام بتعبئة الاستمارات المعتمدة في مواعيدها ودون ابطاء .
- اعتماد خطة لتدريب العاملين في مجال الإحصاء الجنائي في فترات متقاربة يمكن للمكتب من خلالها أن تضمن وجود كوادر مؤهلة تعي بما هو مطلوب منها فضلاً عن تمكين الدارسين من معرفة المستجدات والتطوير في مجال الإحصاء الجنائي .
- تكثيف مثل هذه الندوات الخاصة باعتبارها من الوسائل العلمية والعملية

في مراجعة الاداء وابتكار وسائل حديثة تواكب المتغيرات والمستجدات في عالم الجريمة ولا شك أن مثل هذه الندوات من شأنها أن تنمي الاحساس بأهمية الجانب الإحصائي وبالتالي تتيح الفرصة بصورة أكبر لتلاقح الأفكار والآراء والخروج بنتائج ايجابية تعطي دفعة قوية للعمل في هذا الجانب .

- حث الوحدات المركزية في الدول العربية على ضرورة مواكبة التطورات والمتغيرات في المجال الإحصائي وإعطاء استمارات المكتب العربي اهتماماً أكبر .
- خلق نوع من العلاقات بين أجهزة الإحصاء المركزية في الدول العربية والمكتب العربي لمكافحة الجريمة لتكون عمليات تبادل الآراء والمقترحات مستمرة وأن لا تقتصر الصلة على ملء الاستمارات سنوياً فقط .
- توحيد مسميات الجرائم في الاستمارات لتسهيل تفريغ البيانات .
- الاهتمام بجرائم النساء والاحداث «القصر» وابتكار استمارات خاصة بهم تفي بمتطلبات الدراسة لتشمل الجناة والضحايا .
- الاستفادة من التقنيات الحديثة في حفظ وتصنيف الإحصاءات الجنائية .

باعتبار أن من أهم الموضوعات التي ترتبط بمستقبل جمع المعلومات وحفظها هو الاعتماد المتزايد على الكمبيوتر . ونرى أن هناك فارقاً كبيراً بين الدول التي تستخدمه في هذا المجال وتلك التي لا تستخدمه . والملاحظ أن الأمر ما زال في بدايته بالنسبة للذين يستخدمونه خاصة وانها ادخلت دون الاستعداد الكافي لها من الناحية العملية لذا فإن الفائدة المرجوة لم تكن بقدر الطموحات وخلفت بعض المشاكل في النظام الإحصائي . فالأمر يتطلب مزيداً من التدريب بواسطة المختصين في هذا المجال .

المراجـــع

- النشرات الإحصائية العربية السنوية للمكتب العربي لمكافحة الجريمة، بغداد.
- كتاب استخدامات الإحصاء الجنائي في ميادين مكافحة الجريمة، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض.

تنميط الجريمة في الدول المختلفة واقتراح تنميط عربي موحد للجريمة

د. ذياب موسى البداينة

تنميط الجريمة في الدول المختلفة واقتراح تنميط عربي موحد للجريمة

الملخـــص

يمثل السلوك الإجرامي تجمعاً متنوعاً من الأفعال والفاعلين. وعلى الرغم من مشكلات تنميط الجريمة في العالم عامة، وفي المجتمع العربي خاصة والمتمثلة في عدم وجود تنميط عربي مشترك، وعدم وجود تنظيم للبيانات الجنائية أو تعريف محدد للجرائم والمجرمين، وعدم الاتساق في المسميات للسلوك الإجرامي، إلا أن وجود تنميط عام ومشترك مفيد في العديد من المجالات والتي أهمها البحث العلمي، والتطوير النظري، والإحصاء الجنائي، واتخاذ القرارات وصنعها، ورصد التغيرات الاجتماعية وخاصة في مجال النظام الأخلاقي الاجتماعي العام، والمقارنات الوطنية والعربية والدولية.

تأتي هذه الدراسة لتناقش أهمية ومشكلات تنميط الجريمة على المستويين العالمي والعربي. وتقديم أنموذج عربي مقترح لذلك يستند على خبرات المجتمعات الأخرى ويأخذ الخصوصية العربية الثقافية بالحسبان.

المقدمـــــة

إن لمكافحة الجريمة وضبطها ومعالجتها كلفة اقتصادية واجتماعية عالية، بالإضافة إلى ظهور أنماط جديدة منها وتهديدها لأمن المواطن وخوفه منها، مما جعل البحث عن اساليب جديدة وفعالة في التعامل معها أمراً ملحاً. ويشير تقرير الأمم المتحدة لعام ١٩٩٠ إلى أن هناك زيادة عامة في معدل

الجريمة في دول العالم ستزداد صورتها سوءاً في المستقبل، حيث تشير التنبؤات إلى أن معدل الجريمة في دول العالم سيزيد بشكل كبير حتى مع افتراض أن معدل نمو السكان في العالم لن يتغير جذرياً، وقد يصبح معدل الجريمة في نهاية القرن الحالي ضعف ما كان عليه في عام ١٩٧٥م (موثق في أحمد، ١٩٩١، ص١١). ومن المتوقع زيادة حجم الجريمة وانتشار أنماط جديدة منها في المجتمع العربي بفعل عوامل النقل التقني، والتغير الاجتماعي على مستوى النسق العام، والانتشار الثقافي بفعل التقدم في وسائل الاتصال «مثل البث الفضائي، والانترنت» (البداينة، ١٩٩٧ أ).

وتشكل زيادة معدلات الجريمة والانحراف والإدمان على المخدرات في العالم عامة وفي المجتمع العربي خاصة دافعاً لتكثيف الجهود العربية في مكافحتها والحد منها. ويتطلب تنفيذ البرامج الوقائية والإصلاحية توافر معلومات موثوقة وصادقة ومتجانسة عن الدول العربية مكان الاهتمام. وتمثل الجريمة عاملاً معيقاً لتطور المجتمع ولأمنه الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، وتحدياً لمتخذي القرار والباحثين الاجتماعيين. تتمركز أهمية البيانات الرسمية في انها تشكل الركيزة المهمة في تنفيذ البحوث الاجتماعية المبنية على الحالة الواقعية للجريمة في المجتمع ومعرفة حجم التعديات على النظام الأخلاقي الاجتماعي، وهي مهمة كذلك في تكوين وصنع أي قرار بخصوص مشكلة الجريمة والانحراف في المجتمع، حيث يتطلب ذلك معلومات معينة تدعم اتخاذ ذلك القرار، وتضفي عليه شرعية علمية تجعله أكثر عقلانية وأعم فائدة للمجتمع. إن الجريمة مبنية (Structured) وهذا يعني أن أنماطاً معينة من الجريمة من الممكن أن تحدث في زمن معين ومكان معين أكثر من غيرها، وعند جماعة معينة أكثر من غيرها، وتحت ظروف معينة أكثر من غيرها. إن الجريمة سلوك مرتبط ببعض خصائص المجتمع،

وبالتالي فإنها قابلة للتفسير وممكنة الضبط، إن سلوك الافراد المجرمين ليس بالضرورة مفسراً لأنماط الجريمة في مجتمع معين (Meier,1984)، فمثلاً لا يعد انتحار عبدة الشمس مؤشراً على الانتحار في المجتمع الأمريكي، وإن قتل أب أردني لأولاده بمادة السيونايد لا يفسر أنماط الانتحار في المجتمع الأردني. إن توافر بيانات حكومية موثوقة، وصادقة وشاملة ومتجانسة عن الجريمة والانحراف لتمكن الباحثين من تقديم التحليل المناسب والتوصيات العلمية الملائمة لهذه المشكلات الاجتماعية وسبل التعامل معها من خلال تأسيس البرامج وتقييمها وتطوير الحلول المناسبة بقصد التخفيف من الآثار السلبية لها. وتولي الدول الصناعية اهتماماً بالغاً في دعم البحث الاجتماعي، فقد انفقت الولايات المتحدة عام ١٩٧٦ ما يقارب ١,٢ بليون دولار على إنتاج المعرفة «المعلومات» الاجتماعية ذات الصلة بالمشكلات الاجتماعية، و٦٠٠ مليون دولار على التطبيقات العملية للبحوث الاجتماعية (٦).

مشكلة البحث

يفتقر المجتمع العربي إلى وجود بيانات موثوقة ودقيقة وصادقة وثابتة ومتجانسة في كافة المجالات عامة وفي مجال الجريمة والانحراف خاصة. ولذا فإن أية محاولة لدراسة الجريمة على مستوى المجتمع العربي لابد أن تعوق بهذه المشكلات، ويلاحظ أن البيانات الحكومية العربية في مجال الجريمة والانحراف غير دقيقة، ومبخسة وبشكل متعمد الواقع الحقيقي للجريمة والانحراف. وقد تكون هذه النزعة سمة عامة في الدول النامية في محاولة من المسؤول لإظهار الوجه الإيجابي لعمله، وإظهار استتباب الأمن في مجتمعه. ولمثل هذه الحالة خطورة بالغة في ارتفاع نسبة الجريمة وعدم

وضع الخطط والبرامج الإصلاحية المناسبة لمعالجتها، خاصة ومن مثل هذه الخطط تتطلب رصد مالي ورصد للمصادر المناسبة. ويلاحظ (انظر الملحق رقم١) أن هناك عدم اتساق في تنميط الجريمة، فكل مجتمع يستخدم أنماطاً معينة من الجريمة، يركز عليها في تقريره الإحصائي الجنائي، بالإضافة إلى ذلك فلم يشمل أي تقرير على تعريف للجرائم الواردة فيه، وهذه المشكلة ذات خطورة كبيرة في الميدان، حيث يتعامل أفراد الشرطة مع أنماط مختلفة من الجرائم دون قدرة علمية على التمييز بينها، وذلك لغياب المعيار الوصفي المكتوب لهذه الجرائم.

ويمكن استخدام نتائج البحوث المبنية على الإحصاء الرسمي لتعزيز التزام المسؤولين بقراراتهم وخفض مستوى التردد وعدم التأكد وتخفيف الانتقادات، وإضفاء الشرعية العلمية على القرارات المتخذة وتبريرها. وتساعد متخذي القرارات وراسمي السياسات من خلال توفر القاعدة المعلوماتية التي يبنى عليها اتخاذ القرار أو رسم السياسة، وتهدف الدراسة الحالية إلى بيان مشكلة تنميط الجريمة في المجتمع العربي، واقتراح أنموذج عربي موحد.

أهمية تنميط الجريمة

١ ـ الإحصاء الجنائي

تقوم المنظمات الحكومية من خلال مديريات الشرطة العربية بجمع بيانات عن المذنبين والشركاء في الجريمة والانحراف، وتبويب هذه البيانات بشكل مبسط، وعلى الرغم من بعض الانتقادات على استخدام الإحصاء

الرسمي في البحث العلمي . ويمكن استخدام البيانات الإحصائية الحكومية لتحقيق هدفين :

١ ـ تقديم معلومات لذاتها لبيان أسباب الظاهرة الإجرامية وتحديدها بالعوامل الشخصية للفاعل والمجتمع بقصد الفهم .

٢ ـ استخدام البيانات الإحصائية الحكومية في تنفيذ وبناء برامج وقائية وإصلاحية ، وتقييم لبرامج اجتماعية في مجال الجريمة والانحراف والتطبيق .

٢ ـ البحث العلمي

يشكل البحث العلمي مصدراً جاهزاً يمكن الاعتماد عليه في تنفيذ الدراسات ، وذلك لعدة أسباب :

١ ـ عدم وجود بديل في بعض الدراسات عن استخدام الإحصاء الحكومي وخاصة جرائم الانتحار .

٢ ـ الكلفة المادية العالية للدراسات المسحية ، حيث أن هذه الدراسات تتطلب كلفة مادية عالية فيما يتعلق بإعدادها أو تنفيذها أو تحليلها .

٣ ـ الوقت الزمني ، حيث يتطلب تنفيذ الدراسات المسحية وقت زمني قد يطول ، مما يؤخر تنفيذ سياسات معينة أو تطبيق برامج إصلاحية معينة ، في حين يمكن الاعتماد على المصادر الجاهزة كبديل جيد لغايات تنفيذ مثل هذه الدراسات .

٤ ـ إن البيانات المتوافرة في الإحصاء الرسمي هي بيانات حقيقية ، عن حالات قد ارتكبت جرائم وثبتت إدانتها . وهذا يصعب الحصول عليه من الدراسات الأخرى .

٥ ـ إن مجتمع السجون مجتمع متوافر للجهات الرسمية لإجراء الدراسات

المسحية عليه، وهذا ما يتم أحياناً في بعض التقارير الخاصة التي تنشرها مديريات الأمن العام.

لقد أظهرت دراسة ويس باكوفالز (١٩٨٠) أن هناك اتفاقاً بين صانعي القرار ولجان البحث العلمي والباحثين الاجتماعيين في النقاط التالية:

١ ـ البحث الاجتماعي مفيد لصانعي القرارات، وخاصة في مجال الجريمة والانحراف.

٢ ـ يجب استخدام البحث الاجتماعي كأساس لاتخاذ القرار وخاصة في مجال الجريمة والانحراف.

٣ـ إن البحث الاجتماعي لم يستخدم على نطاق واسع في القطاع الحكومي وخاصة في مجال الجريمة والانحراف وتندر تطبيق نتائجه بسبب عدم توافر الكوادر المدربة على التطبيق والتقييم في هذا المجال.

وقد خلصنا للقول أن أهم العقبات التي يواجهها البحث الاجتماعي في مجال صنع القرار هي:

١ ـ إن صانعي القرار لا يرغبون في الاعتماد على البحث الاجتماعي الذي لا يتفق مع معتقداتهم أو سياسة مؤسساتهم.

٢ ـ الطبيعة السياسية لعملية صنع القرار.

٣ـ نظام الحوافز في الجامعات والمراكز العلمية لا يشجع البحوث الموجهة للقطاع الحكومي أو الخاص.

٤ ـ الاتصال غير المناسب بين صانعي القرار والباحثين.

٥ ـ عدم قدرة صانعي القرار على تحديد احتياجاتهم.

٦ ـ عدم قدرة الموظفين الحكوميين على تقليص الفجوة في الاتصالات بين صانعي القرار والباحثين (١٣).

٣ ـ رسم السياسات الاجتماعية والجنائية

إن العلوم الاجتماعية يمكن أن تقود المجتمع إلى الممارسات (Practices) التي تجعل المجتمع سعيداً، وصحياً، وحكيماً، وآمناً. فالمجتمعات لا تستطيع أن تؤجل البحث في المشكلات الاجتماعية التي تواجهها (كالفقر، والبطالة، والجرائم، والمخدرات . . . الخ). فلابد لها من رسم السياسات الاجتماعية للتعامل معها، واجراء الدراسات الاجتماعية وتنفيذ البرامج الاجتماعية المناسبة لمواجهة هذه المشكلات. وتشكل المشكلات الاجتماعية تحديات داخلية في أي مجتمع لا تقل أهمية عن التحديات الخارجية (الحروب) التي قد يواجهها أي مجتمع (٥). ويسهم الإحصاء الحكومي الجنائي الدقيق والواقعي إلى عدم مساهمات في مجال رسم السياسات الحكومية وتصميم البرامج الاجتماعية لمكافحة الجريمة، والوقاية منها أهمها:

١ ـ التنوير، كثيراً ما يشاع في المجتمعات عن أنماط معينة من الجرائم أو عن حجمها مما يؤدي إلى إثارة الرعب والخوف لدى العامة. إن تقديم البيانات الرسمية الواقعية يساهم مساهمة كبيرة في إزالة وكشف الخرافات والتعميمات السائدة في المجتمع حول الجريمة والانحراف. فالتنوير يشمل تغير الاتجاهات التي يفكر بها صانع القرار، والمجتمع حول الجريمة. ويرى ميرتون أن التنوير يعمل في اتجاهين:

أ ـ توضيح الفرضيات التي تقوم عليها السياسات الاجتماعية في معالجة المشكلات الاجتماعية.

ب ـ تقديم البيانات اللازمة لتشكيل السياسات الاجتماعية المتعلقة بالجريمة وتكوينها، وذلك بقصد إنشاء البرامج الاجتماعية للمساعدة في تخفيف النتائج السلبية الناجمة عن الجريمة والانحراف.

٢ـ تقييم البرامج الاجتماعية الاصلاحية، والوقائية، في مجال الجريمة ويتم ذلك من خلال قياس نتائج هذه البرامج ليتمكن صانعو القرار من اتخاذ قرار ما بشأن الاستمرار بالعمل بها، أو تعديلها أو الغائها.

٣ـ إثارة الاهتمام الاجتماعي بمشكلة الجريمة والانحراف لكي يقوم المجتمع بدوره في الوقاية والمكافحة. فمعالجة مشكلة الجريمة ليست مسؤولية الحكومة وحدها.

٤ ـ صنع القرار وتنفيذ البرامج الإصلاحية

تتطلب عملية اتخاذ القرار في أغلب الأحيان تنفيذ عمل ما، قد يكون هذا العمل إنشاء برنامج اجتماعي أو إداري أو خدماتي . . . الخ. ولا يمكن إغفال الجوانب المادية والاقتصادية والاجتماعية على صعيد الكلفة أو على صعيد المردودات، حيث تشكل المدخلات المادية والاجتماعية والمعلوماتية (المعرفة الاجتماعية) أهم المدخلات في صنع واتخاذ القرار، ومن هنا تتضح أهمية صنع القرارات واتخاذها بطريقة عقلانية وعلمية بحيث يمكن تبريرها والدفاع عنها، وهذه العملية تتطلب الاستناد إلى أساس علمي في صنع القرار واتخاذه، والاساس العلمي (المعلومات الاجتماعية) الذي يشكل القاعدة التي يمكن أن يستند عليها أي قرار.

تشكل البيانات الحكومية أساساً مهماً في المعلومات، المدخل الرئيس في صناعة السياسات الاجتماعية، ولا تتوقف الأهمية على تقديم المعلومات وانما تتعداها إلى تقديم التفسيرات السببية للجرائم والانحرافات، والتعميم من العينات إلى المجتمعات وفهم التفاعل بين الأفراد ومنظماتهم (٧).

والشكل رقم (١) بين العلاقة بين البحوث التطبيقية وعمليات اتخاذ القرار، حيث تشكل المشكلة «الجريمة» اهتماماً مشتركاً لصانعي القرار

والباحثين الاجتماعية، وتتطلب رسم سياسة اجتماعية معينة بقصد اتخاذ قرار ما للتخفيف أو لحل تلك المشكلة وهذا يتطلب معلومات عن تلك المشكلة «نوعها، المجتمع المقصود . . . الخ»، ويتركز دور الباحث الاجتماعي على تقديم المعلومات وتفسيرها وتقديم توصيات علمية يمكن تنفيذها وتساهم في التخفيف من المشكلة أو حلها.

شكل (١)

العلاقة بين البحوث التطبيقية وعمليات اتخاذ القرار

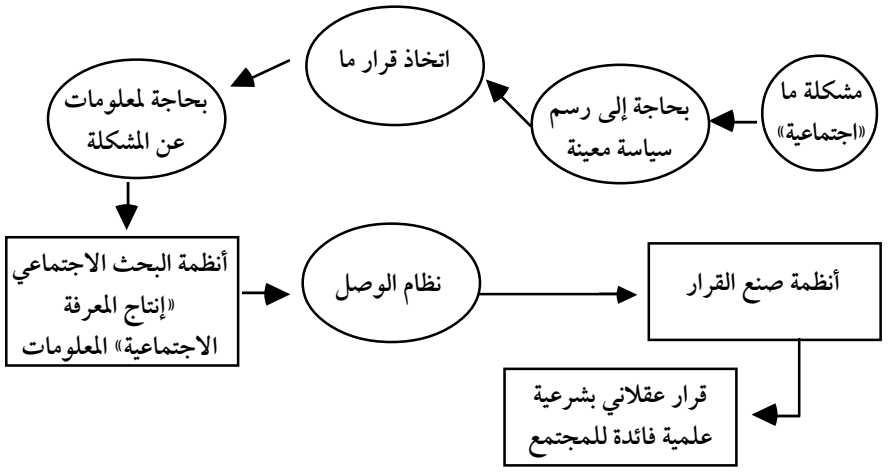

٥ ـ رصد التغير في النظام الاجتماعي العام

يمكن الاعتماد على نتائج الدراسات المبنية على الإحصاء الحكومي في رصد التغيرات في احجام الجرائم من حيث الزيادة أو النقص، ومعرفة الأنماط الجديدة منها، ومعرفة الأنماط التي لم تعد شائعة منها. ولكي تتحقق هذه الأهداف فلا بد من تنميط موحد يمكن من هذه المقارنة.

٦ ـ المقارنة الوطنية والعربية والدولية

يمكن الاعتماد على نتائج الدراسات المبنية على الإحصاء الحكومي كذلك في عقد مقارنات وطنية بين الريف والحضر أو بين المدن المختلفة داخل البلد الواحد أو بين المجتمعات العربية المختلفة مثل الشمال الافريقي مع الخليج العربي أو مع بلاد الشام، أو الدولية، حيث يختلف المجتمع العربي عن بقية المجتمعات الأخرى ثقافياً واجتماعياً، وهذا يتطلب كذلك تنميطاً موحداً يمكن من هذه المقارنات.

مشكلة تنميط الجريمة في الوطن العربي

يتكون مفهوم الجريمة (Crime) والمجرمين (Criminals) من عدد متجانس من الأفعال والفاعلين. ولا يوجد إجماع على الطريقة التي تحدد وتختصر فيها مثل هذه المفاهيم. ويعد التنميط أداة تحليل (Tupology as Analytic Device) فقد كانت هناك محاولات لتنميط الجريمة منذ الخمسينيات والستينيات انظر: (Clinard,1957.Gibbons,1965) وقد تركزت هذه المحاولات على تنميط الجريمة وتنميط المجرمين. إلا أن هذه المحاولات لم تلاق القبول العلمي والعملي. إن علماء الجريمة لا يبحثون في الجريمة ولكنهم يبحثون في أنماط الجريمة، وهم لا يدرسون المجرمين وانما يدرسون أنماط المجرمين. إن المشكلة هي عدم وجود اتفاق على هذه الأنماط، حيث يمكن تصنيف العديد من الأنماط بالاستناد إلى العديد من المعايير لتخدم العديد من الاغراض. إن الاتفاق على افضل تنميط قد تكون عملية مستحيلة، والسبب هو أن علماء الجريمة لا يتفقون على تفسيرات الجريمة بسبب النظريات المختلفة. إن أنماط الجريمة يمكن أن تصنف على أسس نفسية أو بيولوجية، وهذه تختلف عن تلك المتمركزة حول دور المجرم

(Meier 1984,). ويمكن تلخيص مشكلات التنميط العربي الحالي في التالي :

١ ـ عدم التنظيم، وخاصة ما يتعلق بالمحتويات .

٢ ـ عدم التحديد للسلوكيات الإجرامية وعدم تعريفها إجرائياً .

٣ـ عدم الاتساق للبيانات داخل البلد الواحد أو لدى المجتمع العربي كافة .

٤ ـ عدم الدقة في معلومات الجريمة، فغالباً ما تكون أقل بكثير من الواقع .

٥ ـ عدم الشمولية للأنماط الجرمية العامة منها .

٦ ـ عدم الاعتماد على مصادر أخرى كالمسوح الاجتماعية للجريمة موازية للبيانات التي تجمع بشكل رسمي من المذنبين .

٧ـ عدم وجهة واحدة منسقة لجميع الدول العربية في هذا المجال . وحتى مع وجود هذه الجهة (أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمية) إلا انها لم تقم بهذه المهمة حتى الآن .

٨ ـ عدم حوسبة بيانات الجريمة في الكثير من الدول العربية .

أنموذج تنميط الجريمة العربي Amodel for Arab Typology of Crime

التصنيف المقترح للجريمة مبني على تصنيف ماير (Meier,1984)، وتصنيف كيلنارد (Clinard,1957) لقد استخدم كلينارد تصنيف مظاهر السلوك الذي أقامه على مفهوم الأنساق السلوكية، كما حدد ثمانية أنماط لنوعية السلوك، وأربع خواص مميزة تساعد في إدراج أي حالة من الحالات الواقعة تحت نمط معين من هذه الأنماط وهذه الخواص هي :

١ ـ سيرة حياة المذنب .

٢ ـ مدى مساندة الجماعة لسلوكه ورضاها عنه .

٣ ـ مدى العلاقة بين السلوك الاجرامي وأنماط السلوك القانوني .

٤ ـ رد الفعل الاجتماعي .

أما أشكال الجريمة فهي : الجريمة السياسية، والجريمة التقليدية، والجريمة الموجهة للنظام العام، وتصنيف ريد (Reid,1991) وتصنيف (FBI) وتصنيف الـ (UCR) (Uniform Crime Reports) وهيرشي وجوتفردسون (Hirschi & Gottfredson) والذي يعتمد على خصائص السلوك الاجرامي وليس على خصائص المجرمين، وقد ذكرا أن الخصائص التي تجعل السلوكات الجرمية جاذبة للمجرمين هي : المال، والنجاح، والقبول الاجتماعي، وتجنب الألم أو البحث عن السعادة، كما واعتمد التنميط الحالي على واقع الإحصاء الجنائي في عينة من الدول العربية . ولقد أخذ في الاعتبار مساهمة هذا الانموذج في التطوير النظري لتفسير الجريمة، والبحث العلمي، وفي تنظيم المعلومات المتعلقة بالجريمة والمجرمين بشكل متجانس في المجتمع العربي .

١ ـ النمط الأول : الجرائم الخطرة (Type 1 Crimes: Serious Crime)

ويشتمل على الجرائم التي فيها خطورة وتهديد مباشر أو غير مباشر لحياة الإنسان، ومتكررة الحدوث، ويستخدم هذا التصنيف مكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي (FBI) وهذه الجرائم تقسم إلى قسمين :

أ ـ الجزء الأول : Part 1 ويشمل جرائم التعدي على الإنسان (Violant Crimes) وهي : القتل، والاغتصاب، والإيذاء البليغ والسطو المسلح .

١ ـ القتل والقتل العمد (Murder & Nonnegligent Manslaughter) والقتل (Homicide) اعتداء الفرد على غيره اعتداء غير مشروع

قانونياً يؤدي بحياته، وقد يكون بقصد أو عمد أو غير عمد أو بإهمال (Negligent Manlaugher) أو خطأ. ويشمل تعريف (USR) القتل والقتل العمد ويعرف الجريمة هنا على أنها القتل بقصد ونية لشخص ما من قبل شخص آخر، ولا يشمل هذا التعريف على جميع أنواع القتل العمد مثل الانتحار أو مقتل شرطي أثناء تأدية الواجب، أو سلوك طفل قد يؤدي إلى مقتل فرد آخر، حيث لا يُعد مسؤولاً جنائياً. أو القتل التطوعي (Voluntary Manslaughter) وهذا القتل يعني القتل العمد حيث أن القاتل وفي ذروة الانفعال العاطفي الذي أثار الضحية أو الموقف، ومن أنواع القتل المتكرر «المتسلسل» (Serial Murder) ومن الصفات المشتركة للمجرمين في هذا النوع هو وجود مشكلات جنسية، والتعذيب، حيث شملت العديد من الحالات الممارسة الجنسية بين الفاعل والضحية. ومن الأمثلة على هذه الجرائم جرائم جون وين جاسي الذي أدين في عام ١٩٨٠م والذي قتل ٣٣ صبياً وشاباً حيث كان قد مارس الجنس «اللواط» معهم قبل أن يذبحهم بقطع الرقبة (Strangled). أما هنري لي لوكاس (Henry Lee Lucas) والذي اعترف بقتل (١٦٥) أنثى منذ كان عمره ١٣ سنة، قال أن السبب هو الجنس.

٢ـ الاغتصاب (Forcible rape) الممارسة الجنسية غير القانونية باستخدام القوة ورغماً عن إرادة الانثى وقد يشمل الإيذاء بالقوة أو التهديد باستخدامها.

٣ـ الإيذاء البليغ Aggravated assult ويعرف الإيذاء البليغ بأنه إلحاق

الأذى الجسدي الشديد غير القانوني، والتعدي أو التهديد غير القانوني أو محاولة الحاق الأذى الجسدي أو الوفاة باستخدام أسلحة قاتلة من قبل فرد على فرد آخر بهدف إصابة جسيمة بلبيغة أو شديدة. ويشمل هذا النوع استخدام السلاح ومحاولة الإيذاء البليغ، اما الإيذاء عامة فيعني أفعال التعدي التي تقع على الإنسان وتنتج إيذاء غير مشروع. والإيذاء البسيط Simple assult فيعرف بانه الحاق الأذى القصدي وغير القانوني وبدون استخدام سلاح، أو محاولة التهديد بالأذى الجسدي الخطير.

٤ ـ السطو المسلح Robbery هي نوع من السرقة تمتاز عن الجرائم الأقل خطورة مثل السرقة (Larceny) بين طرفين. أولاً في حالة السرقة المسلحة فإن أخذ ممتلكات الضحية من خلال استخدام القوة أو التهديد باستخدامها. ويعرف الـ FBI السطو المسلح بأنه «أخذ أو محاولة أخذ أي شيء ذو قيمة يخص أو تحت وصاية أو يرجع لشخص أو اشخاص باستخدام القوة أو بالتهديد بها أو العنف أو وضع الضحية في موقف خوف» (FBI,1988,p18 .) فالسطو المسلح ليست جريمة ضد ممتلكات وانما هي ضد ممتلكات وضد الإنسان، حيث تشمل استخدام القوة أو التهديد باستخدامها. ثانياً يمكن تصنيف السرقة المسلحة وفق درجة القوة أو استخدامها أو درجة التهديد فيها، فمثلاً السرقة باستخدام السلاح Armed robbery أكثر خطورة من السرقة بدون سلاح.

ب ـ الجزء الثاني Part 2 ويشمل جرائم التعدي على الممتلكات (Property Crimes) وهي: خرق حرمة المنازل، والسرقة، وسرقة المركبات،

وإشعال الحرائق العمد، وهذا هو تصنيف الـFBI لاخطر أربع جرائم.

١ ـ خرق حرمة المنازل Burglary يعرف القانون الإنجليزي (العموم) خرق حرمة المنازل بأنه خرق ودخول منزل شخص آخر في الليل بنية ارتكاب جناية. ويشمل هذا التعريف العديد من الثغرات خاصة ما يتعلق بالخرق والدخول. فلا يعد الدخول للمنزل من بابه بدون موافقة صاحبه خرقاً لحرمة المنازل، وكذلك الدخول من باب مفتوح من وجهة نظر التعريف الانجليزي. وكذلك اصطحاب أداة حادة لدخول المنزل لا تعد جريمة خرق إلا إذا استخدمت الأداة في ارتكاب الجريمة. أو ارسال طفل أو معاق لعمل ذلك. ودخول المنزل المهجور أو غير المنتهي بناؤه لا يعد خرق حرمة منازل. ويجب أن يكون الخرق ليلاً.

لقد تطورت معاني خرق حرمة المنازل حيث لا يشترط التعريف الحديث الدخول أو الخرق أو الوقت. ويعرف الـUSR خرق حرمة المنازل على انه «الدخول غير القانوني لبناء لارتكاب جريمة أو سرقة، ولا يعد استخدام القوة شرطاً لذلك، ويشمل خرق حرمة المنازل (١) الدخول بالقوة Forcible entery (٢) والدخول غير المشروع Unlawful entery (٣) محاول الدخول بالقوة Attempted forcible entery.

٢ ـ السرقة Larceny وتعرف السرقة كجريمة ترتكب عندما يقوم شخص بسوء استخدام غير قانوني لممتلكات شخص آخر من خلال أخذ تلك الممتلكات دون موافقة صاحبها. وهذه الجريمة لا تشمل الاستخدام غير القانوني للمتلكات الشخصية، من مثل إذا أرسل

صاحب العمل أحد العاملين عنده لتوصيل سيارة لعميل ما، ولم يقم الموظف بتوصيل تلك السيارة بل احتفظ بها لنفسه، فلا تعد هذه سرقة، إنما تصنف تحت النصب المالي Embazzlement وليس تحت السرقة. وقد تشمل على استخدام العنف والسرقة من الجرائم الخطرة التي تُعد جنايات (Felony) وهي أكثر خطورة من الجنح (Misdemeanor). ويعرف UCR السرقة بانها «هي الأخذ غير القانوني أو الحمل أو الاستدلال أو الذهاب لممتلكات شخصية أو بنائية لشخص آخر وتشمل جرائم النشل Shoplifting والنشل Pocket- Picking والنهب من المحلات التجارية Purse-Snatching، والسرقة من السيارات، وسرقة قطع غيار السيارات ومعداتها، وسرقة الدراجات، وسرقة العمارات. . . الخ. ولا يتم استخدام للقوة أو العنف أو الاحتيال. وهذه الجرائم لا تشمل الاحتيال المالي أو التزوير Forgery أو الشيكات بدون رصيد Worthless Checks ولا تعد سرقة السيارات من هذه الفئة.

٣ـ سرقة المركبات Motor Vehicle Theft الأخذ غير القانوني أو محاولة أخذ سيارة مملوكة لشخص آخر بنية حرمان صاحبها منها مؤقتاً أو بشكل دائم. وجرائم سرقة المركبات من الجرائم التي يتوقع أي فرد أن تحصل معه. وتختلف أسباب سرقة المركبات فمنها ما هو من أجل قيادة المتعة، وبعضها الآخر من أجل بيع قطعها ومعداتها، أو من أجل استخدامها كوسيلة نقل مؤقتة أو دائمة، أو لاستخدامها لارتكاب جريمة أخرى، أو لبيعها.

٤ ـ إشعال الحرائق العمد Arson لقد لاقى هذا النوع من الجرائم اهتماماً حديثاً، ويقوم بعض الأفراد في إضرام الحرائق لأسباب مادية

(التأمين على محطة وقود) أو الانتقام من اشخاص آخرين، أو اشخاص بحاجة لمساعدة نفسية، ويعرف الـ UCR جريمة اشعال الحرائق على انها «أي حريق عمدي أو محاولة حريق بنية أو بدون نية الخداع منزل سكني أو بناية عامة، أو سيارة، أو طائرة أو ممتلكات شخصية لاشخاص آخرين. . . الخ» استثني من هذا التعريف الحرائق المجهولة، ولقد صنف نولان (Nolan) ويارنيل (Yarnell) وانسياردي (Inciardi) موثق في (Kadish,1983) جرائم الحرائق إلى ستة أصناف وهي:

- حرائق الانتقام (الثأر) Revenge arsonists أكثر الأنواع شيوعاً، وعادة ما يقوم به أحد أفراد الأسرة أو الأصدقاء أو المعارف، وغالباً ما يكون هناك نقاش مع صاحب المكان المحروق، والذي يتم الانتقام منه، وغالباً ما يكون الفرد المنفذ للحريق تحت تأثير الكحول أو المخدرات، وهذا النوع أخطر من بقية الأنواع.
- حرائق التخريب Vandalism arsonists وعادة ما يقوم بها مراهقون للحصول على المتعة.
- حرائق إخفاء الجريمة Crime-concealment arsonists وعادة ما يقوم بها المذنبون ويشعلون النار لاخفاء جريمة ارتكبوها كالسرقة أو القتل، وغالباً ما تتم في الليل.
- حرائق تحصيل التأمين Insurance-claim arsonists ويتم إشعال الحريق لكي يتمكن مشعل الحريق من المطالبة بالتأمين وعادة ما يتم اشعال الحريق في النهار على عكس النوع السابق الذي يتم في الليل.

ـ حرائق المتعة Excitement arsonists وعادة ما يكون تنفيذها بقصد الإثارة، ويكون اشعال الحرائق في المباني المأهولة في السكان، ويتم ذلك في الليل.

ـ حرائق الهوس Pyromaniacs ويُعد هذا النوع من الحرائق من الفئات القليلة الحدوث، حيث يقوم الفرد المريض نفسياً باشعال الحرائق، وغالباً لا يكون المال أو المتعة هي اسباب هذه الجرائم وانما بسبب اندفاعات لدى هؤلاء الأفراد.

٢ ـ النمط الثاني Type II الجرائم ضد الأفراد Violent Crimes

وتشمل هذه المجموعة قائمة من الجرائم ضد الافراد ممن لا تشكل خطورة أو تكراراً كبيراً. جرائم العنف الأسري، وسوء معاملة الطفل، والتعدي على كبار السن، والضرب غير المشروع للأنثى، وجرائم الأزواج.

١ ـ العنف الأسري Domestic Violence

هناك الكثير من السلوكات التي تحدث داخل الأسرة والتي تعد بمعايير اليوم تعديات يعاقب عليها القانون. وهناك فروق ثقافية بين المجتمعات فيما يعد سلوكاً منحرفاً أو مقبولاً اجتماعياً خاصة ما يتعلق بالسلوك داخل الأسرة.

٢ ـ التعدي الأسري Domestic abuse

وهو كل فعل:

١ ـ إساءة التعدي تعني حدوث واحد أو أكثر من الأفعال التالية بين أعضاء الأسرة أو المنزل.

أ ـ التسبب في أذى جسدي خطير؛ أو

ب ـ التهديد للآخرين بحدوث أذى جسدي خطير في أي وقت.

٢ ـ اعضاء الأسرة أو المنزل تعني الأزواج أو الأزواج السابقين، أو الأبناء، أو الأطفال أو أي فرد يرتبط بالدم أو الزواج أو الافراد الذين يعيشون في المنزل نفسه، أو من يعيشون رسمياً في البيت نفسه، وهذا يشمل كبار السن والمعوقين. وهذا التعريف يشمل جميع ضحايا التعديات الأسرية وهم: الأطفال، وكبار السن، والأزواج، والأزواج السابقين، والأفراد الذين يقيمون معاً أو يرتبطون بالدم أو الزواج.

٣ ـ سوء معاملة الطفل Child abuse وتشمل التعديات على الأطفال العديد من السلوكات مثل الاهمال، أو التعدي الفيزيقي، والتعدي الجنسي، كما وتشمل سرقة الأطفال، واختطافهم، أو استخدام الأطفال في صور التعري Ponography

٤ ـ التعدي الجنسي على المحرمات Incest وهو التعدي الجنسي على الأطفال، حيث يتعاون الطفل في هذا المجال، ولا يعرف ما يجري له، ويتم تحريصهم على عدم إعلام الآخرين. تشمل هذه الحالات الممارسات الجنسية بين الأب والأبنة، أو الأم والأبن، أو الأب والأبن.

٥ ـ التعدي على كبار السن Abuse of elderly parents أو ما يسمى ملزمة كنج لير (King Lear Sundrome) من مظاهر التعديات على كبار السن، منعهم من الطعام، والتعديات الفيزيقية، وسرقة مدخراتهم.

٦ ـ الضرب غير المشروع للانثى Female battering وهي التعديات الجسدية على الأنثى، ومنها التي تعيش مع الرجل وغير متزوجة منه، أو الزوجات السابقات، أو الأزواج الذين يعيشون مع بعضهم البعض.

٧ـ الأزواج المعتدون The male batterer هناك ثلاثة عوامل مقترنة بتعدي الزوج على الزوجة وهي :

ـ الاحباط والقلق .

ـ الأدوار الجنسية أو السلوك المتعلم .

ـ الكحول .

أ ـ القلق والاحباط ويمكن أن يحدثا لعدة اسباب ، وخاصة احساس الرجل بعدم الكفاية كرجل معطاء (Provider) للأسرة وكأب أو زوج . وعدم الأمان يمكن أن ينتج من الاعتماد الكبير على الزوجة جنباً إلى جنب من خوفه أن يفقدها .

ب ـ الأدوار الجنسية أو السلوك المتعلم من خلال عمليات التنشئة الاجتماعية ، حيث يمكن أن يطور الفرد التعدي على الزوجة أو الزوجات . الذكور يتعلمون أن يكونوا عدوانيين ومسيطرين ، ويتوقعون من الإناث أن تكون نسوية ومسايرة . إن أي ظهور لرئاسة الأنثى خاصة إذا كانت موظفة ، وتملك المال يمكن أن يؤدي إلى إثارة استجابة عنف لدى الذكر .

ج ـ الكحول ، يرتبط متغير الكحول بالتعديات حيث أنه في غالب الحالات فإن الزوجين يكونان تحت تأثير الكحول .

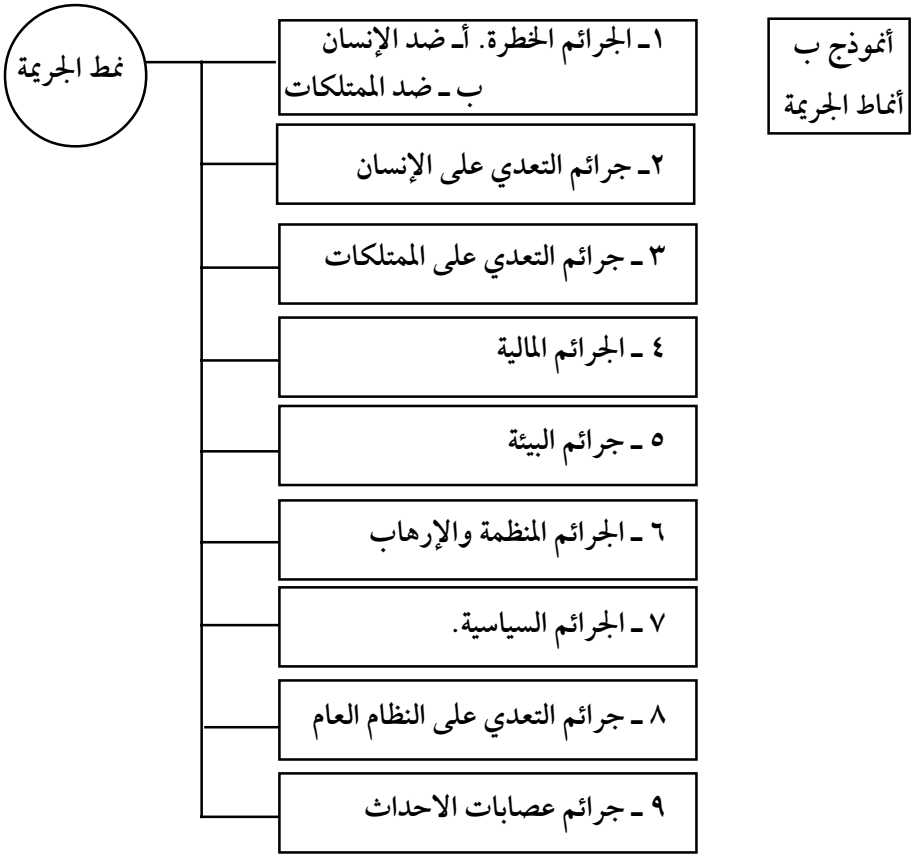

٣ ـ النمط الثالث Type III الجرائم ضد الممتلكات Property Crimes

وتشمل هذه المجموعة قائمة من الجرائم ضد الممتلكات ممن لا تشكل خطورة أو تكراراً كبيراً. وتشمل جرائم التزييف والتزوير والاتجار بالمواد المسروقة والاحتيال المالي.

١ ـ التزييف والتقليد والتزوير Forgery & Counterfciting يشمل التزوير Forgery وبنية الاحتيال مثل الشيك مما يمكن تطبيقه قانونياً، وهذا إحدى الجرائم المخلة بالثقة، ومثلها جرائم التزييف والتزوير الأخرى. ويقوم

الفاعل على تزوير الحقيقة بالقول أو الفعل أو الكتابة، ومنها جرائم تزييف العملة، وتقليد الاختام، والعلامات التجارية، ويقصد بالتزييف أو التقليد Counterfeiting نسخ أو تقليد شيء أصيل بقصد توزيع النسخ المقلدة توزيعاً غير مشروع ومن الأمثلة تزييف العملة، وهذا من أكثر أنواع التزييف انتشاراً، وكذلك تزييف اللوحات الفنية والوثائق.

٢ ـ امتلاك أو شراء أو تلقي المواد المسروقة Stolen Property: Buying Receiving and Possessing يشمل تعريف UCR شراء وأخذ وامتلاك المواد المسروقة.

٣ ـ الاتجار بالمواد المسروقة Fences فالفرد الذي يتاجر بالمواد المسروقة غالباً ما يكون محترف ومرتبط بالجريمة المنظمة.

٤ ـ الاختلاس المالي Embezzlement وهو الاستعمال غير القانوني أو سوء الاستعمال للممتلكات أو المال الذي حول إلى الفاعل بقصد الرعاية أو الوصاية أو الضبط. ويستخدم للدلالة على الاعتداء على المال العام أو الخاص بنية أو قصد التملك أو حتى بنية الاستفادة المؤقتة منه باستخدامه في غير ما هو مفروض أن يستخدم فيه.

٤ ـ النمط الرابع Type IV الجرائم المالية Business Crimes

وتسمى جرائم أصحاب الياقات البيضاء White-Collar Crime تشمل هذه المجموعة قائمة من الجرائم ضد الممتلكات، وقد تشمل على العنف، وقد يكون ضحية هذه الجرائم شخص ما أو عميل عادي. فمثلاً مخالفة تعليمات السلامة العامة قد تؤدي إلى اصابات ووفيات في مكان العمل. وجرائم أصحاب الياقات البيضاء لا تشكل خوفاً كبيراً بالنسبة لعامة الناس مثل جرائم العنف أو الجرائم ضد الأشخاص أو ضد الممتلكات، ولكنها

تشمل جرائم خيانة للثقة العامة (Public Trust). لقد قصد سذرلاند في عام ١٩٣٩م عندما افتتح اجتماع جمعية علم الاجتماع الامريكية بجرائم أصحاب الياقات البيضاء «الجرائم التي ترتكب من قبل فرد ذي منزلة اجتماعية عالية ومحترمة في مدة خدمته». ومن امثلة هذه الجرائم الاختلاس المالي، والبيع غير القانوني للكحول والمخدرات. ويستثنى من هذه الجرائم جرائم اصحاب الطبقة العليا مثل القتل أو الخيانة الزوجية أو الإثارة (Intoxication). هناك العديد من أنماط اصحاب الياقات البيضاء بعضها يرتكب من قبل الأفراد مثل الاختلاس، والبعض الآخر يرتكب من قبل جماعات مثل عمليات الفضائح المالية Conspiracy.

١ ـ الجرائم المؤسسية Corporate Crimes وهي نوع من انواع جرائم اصحاب الياقات البيضاء، وهي جريمة منظمة بعلاقات متداخلة، ومعقدة، حيث تعد المنظمة وليس المهنة هي مركز اهتمام.

٢ ـ التهرب من الضرائب Evasion of Income Taxes وتعرف على أنها أي «أي فرد يحاول بقصد بأي شكل من الأشكال التهرب من دفع الضرائب أو كسبها».

٣ ـ الرشوة Bribery وهي تقديم هدية تطوعية أو تقديم أي شيء ذي قيمة لشخص في مكانة عالية للتأثير على سلوكه إزاء ذلك الشخص.

٣ ـ الابتزاز Extortion أو Blackmail والابتزاز يعني الحصول على ممتلكات الآخرين من خلال الاستخدام الخاطئ للقوة أو التهديد باستخدامها أو الخوف أو العنف أو الفساد من خلال أخذ الرسوم من الموظف الحكومي بسبب موقعه عندما لا يكون ذلك الرسم مطلوباً.

٤ ـ النصب Fraud وهي جرائم ترجع إلى التقديم المظلل للمعرفة المستبقة

وبالنية للظروف والحقائق للآخرين بنية الحصول على المال أو أشياء ذات قيمة . وهو استيلاء على مال الآخرين بسوء قصد، واستخدام طرق احتيالية لسلب المال أو المساس بمصلحة شخص آخر . من الأمثلة فضية جيم بيكر (Jim Bakker) قائد الجماعة الدينية (People That Love) (PTL) والذي أدين بالعدي من تهم الاحتيال والنصب، وخداع الجمهور، حيث أدين في ٢٤ تهمة .

٥ ـ التآمر Conspiracy الاتفاق السري الذي يتم بين شخصين أو مجموعة من الاشخاص على القيام بفعل غير مشروع أو الاتفاق بفعل استخدام وسائل غير مشروعة لتحقيق هدف مشروع منها التآمر على أمن الدولة . وتُعد جريمة المؤامرة من جرائم أصحاب الياقات البيضاء، وهي تشمل استخدام العنف ضد الأفراد مثل الاختطاف (Kidnapping) أو التعدي على الممتلكات .

٦ ـ الاختلاس Embezzlement الاعتداء على المال العام أو الخاص بنية أو قصد التملك أو حتى بنية الاستفادة المؤقتة منه باستخدامه في غير ما هو مفروض أن يستخدم فيه .

٧ ـ سرقة الموظفين Employee theft استخدام ممتلكات الموظفين الآخرين بدون اذن مسبق منهم من قبل الفاعل .

٨ ـ الدعاية الكاذبة False advertising الوصف الخاطئ للمنتجات غير قانوني أو بيع مادة بسعر رخيص من أجل بيع مواد أخرى بسعر عال .

٩ ـ جرائم الموظفين الحكوميين Governmental official Crimes وهي جرائم يرتكبها كبار الموظفين في الدولة، من أمثلتها ما عرف بـ ABSCAM وهي جريمة مفتعلة من قبل الـ FBI تفترض أن شيوخاً من بلدان النفط العربي مهتمون بالحصول على دعم سياسي مقابل دفع مبالغ مالية،

وقد تم تسجيل المكالمات، والمقابلات، وقد رفضت هذه القضية نظراً لأنها خيالية لم تكن واقعية.

١٠ ـ جرائم الحاسب Computer Crimes وتعني الجرائم التي يكون الحاسب فيها وسيلة أو هدفاً. ففي عام ١٩٨٨ قام روبرت موريس (Robert Morris) ابن كبير العلماء في مركز الأمن الوطني الحكومي بتعطيل (٦٠٠٠) جهاز حاسب نتيجة خطأ برمجة تمت إدانته عام ١٩٩٠ وحكم بخمسة سنوات سجن ودفع غرامة ٢٥٠,٠٠٠ دولار. ومن الجرائم الاخرى جرائم سوء الأئتمان (Antitrust Violation)

٥ ـ النمط الخامس Type V جرائم البيئة Environmental Crimes

وتشمل هذه المجموعة قائمة من الجرائم ضد البيئة كتلوث البيئة أو إلقاء النفايات الضارة، أو تلويث المياه.

٦ ـ النمط السادس Type VI الجرائم المنظمة Organized Crime & Terrorism

تشمل الجرائم المنظمة وجرائم الإرهاب في خصائصها خصائص الجرائم ضد الممتلكات وجرائم التعديات. وهناك تسلسل هرمي داخل الجريمة المنظمة، وهناك استخدام للعنف لتحقيق الاهداف المرسومة، وكذلك الحال الإرهاب يستخدم العنف لتحقيق اهداف سياسية. فمثلاً لقد بيع أكثر من (١٣٠٠٠ مليون) نسخة ج من فيلم العرب (The God Father) والمؤلف عام ١٩٦٩ وحقق ١٦٦ مليون دولار. وهو فيلم يتحدث عن الجريمة المنظمة.

هناك خلط بين الجريمة المنظمة والمجرم المحترف (Professional)، وهذا ناتج عن أن المجرم المحترف هو مجرم منظم، وقد عرف ليندا سميث

(Lindesmith) الجريمة المنظمة «هي جرائم محترفة، تشمل نظام محدد من العلاقات والتزامات وميزات متبادلة».

٧ ـ النمط السابع Type VII الجرائم السياسية Political Crimes

لا يوجد اتفاق على معنى الجريمة السياسية، أو كيف تُعرف أو تدرس؟ إلا أنه يمكن فهمها من خلال تحليل وفهم الصراعات الناجمة عن المؤسسات السياسية في الظلم الاجتماعي (Social Inequalities). وتعرف الجريمة السياسية على انها أي شيء تدركه السلطة السياسية بانه مقاومة تهدد البناء المؤسسي للمصادر المختلفة والفرص. والجريمة السياسية أي شيء تراه الجماعات المسيطرة في المجتمع كمهدد لمراكزها المستفيدة (Advantaged Position) ومن الأمثلة على الجرائم السياسية التهرب (Evasion) من المتطلبات الحكومية مثل الضرائب، عدم الطاعة (Disobedience) وهو الرفض غير المصاحب بالعنف للسلوك كما تتوقع السلطة السياسية أو كما تطلب، من الأمثلة المظاهرات والاحتجاجات. ومن أنواع الجرائم السياسية الأخرى جرائم العنف (Violence) وهو أي فعل يهدد بوضوح أو يسبب بشكل مباشر التخريب الفيزيقي (Turk,1984).

٨ ـ النمط الثامن Type VIII النظام العام Public-Order Crimes

الجريمة سلوك ممنوع بالقانون ومنفذ من خلال ممثلي الدولة. فلو لم يكن هناك دولة لما كان هناك جريمة، السلطة المركزية والقانون والجريمة كلها ظواهر اجتماعية، يسعى المواطن أن يكون آمن في حياته، وممتلكاته، وفي الوقت نفسه فإن بقاء الحشد المنظم يعتمد على بقاء أعضائها وعلى العلاقات الاقتصادية المتوقعة. ويحدد القانون تبادل الحقوق والواجبات والتي لا تخلو من الصراع. إن حماية ممتلكات الافراد تعني إنكار حقوق الملكية من

الآخرين . إن حماية فرد من التعديات الفيزيقية ربما تتعارض مع ادعاء آخر بالدفاع الذاتي . وبالطبع فإن في محاولة الدولة حماية المواطن امنياً، فإنها لابد أن تحمي نفسها من محاولات التخلص منها . وتعد التعديات (Mala Probibita) والتي لا يظهر اذاها تدعى الجرائم ضد النظام العام أو النظام الأخلاقي ومن أمثلة هذه الجرائم المواد الاباحية الجنسية (Pronography)، المقامرة (Gambling)، والاجهاض (Abortion)، والمخدرات (Substance abuse) . ولقد سميت هذه الجرائم بالجرائم بلا ضحايا ((Swigert,1984 ((Crimes Without Victims

٩ ـ النمط التاسع Type IX عصابات الأحداث Gang Delinquency

وتشمل هذه المجموعة قائمة من مخالفات وجرائم الأحداث عامة .

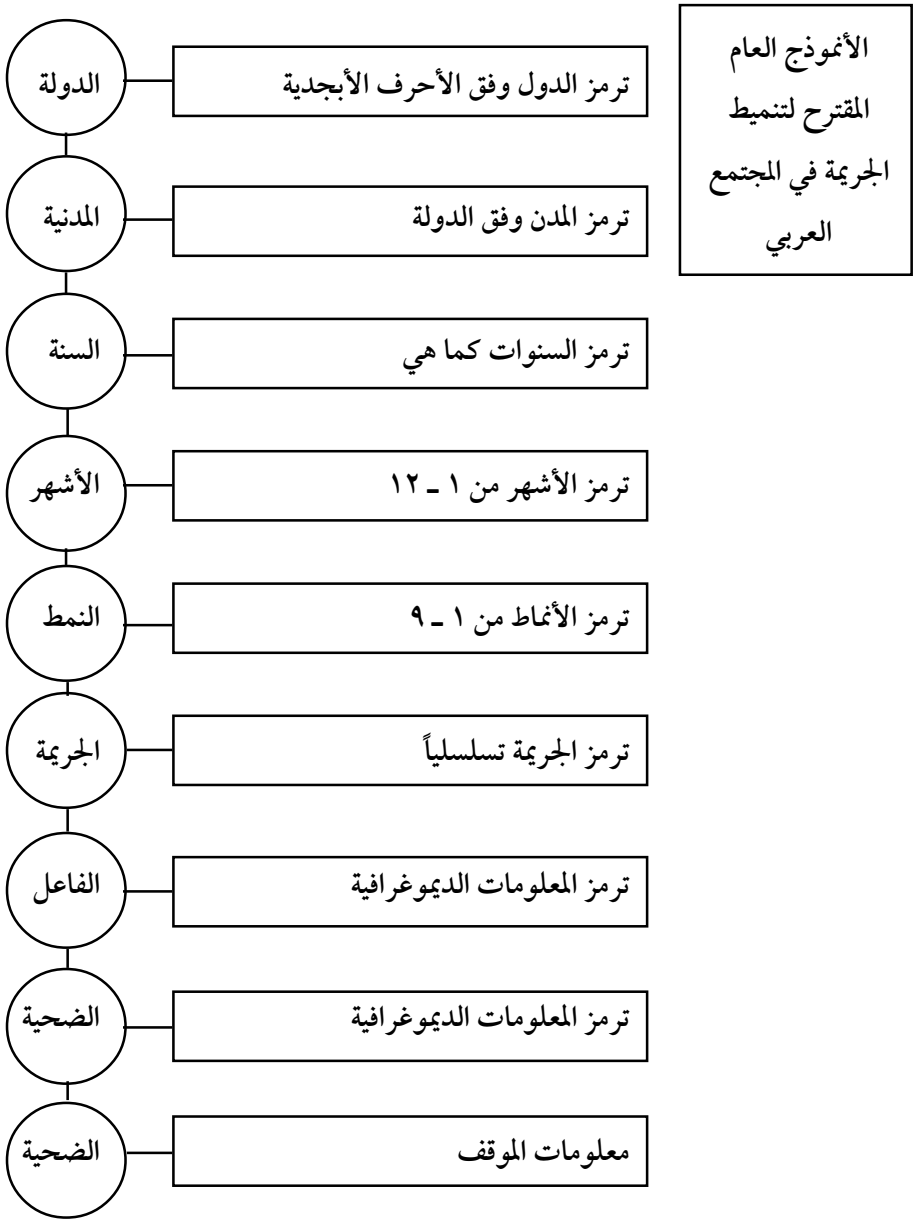
الأنموذج العام المقترح لتنميط الجريمة في المجتمع العربي
الدولة
ترمز الدول وفق الأحرف الأبجدية
المدنية
ترمز المدن وفق الدولة
السنة
ترمز السنوات كما هي
الأشهر
ترمز الأشهر من ١ ـ ١٢
النمط
ترمز الأنماط من ١ ـ ٩
الجريمة
ترمز الجريمة تسلسلياً
الفاعل
ترمز المعلومات الديموغرافية
الضحية
ترمز المعلومات الديموغرافية
الضحية
معلومات الموقف

الخلاصـــــــة

ناقشت هذه الورقة أهمية تنميط الجريمة في الوطن العربي، ومشكلات التنميط الحالي، وبين أهمية تنميط الجريمة فيما يتعلق صنع القرار ورسم السياسات الجنائية، والإحصاء الحكومي بشكل خاص. كما قدمت أنموذجاً اولياً لهذه الغاية مبنياً على (٩) أنماط بالإضافة إلى معلومات أساسية أخرى كالبلدان، والمدينة والسنة، والسيرة الذاتية للمذنب. واعتمد في تكوين هذه الأنموذج على النماذج النظرية والعملية السائدة في بعض الدول الصناعية.

إن ظهور التقنيات الحديثة في الاتصالات، وتقدمها جعلت من عملية التواصل بين الإفراد عملية سريعة وفعالة. ويمكن أن توظف هذه التقنيات في مجال عمل الشرطة لتكوين شبكة معلومات تتعلق بالجريمة على مستوى الوطن العربي، ومن الممكن أن تتحول بيئة العمل في الشرطة إلى شبكة من الاتصالات وتصبح خطوط الاتصال بين الشرطة والمجتمع الدولي والعربي والمحلي عملية فعالة في مكافحة الجريمة وتوثيقها.

أمن المعلومات الجنائية
وسبل الحماية والحفظ

د. عبدالرحمن بن عبدالعزيز الشنيفي

أمن المعلومات الجنائية وسبل الحماية والحفظ

المقدمـــــة

إن الطلب على المعلومات المعالجة قد ازداد بدرجة كبيرة بحيث وصل إلى أن الكثير من المنشآت لا يمكن أن تدير شئونها بدون تلك المعلومات، بل تصل إلى أن معظم أن لم يكن كل نشاطاتها معرضة للتوقف لو تعرض نظامها الآلي إلى التخريب أو أن معلوماتها المخزنة تعرضت للتلف من خلال الاختراقات الأمنية التي قد تعرض لها النظام.

إن كثرة هذا الطلب سيجعلها عرضة للابتزاز من قبل الكثير من الانتهازيين والخارجين عن القانون.

وبالإمكان أن ينطبق ذلك على الكثير من المعلومات الأمنية والتي من ضمنها المعلومات الجنائية. لذا فإنه من الضروري حماية هذه المعلومات من خلال العديد من الإجراءات التي ستتطرق اليها هذه المحاضرة

أهداف البحث

إن أحد أهم أهداف الحماية الأمنية للمعلومات هو ضمان استمرارية توفرها للمستفيدين من جانب والتأكد من أن هذه المعلومات لن تصل إلا للمستفيد المصرح له فقط من جانب آخر.

يهدف هذا البحث إلى معالجة بعض الجوانب المتصلة بأمن المعلومات الأمنية والتي من ضمنها المعلومات الجنائية وسبل حمايتها لذا فإن الجزء الأول سيتطرق إلى المخاطر المادية وغير المادية وسبل مواجهتها.

أما الجزء الثاني فيتناول النواحي القانونية لأمن الحاسب الآلي. الجزء الثالث فسيتطرق إلى المفاهيم الأمنية وما تحتويه من أهداف ومسئوليات الجزء الرابع فيشمل الخاتمة والتوصيات.

الجزء الأول : المخاطر المادية وغير المادية ومواجهتها

يمكننا القول أن المخاطر المادية وغير المادية تحدث بين الحين والآخر لبعض مراكز المعلومات. في هذا الجزء من المحاضرة سنتطرق إلى الكثير من هذه المخاطر والتي قد تحدث لأية مركز معلومات سواء كان ذا طابق أمني أو خلافه، بالإضافة إلى بعض الإجراءات الوقائية التي عادة ما ترعى لتفادي هذه المخاطر.

أولاً : أمن الأجهزة

إن هذه الأجهزة الآلية لا يمكن أن يحدث منها أي تصرف خطر، بل أن مصدر هذا الخطر ينبع من سوء التصرف من بعض الفنيين العاملين على هذه الأجهزة والتي منها على سبيل المثال :

١ ـ زرع أجهزة تنصت للقيام بارسال معلومات إلى الجهة المستفيدة صاحبة أجهزة التنصت هذه.

٢ ـ استخدام بعض قطع الغيار التي تحتوي على أجهزة تنصت.

٣ ـ تصميم ومن ثم تركيب أجهزة تنصت داخل اللوحات الالكترونية على شكل ذاكرة يمكن تخزين معلومات هامة جداً ومن ثم استبدالها أو نزعها عندما يتم التوصل إلى الهدف المنشود.

٤ ـ إخراج ومن ثم استغلال قطع الغيار التالفة والتي تحتوي على وسائل تخزين المعلومات بحجة إصلاحها.

٥ ـ وضع أجهزة خاصة أو هوائيات داخل غرفة الأجهزة المركزية تقوم بالتقاط وبث الاشارات الصادرة من هذه الأجهزة .

٦ ـ استخدام بعض البرامج والأجهزة الغربية والغير معروفة بحجة إجراء بعض التجارب والفحوصات الفنية .

٧ ـ جعل بعض البرامج والأجهزة تعمل بطريقة غريبة والذي بدوره يؤثر على هذه الأجهزة والبرامج وجعلها تقوم بتغيير أو تسريب المعلومات للأطراف الراغبة في الاختراق لتحقيق أهدافهم .

ولتفادي الاخطار الناجمة عن هذه التصرفات ، فإن هناك بعض الإجراءات التي يمكن اتباعها منها على سبيل المثال :

١ ـ تركيب أجهزة مراقبة تلفزيونية في جميع منشآت الحاسب الآلي مع التركيز على غرفة الأجهزة والاتصالات .

٢ ـ ضرورة تواجد كوادر وطنية نزيهة ذات معرفة تامة بالنظام في غرفة الأجهزة والاتصالات .

٣ ـ التنبيه للمشغلين والمبرمجين بضرورة الابلاغ عن أية أجهزة وبرامج غريبة في غرفة الأجهزة والاتصالات .

٤ ـ ضرورة استخدام جميع قطع الغيار الأصلية والتأكد من ذلك إدارياً وفنياً .

٥ ـ ضرورة التأكد من أن قطع الغيار التالفة سترسل إلى المصنع الأصلي وانها خالية من أية معلومات وعدم السماح باخراجها إلا في اضيق الحدود .

٦ ـ ضرورة وجود أجهزة خاصة بالكشف عن أجهزة التنصت أو الإرسال والقيام بمسح دوري لمنشآت الحاسب الآلي .

ثانياً : أمن البرامج

بالإضافة إلى ما سبق الإشارة اليه في بداية هذا الجزء، فإنه بالإمكان القول أن برامج الحاسب الآلي سواء كانت نظماً تشغيلية أو برامج تطبيقية أو قواعد المعلومات قد تكون غير خالية من الفجوات والأخطاء، بالإضافة إلى عدم قدرة الأجهزة والبرامج إلى التعرف على نوعية المستفيد وأهدافه وذلك لانها لا تملك هذه القدرة على التمييز بين أهداف المستخدمين.

هناك العديد من البرامج المتطورة جداً وذلك للقيام بالأعمال التخريبية. هذه البرامج لديها القدرة على استغلال نقاط الضعف في برامج الحاسب الآلي وأنظمته. لقد صممت هذه البرامج بطرق يصعب حتى على ذوي الاختصاص كشفها ومن ثم الغاؤها وحتى الوقاية منها ذلك أنها كتبت بواسطة أناس محترفين اوجدوا داخلها العديد من الحيل لتفادي الكشف عنها من قبل العاملين على الحاسب الآلي.

لقد طورت هذه البرامج لتتوافق مع طبيعة الأهداف التخريبية التي بنيت على أساسها. وفيما يلي بعضاً من الأضرار التي يمكن أن تحدثها هذه البرامج:

١ ـ تبديد طاقة الحاسب الآلي التخزينية.

٢ ـ ايقاف الأجهزة وأنظمتها.

٣ ـ إتلاف المعلومات المخزنة.

٤ ـ التقليل من سرعة أداء النظام.

٥ ـ إحداث ملفات غير مشروعة.

٦ ـ حرمان المستفيد من الوصول إلى النظام.

٧ ـ إرسال معلومات إلى جهات غير مصرح لها .

٨ ـ تمكين أفراد غير مصرح لهم من الدخول على النظام .

٩ ـ تغيير وخلط مكونات الملفات وبنيتها الأساسية .

هناك العديد من البرامج التخريبية والتي منها القنابل الموقوتة، حصان طروادة، الديدان، الفيروسات بأنواعها والتي لا مجال هنا للتحدث عنها بالتفصيل .

١ ـ الردع

هذا الإجراء يكفل عدم دخول أي برنامج أو برامج تخريبية أو وصول أي طرف غير مرخص له وتمكنه من استخدام النظام، وفي حالة الفشل في ذلك فإنه يجب اتخاذ الإجراءات الفنية اللازمة لتفادي وعدم تمكين هذه البرامج من أداء مهامها التخريبية وعرقلة انتشارها .

٢ ـ التحري

تتطلب هذه العملية دراسة فنية واجرائية للآثار التي قد يخلفها البرنامج التخريبي والاسلوب الذي اتبعه في وظائفه وذلك في محاولة لدراسة سلوكه ومن ثم تطوير الاسلوب الامثل للقضاء عليه ومن ثم الحماية منه في المستقبل .

٣ ـ الاحتواء

بعد اكتشاف هذه البرامج أو البرنامج التخريبي يجب عزل المعلومات غير الملوثة بالإضافة إلى عزله عزلاً تاماً ومنع انتشاره وهذا عادة يتطلب إجراء بعض التعديلات في نظام التشغيل وغيره من البرامج والتي كان يستخدمها في الانتشار . بل قد يتطلب الأمر إيقاف النظام .

٤ ـ استرجاع القدرة التشغيلية

يهدف هذا الإجراء إلى التأكد من قدرة النظام إلى العودة لطبيعته التشغيلية وذلك بعد التأكد من خلوه من البرنامج أو البرامج التخريبية .

هناك العديد من الإجراءات الوقائية التي يلزم اتباعها وذلك للوصول إلى مستوى أمني عال والتي منها :

١ ـ الاحتفاظ بنسخة رئيسية للبرامج خارج مقر الحاسب الآلي بالإضافة إلى البيانات والتي تحدث بصفة دورية أو كلما دعت الحاجة .

٢ ـ مقارنة البرامج الاحتياطية بالموجودة في النظام وذلك للتأكد من مطابقتها لبعض .

٣ ـ رصد وتسجيل جميع الأخطاء والمخالفات الأمنية التي قد تحدث والرجوع إليها عند الحاجة .

هناك أسس يجب حمايتها والتي تعتبر من المقومات المهمة جداً لأمن النظام . هذه الأسس هي كما يلي :

١ ـ السرية

تتضمن هذه الخاصية سرية المعلومات المخزنة داخل النظام إذ لا تسمح لطرف غير مصرح له بالدخول إلى الملفات والبرامج بقصد استغلالها . هذه السرية قد تشتمل على برنامج كامل أو جزء من هذا البرنامج .

٢ ـ التكامل والخصوصية

هذه الخاصية تعتبر الأساس في حماية المعلومات والبرامج إذ تمنع إدخال أو تعديل أو إضافة أو حذف للمعلومات التي تحتويها الملفات والبرامج إلا بعد أخذ الإذن اللازم لعمل ذلك .

٣ ـ التوفر والاتاحة

نعني بذلك إمكانية الدخول إلى النظام والوصول إلى المعلومات والبرامج المخزنة بداخله . هذا ويتضمن النظام برامج تحدد هذا التوفر وذلك لحمايته من الدخول غير المشروع . إن الإطاحة بهذا الأساس يمكن أن ينجم عنه الإخلال بإجراءات الأمن الأخرى التي بني عليها النظام الأمني فتصبح مدخلاً يتعرض منه النظام إلى عمليات السطو والتخريب الأخرى .

ثالثاً : أمن الشبكة

شبكة الحاسب الآلي عبارة عن مجموعة من البرامج والأجهزة مرتبطة بنظام الحاسب الآلي وذلك لنقل البيانات بين وحدات النظام أو بين نظامين مستقلين أو الإثنين معاً . هناك نوعين من شبكات الحاسب الآلي هما الشبكات المحلية (LAN) والشبكات بعيدة المدى (WAN) . الشبكة المحلية لا يتعدى نطاقها منشأة واحدة متوسطة الحجم .

أما الشبكات بعيدة المدى فلا حدود لها والذي قد يمتد مداها داخل البلد الواحد أو بين عدة بلدان متجاورة أو بين قارات .

ونظراً لتعدد هذه الشبكات سواء من حيث الحجم أو الأجهزة والبرامج فإن الصعوبة تكمن في عزل مخاطرها المختلفة . لذا سوف يعالج هذا القسم بعضاً من هذه الأخطار والإجراءات الوقائية التي في الإمكان اتخاذها .

هناك العديد من المخاطر التي قد تتعرض لها شبكات الحاسب الآلي والتي منها على سبيل المثال :

١ ـ طبيعية : وتقصد بها الأخطار التي تعزي إلى قدرة الله سبحانه وتعالى والتي منها الزلازل ، الأمطار ، الأتربة ، والغبار وغيرها .

٢ ـ بيئية : والتي تنشأ من عوامل موجودة في الطبيعة والتي منها تسرب المياه من مصادر التكييف أو شبكة المياه، الحرائق التي مصدرها التماس كهربائي، تعطل خطوط الهاتف وذلك لعوامل طبيعية .

٣ ـ بشرية : تنطوي هذه الخطورة من وجود عناصر بشرية غير نزيهة سواء داخل المنشأة أو خارجها .

هناك العديد من الإجراءات الوقائية التي في الإمكان اتخاذها والتي منها على سبيل المثال :

١ ـ دراسة الوضع الجغرافي لمواقع هذه المنشآت مع التأكيد على وضع مواصفات فنية دقيقة جداً لهذه المنشآت .

٢ ـ تطبيق الصيانة الوقائية لجميع مكونات المنشأة سواء لأجهزة الحاسب الآلي والاتصالات أو المنشأة .

٣ ـ التأكد من نزاهة جميع الأفراد العاملين على الأجهزة والبرامج للنظام وشبكة الاتصالات .

رابعاً : أمن الوثائق

جميع أنظمة الحاسب الآلي وشبكات الاتصالات تكون مصحوبة بجميع الوثائق اللازمة والتي تعكس واقع هذه الأنظمة . ومع ضرورة تواجد هذه الوثائق وما تحمله من اهمية كبرى، فإنها قد تكون مصدر قلق على أمن النظام إذا وقعت في أيد غير نزيهة أو غير مصرح لها بذلك .

ولتفادي هذا القلق فإن هناك العديد من الإجراءات الواجب اتباعها لحماية هذه الوثائق والتي منها :

١ ـ تحديد إدارة تكون مسئولة عن أمن وسلامة هذه الوثائق .

٢ ـ تحديث هذه الوثائق طبقاً لما يستجد على النظام من تحديث .
٣ ـ عدم الإطلاع على هذه الوثائق إلا من قبل الأشخاص المصرح لهم .
٤ ـ إتلاف التقارير أو الوثائق التي تصدر من النظام .

خامساً : أمن العاملين

نظراً لقدرة أجهزة الحاسب الآلي على تلبية احتياجات المستفيد دون أي تفرقة تذكر لعدم امتلاكها للحواس والطبائع البشرية القادرة على التمييز بين سلوك المستفيدين . هذه القدرة تعتبر خطراً على أمن المعلومات المخزنة إذا ما اسئ استخدامها من قبل هؤلاء العاملين .

لقد قام دان باركر (Dan Parker) من معهد ستانفورد للبحوث بعمل استبيان في عام ١٩٧٦م شمل ٥٧٣ قضية جنائية وسوء استخدام للحاسب الآلي وقام بتصنيف هذه القضايا ونسبة وقوعها وذلك حسب طبيعتها ومصدرها واشتملت على الآتي (١) :

١ ـ تجهيز البيانات والتقارير	٣٣٪
٢ ـ تشغيل الحاسب الآلي	٢٦٪
٣ ـ خارج نطاق تجهيزات الحاسب الآلي	١٣٪
٤ ـ النهايات الطرفية المرتبطة بالنظام	٩٪
٥ ـ إدارات البرمجة	٧٪
٦ ـ أسباب أخرى	١٢٪

أما أسباب وقوع هذه القضايا فقد اشتملت على الآتي :

١ ـ الإجراءات الإدارية	٤١٪

٢ ـ أمن المنشآت	٪١٣
٣ ـ الأمانة واخلاقيات العمل	٪١٢
٤ ـ الاهمال	٪١١
٥ ـ التحكم في البرامج	٪٩
٦ ـ أسباب أخرى	٪١٤

من هذا الاستبيان يتضح مقدار سوء استخدام المعلومات واحتكارها من قبل العاملين على الحاسب الآلي. ولتفادي الأخطار الناجمة عن ذلك لابد من التأكد من نزاهة هؤلاء العاملين مع تحصينهم ضد الاغراءات المادية التي قد يتعرضون لها من جهات عدة.

الجزء الثاني : النواحي القانونية لأمن الحاسب الآلي

إن تطوير جميع نشاطات وكالات العدل الجنائي عن طريق الحاسب الآلي تعزز من قدرة هذه الوكالات في كل مجال تقريباً ذا أهمية. والواضح بأن الحاسب الآلي تستعمله الكثير من الوكالات والأجهزة الحكومية لاغراض السيطرة، وبدون شك فإن استخدام الحاسب الآلي لقيامهم بواجباتهم في أقصر وقت.

ويستخدم مكتب المباحث الاتحادي «وكالة التحري الأمريكية» والذي سوف يرمز إليه فيما بعد بالأحرف اللاتينية المشهور بها FBI، نظام المعلومات بدرجة كبيرة. إن مركز المعلومات الوطني للجرائم والذي يرمز اختصاره بالأحرف اللاتينية NCIC هي شبكة معلومات آلية في جميع أنحاء البلاد

(1) Squires,Tony, Computer security: The personnel aspect NCC publications, Manchester,England,1980,pp.100-101.

للشرطة . ويتم ربط النهايات الطرفية لاقسام الشرطة المحلية بحاسب الشرطة المركزية في الولايات المختلفة وكذلك يتم توصيله مع مركز المعلومات الوطني للجرائم NCIC في العاصمة الأمريكية واشنطن دي سي .

وبهذا يمكن الدخول إلى سجلات الاعتقال الخاصة بالأفراد في اقصر وقت ممكن . أن التوصل لمثل هذه المعلومات يساعد رجال الأمن في اتخاذ قراراتهم بخصوص اعتقال وتفتيش واحتجاز واستجواب والتحقيق مع اولئك الذين يشك في انهم ارتكبوا الجرائم . ومن امثلة استخدام مثل هذا النظام ما ذكرته مجلة الكمبيوتر في عددها الصادر بتاريخ ٢٤ مارس ١٩٧١م . حيث تم اعتقال أحد المسافرين المتطفلين الذين يوقفون السيارات ويركبونها مجاناً في بينفيل بولاية كنتاكي حيث توق لاستعمال دورات المياه التابعة لاحدى اقسام الشرطة ، حيث انه وبفحص روتيني مع مركز المعلومات الوطني للجرائم NCIC تبين بأن هذا الشخص قد أخل بوعده الذي قطعه على نفسه بأن لا يغادر مقر إقامته بعد إطلاق سراحه مؤقتاً وذلك في لانسنج في ميتشجان [1] .

وفي عام ١٩٦٨م قام الكونغرس الأمريكي بتشريع قانون الشوارع الآمنة والسيطرة على الجريمة والذي تم على ضوئه إنشاء «الإدارة المساعدة لتعزيز القانون» (LEAA) وتكون هذه الإدارة جهازاً حكومياً يتبع وزارة العمل . وقد تم استخدام بعض المنح التابعة للإدارة المساعدة لتعزيز القانون في شراء أجهزة حاسب آلي لاستعمالها من قبل قوات الشرطة المحلية والتابعة للدولة . ورغم أن نظام المعلومات التابع لمكتب المباحث الاتحادي

(1) Donald sanders and stanley Brikin,Computer and Management in A Changing Society McGraw-Hill Book Co.New York,1980,p.421.

يساعد الجهات المسئولة عن تطبيق الأمن ضمن حدود قضائية جغرافية محددة وذلك ليتكيف مع النشاطات المتزايدة للمجرمين الرحالة، فان بعض الناس المهتمين بهذا الموضوع يعتقدون بأن ذلك العمل هو انتهاك لحقوق خصوصية الفرد. فعلى سبيل المثال، فقد بدأت الإدارة المساعدة لتعزيز القانون (LEAA) بعد عدة سنوات مشروع (Search) وهو مشروع التحليل والاسترجاع الالكتروني للتاريخ الجنائي، وهو مشروع بلغت تكلفته سبعة ملايين دولار أمريكي وذلك لإنشاء شبكة حاسب آلي على مستوى الولايات المتحدة للأجهزة التي تعمل على تعزيز النظام على المستوى الفدرالي والمحلي وعلى مستوى الولاية من أجل تبادل المعلومات عن التاريخ الجنائي [1].

الهدف والمبادئ الأساسية للحماية القانونية:

إن أجهزة الحاسب الآلي قابلة لأن يتم استخدامها لأعمال غير مشروعة، وإذا ما استخدمت بسوء نية. ويتم توجيه القانون لتوفير العديد من المجالات الأمنية ويشمل ذلك عدم حدوث ومنع الإصابات والكشف والانتهاكات ويعمل كذلك على إصلاح الضرر. والقانون نفسه يمر بتغييرات، ولا يمكن أن نتنبأ بالنتائج إذا ما تم تطبيق القانون بشكل متسرع في مجالات تشمل تقنية الحاسب الآلي، ونتيجة لقابلية الحاسب الآلي للاختراق والخسائر الكبيرة فانه يجب تطبيق إجراءات أمن الحاسب الآلي واستمرارها. وبدون هذه الإجراءات فإن الحماية القانونية تكاد تكون لا معنى لها.

---

(1) Ibid,p.422.

ويجب أن ننظر إلى القانون في مجال حماية وأمن الحاسب الآلي كوسيلة لزيادة درجة الحماية وتوفير التقويم القانوني للمخالفات أو المخالفات المحتملة. إن اختراق حماية الحاسب الآلي يعتبر مخالفة جنائية يعاقب عليها القانون لذا فإنه يجب أن نأخذ النواحي القانونية بعين الاعتبار لتأكيد ما يلي[1]:

١ ـ الأعمال الممنوعة بشكل دقيق وكذلك الإجراءات والأنظمة التي يجب اتخاذها لمنع تكرار مثل هذه الاعمال.

٢ ـ المتطلبات القانونية والنظامية لاثبات ارتكاب تلك الأعمال والإجراءات والأنظمة التي يجب تطبيقها واتباعها للحفاظ على مثل هذه الأنواع من الأدلة.

٣ ـ الإجراءات الواجب اتباعها في التحقيق بالقيام بعمل ممنوع وتشجيع المساعدة في محاكمة المخالفين.

٤ ـ العقوبات الواجب تطبيقها والتأثير العميق المحتمل لمنع هذه المخالفات الأمنية.

وعلى أية حال، فإن المشكلة الرئيسية في تطبيق النظام والقانون بالنسبة لمجال الحاسب الآلي هو فشل القوانين في مسايرة التقدم السريع في مجال الاختراعات والتجديدات في هذا المجال. ان هذه القوانين ترتبط بشكل عام بالكثير من مخاطر النظام. وبفحص القوانين يتبين لنا الأعمال الممنوعة والاصلاح أو العقوبات في حالة المخالفة. ان الناس الذين يعملون في مجال أمن الحاسب الآلي يجب أن يكون لديهم وعي أمني وذلك لتجنب المخالفات الجنائية ومواجهة الاحتياجات بعناية لكي لا يتعرضوا لمسئولية مدنية، ولا

(1) Clarles Wood, William Cresson and W.Banks, Computer Security A Wilay Interscience Pub.,New York.1987,p.134.

يهدف هذا التحليل لاعطاء رأي قانوني لأي مشكلة محددة بل هو بيان عام عن النواحي القانونية المعنية لأمن الحاسب الآلي .

إن التشريعات القضائية المتنوعة التي تنطبق على أمن الحاسب الآلي يجب النظر اليها لكي تحدد ما هي النشاطات الممنوعة وذلك من أجل توضيح وتأكيد نطاق الحماية القانونية . ولهذا فانه يجب ان يتم التركيز بشكل كبير على عدم استخدام الحاسب الآلي دون تصريح أو عمل سجلات مزورة أو اتلاف المعلومات أو سرقة النقود أو ممتلكات أخرى حيث أن هذه تؤثر على العمل الخاص والعمل الحكومي . إن الإعمال المحددة المتعلقة بالحاسب الآلي والممنوعة بشكل عام عندما تكون غير شرعية تشمل الآتي [1] :

١ ـ الدخول إلى الحاسب الآلي .

٢ ـ الدخول إلى المعلومات أو البرامج .

٣ ـ استخدام الحاسب الآلي .

٤ ـ استخدام المعلومات أو البرامج .

٥ ـ نسخ المعلومات أو البرامج .

٦ ـ نشر المعلومات أو البرامج .

٧ ـ الحصول على معلومات سرية مثل بطاقات الأئتمان .

٨ ـ تعديل أو تغيير المعلومات أو البرامج .

٩ ـ ادخال معلومات مزورة في ملفات الأئتمان أو السجلات العامة على سبيل المثال .

١٠ ـ وقف أو مقاطعة تشغيل الحاسب الآلي .

---

(1) Ibid,p.135

١١ ـ وقف عملية حكومية أو خدمات عامة .
١٢ ـ عدم السماح للمستخدمين المرخصين باستعمال الحاسب الآلي .
١٣ ـ أخذ البيانات أو البرامج .
١٤ ـ اتلاف البيانات أو البرامج .
١٥ ـ إنشاء أو تعديل آلات مالية أو تحويل النقد بالنظام الالكتروني .
١٦ ـ استخدام أو نشر كلمة السر .
١٧ ـ اختراق النظام الأمني للحاسب الآلي .
١٨ ـ اتلاف الحاسب الآلي .
١٩ ـ أخذ الحاسب الآلي .
٢٠ ـ تدمير الحاسب الآلي .
٢١ ـ تعديل معدات أو مستلزمات الحاسب الآلي .
٢٢ ـ أخذ معدات أو مستلزمات الحاسب الآلي .
٢٣ ـ تدمير معدات أو مستلزمات الحاسب الآلي .
٢٤ ـ تصميم أو تنفيذ برنامج أو خطة للتزوير .
٢٥ ـ الحصول أو السيطرة على النقود أو الممتلكات أو الخدمات بطريقة مزورة .

إن سهولة ارتكاب الجرائم عن طريق الحاسب الآلي والخسائر الفادحة التي تترتب عليها هي من القوى الدافعة لانشاء علاج قانوني لها . إن مثال شركة التأمين للتمويل (EFIC) هي من الأمثلة البارزة لعملية التزوير بعدة ملايين من الدولارات باستخدام الحاسب الآلي عن طريق تصميم خطة تعتمد على إنشاء عدد كبير جداً من بوالص التأمين المزورة . ومن الأمثلة

الأخرى البارزة هي نشاطات عصابة الملواكي رقم ٤١٤ وهم مجموعة من الشباب المأجورين في سن الراهقة، والذين استطاعوا الدخول إلى العديد من أجهزة الحاسب الآلي الخاصة والحكومية التي يفترض أن تكون آمنة ضد الاختراق. وعلى شكل سيناريو حقيقي من فلم «العاب الحرب» حيث قاموا بشكل تصويري بعرض وتوضيح مدى سهولة الدخول إلى الحاسب الآلي ومدى خطورة سوء استخدامه.

إن ارتكاب عمل خاطئ دون سوء قصد حيثما كانت النية عنصراً اساسياً في الجريمة لا يعتبر مخالفة للقانون، ففي الجرائم التقليدية فان عنصر النية أي الحالة الذهنية للشخص الذي يرتكب العمل قد يكون من الصعب اثباتها بالنسبة للعمل بسوء قصد. أما عند التعامل مع معدات الكترونية مثل الحاسب الآلي فإن الأمثلة المتعلقة بالعمل المادي والدليل المادي قد تشكل نوعاً من الاعاقة حيث انه يصعب اثبات وجود دليل مادي. أن صعوبة اثبات عناصر الجريمة ضمن التشريعات والقوانين الجنائية التقليدية أدى إلى ضرورة تشريع قوانين محددة لنشاطات الحاسب الآلي. ونظراً لصعوبة فهم مبادئ الحاسب الآلي فانه من الصعب على القضاء والمشرعين اصدار حكم في قضايا الحاسب الآلي وقد لا يتوصلون إلى قرار ناجح.

وفي التحليل النهائي فان مدى فعالية القوانين الموجهة ضد جرائم الحاسب الآلي يجب قياسها بمدى نجاحها في مقاضاة ومنع مثل هذه الجرائم. ان الأنظمة القانونية تقوم حالياً بالتغير فيما يتعلق بالسياسات الجديدة والقوانين الخاصة بالحاسب الآلي وذلك لسد النقص في القوانين القائمة حالياً.

الجزء الثالث : المفاهيم الأمنية والأهداف والمسئوليات

الحاجة إلى أمن المعلومات الجنائية:

هناك سببان رئيسان لحماية المعلومات الجنائية . السبب الأول مبني على الحفاظ على هذه المعلومات الهامة وذات الصفة المميزة للمنشأة . أما السبب الثاني فيعتمد على حماية هذه المعلومات ذات الحساسية الأمنية والسرية .

الشكل رقم (١) يبين المخاطر التي تم تصنيفها من قبل شركة أي بي أم (IBM) هذا الشكل يتطرق إلى المخاطر الستة للمعلومات والتي اشتملت على التعديل، الانشاء سواء بقصد أم بغير قصد، والتدمير [١] .

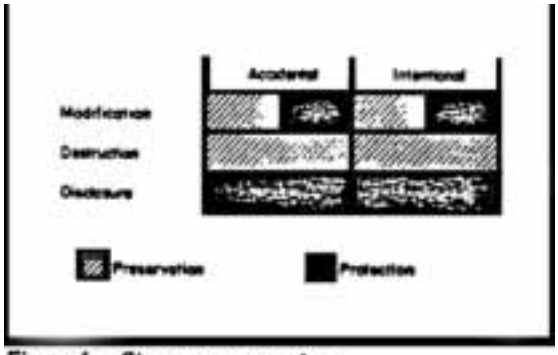

Figure 1. Six exposures to data

(1) Richard Koeing “Planning for an Information Programme” Information Age, Butterworth Co.Pub.,1984, p.145-146.

لذا فلو اعتبر الانشاد بقصد أو بغير قصد فإنه يمكن القول أن الانشاد يصبح شأناً ذو طابع الحماية ولا علاقة له بالحاجة إلى الحفاظ على المعلومات. ولكن عندما يكون هناك تخريب لهذه المعلومات الأمنية الجنائية فإن ذلك يكون ذو علاقة بالحفظ لهذه المعلومات. أما التعديل في المعلومات المخزنة فإن الأمر ينطوي على الاثنين معاً، وهما الحماية والحفظ، أن اهمية الحماية لهذه المعلومات تنبع من وتعتمد على منع أية محاولة مقصودة وغير مقصودة لها بتعديل المعلومات وذلك لاغراض شخصية أما الحفاظ على هذه المعلومات فيعني بالأخطاء أو التعديل المقصود مما يجعل هذه المعلومات تفقد طابعها الأمني والسري وتصبح عديمة الفائدة للمستفيدين [1].

الأهداف الأمنية والمسؤوليات

إن الهدف الرئيس الأول لأمن المعلومات هو الحفاظ على استمرارية تدفق هذه المعلومات على المستفيد. أما الهدف الثاني فهو حماية المعلومات الحساسة للمنشأة سواء أكانت ملكاً لها أو تحت سيطرتها.

لقد دار ولا يزال الحديث يدور بين بعض المسئولين في مراكز المعلومات الأمنية حول ما إذا لو حدث توقف للنظام لفترة طويلة أو تعرض المعلومات المخزنة للتلف. وهذا الحديث للأسف لا يدار بطريقة مباشرة وذلك من أجل تفادي إثارة القلق لدى المسؤولين في الإدارات العليا. بل أن البعض يتجنب الخوض في هذا الحديث.

إن مسئولية أمن المعلومات والتخطيط الوقائي موضوع مهمل إلى حد

---

(١) المرجع السابق، ص١٤٦.

كبير والسبب في ذلك يرجع إلى أن بعض المسئولين لا يجدون صعوبة في إقناع أنفسهم بأنه لن تحدث كارثة . لكن يمكن اعتبار ذلك الاقتناع شيئاً جانبياً لأن المسئولية تكمن في الحفاظ على استمرارية النظام والتأكد من عدم تعرض المعلومات الأمنية لأية تخريب . لذا فإن عدم الاهتمام بذلك يعتبر تقصيراً كبيراً من قبل هؤلاء المسؤولين في الوفاء بمسئولياتهم وتحملها بغض النظر عن وجهة نظرهم .

حراجة الموقف

إن تقدير حراجة الموقف ذو أهمية كبيرة ذلك أن هذا التقدير يعتبر المفتاح الرئيسي لمعرفة التقديرات المالية للنظام الاحتياطي وإعادة القدرة التشغيلية للنظام الاحتياطي .

هناك بعض الاختيارات التي يلزم النظر فيها بعناية والتي تشتمل على الآتي [1] :

أولاً : هل يشمل الاحتياط نظام كامل ببرامجه في موقع آخر .

ثانياً : هل لدى النظام إجراءات يدوية ومتكاملة لاستخدامها في حالة انهيار النظام الآلي وهل هذه الإجراءات ملك للمنشأة .

ثالثاً : هل بالإمكان استخدام أجزاء من النظام اليدوي والآلي معاً لانعاش النظام وإجراءاته للمستفيدين ولتعريف حراجة الموقف فان معظم المنشآت قد اتفقت على التصنيف التالي [2] :

١ ـ حيوي : يعتمد عليه بقاء المنشأة .

---

(١) المرجع السابق، ص١٤٧ .

(٢) المرجع السابق، ص١٤٧ .

٢ـ حرج : يعتمد عليه بقاء المشأة بأهدافها .

٣ـ عام : يشمل جميع الأنظمة المعمول بها .

السرية

في مجال حماية المعلومات السرية فان الإجراءات تنصب على عناصر السجلات أو البيانات وتقدير مستوى السرية لذلك .

لذا فإن مستوى السرية يصبح عكس ما ذكر في حراجة الموقف للنظام (من اعلى إلى اسفل) . بمعنى آخر أن مستوى السرية للمعلومات والحفاظ عليها يبدأ من البيانات والتي يلزم النظر اليها لمعرفة مستوى سريتها . ان الملفات والبرامج التي تستخدم للوصول إلى هذه الملفات تصبح ذات اهمية قصوى في مجال أمن المعلومات .

لذا يمكن اعتبار أن السرية تبدأ من أسفل فصاعداً وأن الحكم على ذلك يبدأ من أسفل الهيكل التنظيمي للمنشأة[١] .

هناك العديد من التصنيفات التي تم التداول بها لتحديد مستوى السرية والتي من ضمنها على سبيل المثال :

١ ـ سري .

٢ ـ سري جداً .

٣ـ سري جداً للغاية . . . الخ .

---

(١) المرجع السابق، ص١٤٧ .

تصنيف المسؤولية

إن الراعي الأساسي للمنشأة والمعلومات التي تملكها أو تسيطر عليها هو الوحيد الذي يمكن أن يقرر مستوى السرية لهذه المعلومات. وللتشبيه في هذا الصدد، فإن الراعي أو المالك للنظام الآلي هو الوحيد الذي يمكن أن يقرر مستوى حراجة الموقف للنظام والمعلومات المخزنة بداخله. إذاً فإنه من المنطق القول بأن المسئولية الأولى لتحديد هذه المسئوليات يقع على راعي المنشأة، ذلك أنه هو الوحيد الذي يتحمل جميع تبعات هذه المسئولية في حماية المعلومات والحفاظ عليها وسريتها [1].

التوصيـــات

يمكننا القول أن المخاطر المادية وغير المادية تحدث بين الحين والآخر لبعض مراكز المعلومات وما تحتويه من معلومات أمنية وحساسة والتي من ضمنها المعلومات الجنائية. والسبب الرئيسي يعود في ذلك أن هنالك العديد من البرامج المتطورة جداً مصممة خصيصاً للقيام بالاعمال التخريبية. هذه البرامج لديها القدرة على استغلال نقاط الضعف في برامج الحاسب الآلي وأنظمته. لقد صممت هذه البرامج بطرق يصعب حتى على ذوي الاختصاص كشفها ومن ثم الغائها وحتى الوقاية منها ذلك أنها كتبت بواسطة أناس محترفين أوجدوا داخلها العديد من الحيل لتفادي الكشف عنها من قبل العاملين على الحاسب الآلي.

---

(١) المرجع السابق، ص١٤٨.

إن الهدف الرئيسي الأول لأمن المعلومات هو الحفاظ على استمرارية النظام وتوفره للمستفيدين، أما الهدف الثاني فهو حماية وحفظ المعلومات الحساسة والسرية للمنشأة سواء أكانت ملكاً لها أو تحت سيطرتها.

١ ـ عدم استخدام شبكات الحاسب الآلي المفتوحة لتداول المعلومات الأمنية.

٢ ـ التأكد من أن الكوادر البشرية العاملة على النظام تمتلك صفات النزاهة والوطنية وتحصينها من الإغراءات المادية.

٣ ـ إجراء مسح أمني شامل لجميع مكونات النظام للتأكد من خلوه من التغيرات.

٤ ـ ضرورة سن القوانين الجنائية اللازمة من تسرب وإفشاء المعلومات وتخريبها وسرقتها.

المراجـــــع

Sanders, Donald, Computer and Management in A Changing Society, McGraw-Hill Book Co.,New York,1980.

Squires, Tony, Computer Security:The Personnel Aspect,NCC Publications,Manshester,England,1980.

Koeing,Richard “Planning for an Integrated Information Programmeس Information Age,Butteworth Co.Pub.,1984.

Wood,Charles Computer Security, A Wilay Interscience Pub., New York,1987.

التقرير الختامي والتوصيات

المقدمة

ان تطور علم الجريمة في الفترة الراهنة ادى إلى ظهور مناهج للبحث والتحليل الجنائي تعتمد على اساليب علمية حديثة، كان من اهمها استخدام الاساليب الاحصائية المتعددة في الدراسة والتحليل لمختلف الظواهر الإجرامية، إلى جانب استخدام الحاسب الآلي لتوثيق بيانات الجريمة وسرعة تحليل معطياتها . . . مما يمهد لحسن اتخاذ القرارات في الزمان والمكان المناسبين من قبل المعنيين في الأجهزة الأمنية.

ونظراً للأهمية التي تكتسبها الاحصاءات الدقيقة وسبل توظيفها في ميدان الوقاية من الجريمة لا سيما في مجال رسم السياسات الأمنية على المستوى الوطني وعلى المستوى العربي . . . فقد كرست أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية لهذا الموضوع جملة من نشاطاتها العلمية، ضمن برامج عملها العلمية السنوية السابقة إلى جانب عقد هذه الندوة لمناقشة موضوع : تطوير احصاءات العدالة الجنائية في الدول العربية، ولقد كان من بين اهداف الندوة، مناقشة الاساليب العلمية الحديثة في مجال الاحصاء الجنائي، وفتح المجال للتحاور العلمي من أجل تطوير النظم العربية في هذا الميدان. كما هدفت إلى البحث عن صيغة مثلى لحل المشكلات التي تعرقل عملية التسجيل في علم الاحصاء الجنائي.

موضوعات الندوة :

الموضـوع الأول : تطور مفهوم الاحصاء الجنائي واستخدام الحاسوب في تسجيل الجرائم وتحليلها، قدمه د. عثمان الحسن محمد نور، الاستاذ في كلية الآداب بجامعة الملك سعود، وعرض فيه أهمية وتطور الاحصاء الجنائي، وحدد مصادر ومحتوى احصاءات العدالة الجنائية وقدم تصنيفاً لها . . . كما تعرض إلى استخدام الحاسوب في تسجيل احصاءات العدالة الجنائية وتحليلها إلى جانب توضيحه لكيفية مساعدة الحاسبات الآلية في تحقيق اهداف العدالة الجنائية.

الموضوع الثانـي : الاساليب الاحصائية المستخدمة في التحليل الاحصائي للجريمة واهميتها ومدلولها والحزم الاحصائية المستخدمة في اخراجها. أعده د. عبدالرحمن بن محمد ابوعمه، د. إبراهيم بن عبدالعزيز الواصل، من قسم الاحصاء وبحوث العمليات في كلية العلوم بجامعة الملك سعود.

وقد تعرض الباحثان لمختلف الاساليب الاحصائية وبينا اهميتها في مجال البحوث الجنائية . . . وتعرضا كذلك للآفاق الكبيرة في هذا الميدان البحثي التي وفرها استخدام الحاسب الآلي الذي اصبح اهم الأدوات الحديثة في الدراسات الجنائية . . . ثم انتهى البحث إلى عرض الحزم الاحصائية المختلفة مثل الحزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية ونظام التحليل الاحصائي والمنيتاب وحزمة البرامج الطبية من بين عدد من الحزم الأخرى المستخدمة في هذا المجال.

الموضوع الثالث: اساءة استخدام الاحصاء في بحوث العلوم الاجتماعية والجنائية.

قدمه د. زايد بن عجير الحارثي الاستاذ في قسم علم النفس ووكيل عمادة معهد البحوث العلمية واحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى. وقد تعرض الباحث إلى مشكلة شديدة الخطورة تتمثل في اساءة استخدام الاحصاءات عموماً من قبل الباحثين ولا سيما الاحصاءات الخاصة بالجريمة بانواعها. وقد بين ايضاً ان هذه المشكلة لا تعاني منها الدراسات العربية فقط بل انها مشكلة تعاني من آثارها الدول المتقدمة صناعياً وتقنياً وعلمياً ايضاً. وانتهى الباحث إلى الاشارة إلى عدد من التوصيات لتجاوز هذه المشكلة والوصول إلى استخدام افضل للاحصاء.

الموضوع الرابع: مشكلة تنميط الجريمة في الدول العربية واقتراح تنميط عربي موحد للجريمة:

اعده د. ذياب البداينة من مركز الدراسات والبحوث في أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية وقد ناقش واحدة من أهم المشكلات في العلوم الجنائية في المنطقة العربية والمتمثلة في غياب تنميط عربي مشترك للجرائم وفي عدم وجود تنظيم للبيانات الجنائية أو تعريف محدد للجرائم والمجرمين . . . ولقد قدم الباحث نموذجاً عربياً مقترحاً للجريمة يستند إلى الخبرات العالمية ويأخذ بخصوصية الثقافة العربية والإسلامية ويمهد هذا الموضوع الطريق للوصول إلى تنميط نهائي للجريمة على المستوى العربي يعتمد من كافة الدول العربية.

الموضوع الخامس: أمن المعلومات الجنائية وسبل الحماية والحفظ :

قدمه د. عبدالرحمن بن عبدالعزيز الشنيفي المستشار بوزارة الداخلية. ولقد هدفت هذه الدراسة إلى معالجة الجوانب المتصلة بأمن المعلومات الأمنية ومن بينها المعلومات الجنائية وسبل حمايتها كما تطرقت إلى مناقشة المخاطر المادية وغير المادية وسبل مواجهتها. وتعرض الباحث إلى أمن الحاسب الآلي من الناحية القانونية . . . إلى جانب بحثه للمفاهيم الأمنية وما تحويه من اهداف ومسؤوليات . . . وقدمت هذه الدراسة مجموعة هامة من التوصيات تهدف إلى حماية المعلومات الأمنية وسبل حفظها.

أوراق الوفود اعد الرائد حسين عبدالمجيد حسين من الإدارة العامة للمباحث المركزية في إدارة مكافحة الجريمة بالخرطوم ورقة عمل وزعت على المشاركين في الندوة كان موضوعها : الأساليب المستخدمة في التحليل الاحصائي واهميتها والحزم الاحصائية المستخدمة في استخراجها.

توصيات الندوة

على اثر مناقشة المشاركين في الندوة للبحوث والاوراق العلمية المقدمة من اعضاء الهيئة العلمية . . . توصل المجتمعون إلى التوصيات التالية :

١ ـ يؤكد المشاركون في الندوة على اهمية احصاءات العدالة الجنائية كقاعدة اساسية تقوم عليها الدراسات والبحوث والخطط والاستراتيجيات الأمنية الرامية لمكافحة الجريمة والوقاية من الانحراف.

٢ ـ دعوة الأجهزة الأمنية المعنية باحصاءات العدالة الجنائية في الدول العربية إلى التعاون والتنسيق مع مراكز الدراسات والبحوث الأمنية في توفير المعلومات الاحصائية وحسن تداولها.

٣ـ دعوة الدول العربية للعمل على انشاء قاعدة معلومات أمنية عربية في أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ترتبط بها كافة الأجهزة الأمنية العربية لتبادل المعلومات والخبرات لخدمة الأمن العربي والباحثين والدارسين والمعنيين.

٤ـ ضرورة العمل على تكريس المزيد من الدراسات التي من شأنها دعم وتطوير استخدام الحاسب الآلي في مجال احصاءات العدالة الجنائية في الدول العربية.

٥ـ دعوة أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية لتنظيم المزيد من الندوات والحلقات العلمية المكرسة لمعالجة المعوقات الميدانية التي تواجه الأجهزة الأمنية في مجال الاحصاءات الجنائية.

٦ـ الطلب من الاكاديمية مواصلة تقديم الدورات التدريبية المتخصصة في مجال الاحصاء والحاسب الآلي على مستويات مختلفة تباعاً للمستويات العلمية والتأهيلية للعاملين بالاحصاءات الجنائية في اجهزة الأمن العربية.

٧ـ اصدار الأكاديمية لنشرات دورية تتضمن نتائج الدراسات والبحوث التي تنجزها الأكاديمية وتتضمن بيانات احصائية جنائية خاصة في الدول العربية.

ⓒ (٢٠٠٢)، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ـ الرياض ـ
المملكة العربية السعودية. ص. ب ٦٨٣٠ الرياض: ١١٤٥٢
هاتف ٢٤٦٣٤٤٤ (ـ١ـ٩٦٦) فاكس ٢٤٦٤٧١٣ (ـ١ـ٩٦٦)
البريد الإلكتروني: Src@naass.edu.sa
Copyright©(2002) Naif Arab Academy
for Security Sciences (NAASS)
ISBN 1-72-853-9960
P.O.Box: 6830 Riyadh 11452 Tel. (966+1) 2463444 KSA
Fax (966 + 1) 2464713 E-mail Src@naass.edu.sa.

ⓒ (١٤٢٣هـ) أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية. مركز الدراسات والبحوث
تطوير نظم إحصاءات العدالة الجنائية في الدول العربية. ـ الرياض
١٥٠ ص ، ١٧ × ٢٤ سم
ردمك: ١ ـ ٧٢ ـ ٨٥٣ ـ ٩٩٦٠
١ ـ الجنايات ـ احصائيات ٢ ـ مكافحة الجريمة ـ تنظيم وإدارة أ ـ العنوان
ديوي ٣١٢,٤٦ ١٠١٨/ ٢٣

رقم الايداع: ١٠١٨/ ٢٣
ردمك: ١ ـ ٧٢ ـ ٨٥٣ ـ ٩٩٦٠

ردمك: ١ـ٧٢ ـ ٨٥٣ ـ ٩٩٦٠